نشرة شهرية تصدرها
الجبهة الشعبية في البحرين

٥ مارس

العدد الثالث عشر / السنة الرابعة / يناير ١٩٧٧

الذكرى ٢٠ لانتفاضة ١٩٥٦

MARTYR OF THE BAHRAINI NATIONAL LIBERATION MOVEMENT

الرفيق محمد غلوم
شهيد الجبهة الشعبية في البحرين

شؤون محلية

بيان اللجنة التأسيسية لاتحاد عمال البحرين

قامت السلطات الرجعية في البحرين بتاريخ ٢٤/١١/١٩٧٦ ، بحملة اعتقالات واسعة بين صفوف الطبقة العاملة البحرانية وشملت الفئات الاجتماعية الاخرى ، ولا تزال هذه الحملة الارهابية الشرسة مستمرة . حيث تزايدت الاعتقالات خلال الايام الاخيرة . حتى شملت مدن وقرى البحرين وهي تمارس بحقهم التعذيب النفسي والجسدي مستخدمة في ذلك ابشع اساليب التعذيب مما ادى الى استشهاد المناضل محمد غلوم بوجيري على ايدي جلادي السلطة ..

ان هذه السلطة الرجعية في البحرين تحاول تبرير هذه الاعتقالات بحادثة اغتيال عبد الله المدني . التي تشير جميع هذه الادلة ، ان هذه العملية من صنع السلطة وجهاز القمع .. قسم المباحث .. بعد ان عجزت السلطة الرجعية عن تقديم العناصر الوطنية عام ١٩٧٥م الى المحاكمة ابتكرت قضية جديدة من اجل الصاق التهمة بالوطنيين وتشويه اهدافهم الحقيقية والصاق التهمة بها . وان المتتبع لما اوردته الصحف البحرانية يكتشف بكل سهولة تزوير القضية بشكل فاضح .. ان الصاق مثل هذه التهم الى العناصر الوطنية الشريفة ما هو الا اسلوب جديد تتبعه المخابرات من اجل تشويه المنظمات الوطنية والحركة العمالية .

ان ما تقوم به السلطة البحرانية العميلة ما هو الا حلقة جديدة من المخطط الامبريالي الرجعي في المنطقة الهادف الى تصفية الحركة الوطنية والعمالية والهيمنة على عموم منطقة الخليج وجعلها خاضعة للقوى الامبريالية والرجعية المهيمنة على ثروات المنطقة وتكريس سيطرة شركاتها الاحتكارية وجعل منطقتنا اسواقا . مرتبطة بعجلة الاسواق الاحتكارية الامبريالية .

ان السلطة الرجعية في البحرين تتوهم بامكانية تمرير هذه الاساليب على جماهيرنا حيث لا يمر عام الا وتبتكر مسرحية جديدة .

ان السلطة العميلة عندما شنت حملتها الارهابية في اغسطس عام ١٩٧٥م اخذت تروج ان هؤلاء المعتقلين يخططون لاغتيال وزراء داخلية الخليج، كما اعلنت عن اكتشافها كميات كبيرة من الاسلحة واجهزة اللاسلكي والقاء القبض على سفينة الاسلحة . ولكن منذ البداية اكتشفت جماهيرنا هذه التصريحات . وعدم تصديقها . حيث كشفت السلطة العميلة عن حقيقة توجهاتها . ولم تتجرأ تقديم المعتقلين للمحاكمات .

نطالب القوى التقدمية والحركة العمالية التقدمية كما نطالب الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب والاتحادات العمالية العربية واتحاد النقابات العالمي بالتدخل الفوري والمطالبة باطلاق سراح العشرات من المعتقلين وفي الوقت نفسه نعاهد الحركة العمالية التقدمية بأن ارهاب السلطة الرجعية والمخططات الامبريالية في المنطقة لن يركعنا ولن يضعف من ايماننا بقضيتنا العادلة..

اننا سنواصل النضال مهما كان حجم المؤامرة وسنستمر حتى النصر .

الحرية للمعتقلين في سجون العمالة في البحرين

الحرية للعمال الصامدين في معتقلات الرجعية البحرانية

الخزي والعار للسلطات الحاكمة في البحرين .

اللجنة التأسيسية لاتحاد عمال البحرين

٧ - ١٢ - ١٩٧٦

بيان صحفي حول تزايد حملة الاعتقالات في البحرين

تزايدت الاجراءات البوليسية التي تتخذها حكومة البحرين بعد الجريمة البشعة التي ارتكبتها بحق المناضل الشهيد محمد غلوم الذي مات تحت التعذيب الوحشي .

فقد قامت السلطات العميلة بحملة اعتقالات واسعة اخرى شملت اوساط واسعة ، حيث اعتقلت احمد مطر الرئيس السابق للاتحاد الوطني لطلبة البحرين ، والمحامي عباس هلال المكلف بالدفاع عن المتهمين في قضية المدني ، والذي سبق ان اعتقلته السلطة عدة مرات ، وجواد العكري ، وبلال الدنكلي ، وعباس مرهون ، وجواد علي ، وعدد كبير من الوطنيين .

وقد قامت المخابرات بهذه الحملة الاخيرة كرد على موجة الغضب والسخط الشعبي التي عمت مدن وقرى البحرين بعد مقتل المناضل محمد لغوم من جراء التعذيب الوحشي الذي مارسته المخابرات الاردنية والمرتزقة البلوش عليه ، والحالة الخطرة التي وصل اليها بقية المعتقلين .

وقد ارادت السلطة الاسراع بلفلفة قضية مقتل المدني والتي تشير اصابع الاتهام الى المخابرات ، وذلك بتقديم المتهمين الى محاكمة صورية وعدم السماح للمواطنين بالاقتراب من قاعة المحكمة خوفا من الفضيحة. ومن ردود الفعل الشعبية على هذه الجرائم والمحاكمات الصورية .

وفي الوقت الذي تزداد الاجراءات البوليسية بحق شعبنا وقواه الوطنية ، تستقبل حكومة البحرين وفدا عسكريا سعوديا للتباحث معه حول الاوضاع المتدهورة في البلاد واحتياجات السلطة المستبدة من المساعدات الامنية والعسكرية السعودية . مما يدلل على الدور الكبير الذي تلعبه الرجعية السعودية في ضرب الحركة الوطنية البحرانية وتنفيذ المخطط الامبريالي الامني المعادي للجماهير .

ان كافة قوى التحرر والديمقراطية مطالبة بالوقوف الى جانب المعتقلين الوطنيين البحرانيين الذين يلاقون اصناف التعذيب الوحشي ، الذي ذهب ضحيته المناضل محمد ، واضطرت المخابرات الى ارسال اعداد كبيرة الى المستشفى خوفا من وفاتهم .

ان المحامين والحقوقيين العرب ، مطالبون بالدفاع عن هؤلاء المعتقلين ، فلم يعد بامكان المحامين المحليين ان يضمنوا حياتهم في حالة تقدمهم للدفاع ، كما جرى مع المحامي عباس هلال ، كما نطالب كافة المنظمات الديمقراطية والصحافة العربية التقدمية بتعرية وفضح اساليب هذا النظام الفاشي وعلاقته الوطيدة مع الفاشست الاردنيين ، ودوره القذر في المخطط الامبريالي في الخليج .

ان شعبنا الذي قدم العشرات من الشهداء والاف من المعتقلين ، لن ترهبه هذه الاجراءات البوليسية ، بل سيواصل مسيرته المظفرة حتى النصر الكامل .

١٢-١٢-٧٦

الجبهة الشعبية في البحرين

وتذكرنا حريق المنامة .. في مقتل المدني

ليس مهما عند اية طاغية ان تحترق مدن باكملها .. او يقتل الالاف من الابرياء اذا كانت النتيجة مفيدة بعد ذلك .. واذا كان من الضروري العبور على مصالح الالاف .. واجساد العشرات للمزيد من الثروة والمزيد من الاطمئنان .

هذا هو حالنا مع السلطة المستبدة ، وكبار المسئولين فيها .. يقتلون القتيل ويمشون في جنازته .. يقفون وراء جرائم الحرائق العديدة التي حصلت في البلاد .. ثم يواسون المصابين في الامهم ويتبرعون لهم ببعض المساعدات.. ولا تكاد النار تنطفىء حتى تنزل الجرافات وشركات البناء لوضع الاساس لعمارات ضخمة .. ولا يكاد دم القتيل يجف حتى يشنوا حملة واسعة على الحركة الوطنية .. ويذبحوا مواطنا اخر ...

هكذا عودنا ال خليفة والانكليز .. وعلى جميع المواطنين ان يعتبروا .. فرحم الله من اعتبر بغيره .

لا للإرهـاب
نعم للعنف الجماهيري المنظم

من [illegible] نظام العمالة في البحرين [illegible] أن يكون له دوره المميز ، دون سائر الانظمة الرجعية في الخليج في تنفيذ المخطط الامبريالي - الصهيوني - الرجعي الهادف الى اعادة رسم خارطة الوطن بما يتفق والمصالح الامبريالية ويحافظ على مواقعها ويعزز من احكام قبضتها على هذه المنطقة ، ويمهد الطريق امام تسوية مخزية مع العدو الصهيوني ، تعترف ببقائه وتنفي العودة الى مواجهة حقيقية معه ‥ ويضمن الدفاع عن الانظمة الرجعية القائمة ‥ من جديد يؤكد هذا النظام استعداده المطلق لارتكاب ابشع الجرائم واكثرها بربرية بحق شعبنا في سبيل الدفاع عن استمراره ، ومن اجل كسب رضى اسياده ، ورفع رصيد عمالته عندهم ، ولكي يحظى بمباركة ودعم العواصم الرجعية .

فتحويل حادث مقتل المدني الى جريمة سياسية ، وابرازها وكأنها عمل انتقامي مخطط له ومدروس من قبل الجبهة الشعبية ، ليس بدعة من اختراع جهاز هندرسن المباحثي يهدف ابعاد اصابع الاتهام عنه والتنصل من الجريمة التي نفذها فحسب ، بل هي حلقة هامة في سلسلة ذلك المخطط الشامل . والذي يفترض ان تكون نقطة البدء فيه « تهدئة البؤر الملتهبة » وذلك يتم من خلال توجيه ضربات متلاحقة ومتكررة للقوى الثورية والوطنية العربية ، لتعبيد الطريق لذلك المخطط ، وازاحة كل المعوقات من امامه . هذا ما كشفته الاجراءات القمعية الاخيرة في البحرين ، واكدته الشراسة التي تمت بها . حيث لم تقف حدود الهجمة عند الاعتقال والتعذيب ، بل وصلت الى درجة ان العديد من المناضلين والوطنيين استشهدوا تحت وطأة التعذيب او اصيبوا بتشويهات جسدية من جرائه .

لقد كان المدني كبش فداء رخيص قدمه النظام ضحية رخيصة على مذبح المشروع « الامني » الذي جرى الحديث عنه منذ فترة ، والذي كانت الانظمة الرجعية في الخليج تعد العدة لاخراجه الى حيز الوجود في تلك الاونة ، حيث كانت الاستعدادات على قدم وساق لانجاح مؤتمر مسقط « الامني » .

من هنا فالضجة التي افتعلتها السلطة اثر « اكتشافها » لمقتل المدني ، واعلانها عن وضع ايديها على مخطط متكامل يبدأ « باغتيال بعض الشخصيات الهامة ‥‥ وينتهي بنسف بعض المؤسسات الاقتصادية » كان بمثابة ناقوس خطر اراد النظام ان يدقه في ارجاء كواليس مؤتمر مسقط لكي يحث الجميع على تقليص الخلافات او تجميدها ، ودعوة لحث الخطى من اجل اخراج المشروع الى حيز التنفيذ .

وعندما جاءت النتائج على عكس التوقعات ، اسقط في يد النظام ، لكنه لم يتردد في تنفيذ الدور المطلوب منه وعلى اكمل وجه ، فاندفع بأقصى سرعة وبكامل امكاناته لانجاز مهماته . فالفشل في المشروعات الجماعية لا يفترض ان يعيق هذا النظام عن اداء مسؤولياته الخاصة .

ان تصدر نظام العمالة قائمة المنفذين للمسؤوليات الفردية ، لم يكشف الحجم الحقيقي لمخاوفه من الحركة الوطنية فحسب ، بل اكد فشل سياسته الترقيعية التي سار عليها طيلة السنوات الخمس المنصرمة في امتصاص النقمة الجماهيرية ، وتعثرها في القدرة على انتشاله من الازمة الخانقة المستشرية في اوصاله ومعظم اجهزته الى درجة حالت دون طموحاته في تنفيذ العديد من المشروعات التآمرية التي كان ينوي الضلوع فيها ، والتي كان من شأنها توثيق علاقته مع العواصم الامبريالية .

ان الاجراءات الارهابية التي نفذها النظام هي مؤشر هام يعكس التوجهات القادمة التي سوف يسير عليها ، وبالذات في الجانب المتعلق بمواجهته للحركة الوطنية التي بات النظام يستشعر النمو المستمر لها ، ويلمس نشاطاتها اليومية وتغلغلها المضطرد في اوساط الجماهير . ان ذلك يقتضي ، بالضرورة ، من الحركة الوطنية ان تستنبط الاشكال الملائمة للرد والنابعة من استراتيجيتها العامة . وذلك لا يمكن ان يتم في غياب الوحدة الوطنية ، وفي ظل التمزق الذي تعاني منه الحركة الوطنيــة .

لا شك ان الاوضاع التي افرزتها الهجمة الاخيرة هي غاية في التعقيد ، وستواجه الحركة الوطنية مرحلة صعبة وشائكة . لكن شعبنا في البحرين الذي تمرس في المعارك التي خاضها ضد النظام كفيل باجتياز هذه المرحلة وهو يحمل رايات النصر ، ويرفع عاليا اعلام التقدم الحثيث نحو اهدافه في الحرية والديمقراطية والتقدم الاجتماعي .

ان الجبهة الشعبية في البحرين ، اذ تنفي اية علاقة لها مع حادث المدني ، وتؤكد كذب كل التهم التي حاول النظام الصاقها بها ، وتحصر المسؤولية في النظام ذاته فانها في الوقت ذاته تؤكد من جديد التزامها الاستراتيجي بالعنف الثوري المنظم ، هذا العنف المرتكز على الجماهير ، والمنطلق منها ، والمعتمد عليها ‥ هذا العنف الذي يمتلك القوانين الثورية ، ويعمل على اسس علمية بعيدة كل البعد عن الاساليب التآمرية او الممارسات الاجرامية التي يعرفها جيدا هندرسن وزمرته لانهم تلقوها في مدارس المخابرات الاميركية والبريطانية .

وفي الوقت ذاته فانه من الضروري التأكيد على ان مواجهة المخطط لا يمكن ان تنجح اذا كانت منطلقة من مواقع اقليمية مجزأة . فحيث ان المخطط شامل ومتكامل ، فلا بد ان تكون اساليب افشاله هي الاخرى ذات رؤية شاملة في الرد . فذلك هو حجر الزاوية الصلب الذي يفترض ان تكون منه نقطة البدء .



الجريمة البشعة والإخراج الفاشل

كأننا في فيلم امريكي لرعاة البقر .. ثمانية يجتمعون في حجرة يتعاطون الخمرة .. اثنان لا يعرفان بعضهما البعض من قبل يتفقان على تنفيذ جريمة قتل للتسلية ! واستكمالا للسهرة.. فينسحبان .. ويلتقيان في الطريق مع ثالث .. يدعوانه لاستكمال السهرة .. فيقبل .. ويذهبون الى بيت لا يعرفون ساكنيه .. ويسألون عن بيت المدني .. فيدلهم عليه .. ويطرقون الباب.. يتسلق احدهم الجدار .. ويتجول في البيت ثم يخرج منه .. يطلع عليهم المدني ببجامته .. فيقتادونه كالخروف .. ويأخذونه الى احد المزارع ويتناقشون معه .. وهم سكارى .. ويقتلونه .. ثم يديرون وجهه نحو القبلة ويتركونه في العراء .. ويسلمون السيارة .. ويذهب كل منهم الى بيته !!!

وبعد اقل من ٤٨ ساعة تكتشف اجهزة الامن الجثة والمجرمين وتسوقهم الى التحقيق فينهارون مباشرة ويدلون باعترافاتهم .. وتتضح كل الصورة للمخابرات .. ان وراء الجريمة اهداف سياسية .. ويجب ملاحقة كل من يشتبه بأنهم في الجبهة الشعبية .. وتحويل الجريمة الى قضية لمكافحة الشيوعية في البلاد .. وهكذا تصطاد المخابرات العشرات من الوطنيين وتزج بهم في السجون .

وفجأة تعلن عن مقتل احد المعتقلين بالسكتة القلبية ، وترسل الاخرين للمستشفيات للعلاج خوفا عليهم من السكتة .. وينفتح على القسم الخاص باب لم يكن يتوقعه .. فاذا الجماهير تشير بالاصابع العشرة الى هندرسون والعفوني والزمرة الفاشية في القلعة .. انتم القتلة .. انتم القتلة .

واذا بالجماهير التي ارادوها ان تلعن مناضليها وتسلمهم للسلطة ، تكتشف هذه اللعبة القذرة.. وتحتضن مناضليها وتتجمع بالالاف حول بيت الشهيد .. ولا تجد المخابرات بدا من ارسال الشرطة وفرق الشغب لتفريق هؤلاء الساخطين .. الذين يلعنون الحكومة ومخابراتها علنا .

لقد عاشت البحرين مرحلة عصيبة للغاية منذ اللحظات التي اعلن فيها عن اغتيال المدني .. الى اللحظات التي اعلن فيها عن استشهاد محمد غلوم .. كانت حرجة للغاية .. وخطيرة على الحركة الوطنية وعلى مستقبلها النضالي لفترات طويلة .. لكنها خرجت من الامتحان وهي منتصرة .

الاخراج المباحثي وتناقضاته :

من اللحظات الاولى لاغتيال المدني .. جندت المخابرات كافة امكانياتها فارسلت العشرات من الدوريات ، ووزعت عناصرها في كافة الاحياء .. وقام خليفة بن سلمان بجولة بالهيلوكبتر على قرى البحرين تحت ستار « الاطمئنان على حالة الامن في البلاد » ! ثم اعلنت بأنها اعتقلت المجرمين .. وان احدهم كانت له علاقة بالجبهة الشعبية واعتقل عام ٧٥ .. ولذلك فان الجريمة لا يمكن الا ان تكون سياسية .

كان هم هندرسون هو ادارة الية الحرب النفسية ضد الحركة الوطنية ليحقق النجاح المطلوب وهذا النجاح قد بناه على الحسابات التالية :

١ - ان عبدالله المدني رئيس تحرير مجلة المواقف الدينية الاتجاه .. وعندما ترتكب جريمة القتل فان الجماهير ستصدق التهمة على الشيوعيين لانه رجل دين .. وكتب عنهم عدة مرات وانه رجل صحافة يكره الشيوعية .. ولذلك قتلوه لانهم لا يستطيعون الرد عليه !!

٢ - ان الجماهير ستتعاطف مع هذه الدعايات .. وستشمئز من هذا الاسلوب الدنيء .. وستلعن « الشيوعيين » ولن تتردد في تحريض السلطة تابهم .. وسيكون رد السلطة هو تنفيذ رغبة

قراءات في الاخراج الاعلامي لجريمة قتل المدني .

وعلمت « المواقف » من اوثق المصادر ان التحقيقات قد اسفرت عن ان جريمة مصرع الشهيد عبدالله المدني كانت نتيجة قرار اصدرته منظمة غير مشروعة ضمن سلسلة جرائم قتل كانت تنوي ارتكابها فضلا عن تخريب كثير من منشات الدولة ومؤسساتها .. وان هذا القرار قد ابلغه عضو المنظمة عبد الامير منصور حسين الى عضو المنظمة احمد مكي ابراهيم وطلب ليه العمل على تنفيذه واختيار ثلاثة من الاعضاء لمباشرة هذا التنفيذ فقام الاخير بابلاغ الامر الى المتهمين الثلاثة - « محمد طاهر وعلي حسن فلاح وابراهيم مرهون » الذين باشروا التنفيذ - وحرضهم على القيام بها احمد مكي ليتم تنفيذها وان الـ... وضعت باحكام وتضمنت الذين سيقومون بتنفيذ عملية الاغتيال والطريقة التي سيتم بها الاغتيال .. كما تضمنت استدراج عبدالله المدني من منزله في جد حفص الى خارج قريته والمكان الذي سيتم فيه تنفيذ الجريمة وكذلك التخلص من اثارها .

واعترف المتهم ان قرار قتل المدني كان بداية لسلة حوادث اغتيالات وتخريب بعض المنشات الاقتصادية بالدولة كلفت المنظمة بتنفيذها وقد وردت هذه الاوامر من قيادة الجبهة في الخارج .

لقد جاء القرار بقتل عبدالله المدني من احدى الدول العربية وذلك عن طريق احد الطلاب وهو م.ن.س وقد تضمن قرار التكليف بقتل المدني تكليف المنظمة ايضا بالقيام بعمليات تخريب اخرى تستهدف بعض المنشات الصحفية وكذلك احد رجال المباحث السياسية

المواقف ٦-١٢-٧٦

الجماهير التي تطالب بالضرب بيد من حديد على « العابثين بالامن » والذين يريدون اغتيال الصحفيين ورجال الدين وتخريب المؤسسات الاقتصادية !

٣ ـ سيجد « الشيوعيون » انفسهم معزولين .. وسيصابون بالارباك والبلبلة وسط صفوفهم وسيغادر صفوفهم عناصر كثيرة .. وستتمكن السلطة من توجيه ضربة قاضية على الصعيد السياسي والجماهيري .. وستجعل الارض صالحة لكافة المنظمات المرتبطة معها في المستقبل .

ووسط هذه المحلة الواسعة ، كانت المخابرات تجرب الادوات الجديدة التي جلبتها للتعذيب .. وانتزاع الاعترافات .. في الوقت الذي تسرب الى الصحافة اعترافات مضحكه حول المخطط الواسع الذي تنوي الجبهة الشعبية القيام في البلاد، هكذا تحولت الصورة البشعة للجريمة من كونها من عمل ثلاثه سكارى لا يعرف بعضهم بعضا .. الى « ان الخطه وضعت باحكام وتضمنت الذين سيعزمون بتنفيذ عمليه الاغتيال » .. بل وصل الامر الى حد ان « القرار بقتل عبدالله المدني قد جاء من احدى الدول العربيه وذلك عن طريق احد الطلاب » !!

المواقف البحرانيه .. ٦-١٢-٧٦

لكن اتساع حمله الاعتقالات وشمولها للعديد من العناصر الوطنيه .. بل ولبعض القادمين من السفر من الخارج .. قد كشفت بوضوح ابعاد اللعبة .. وعندما اعلنت السلطة عن استشهاد محمد غلوم «الذي اعترف بدوره في الجريمة ، وكتب بخط يده اعترافات وصلت الى ٢٢ صفحة» ـ حسب زعم مجلة المواقف الشديدة الصلة بالقسم الخاص ، كان الفصل الاخير من المسرحية قد اتضح .. ويبقى الاعلان عن نهايتها في المحاكمات الصورية التي تجريها الحكومة ـ للمتهمين الخمسة ـ . اما الاخرون فأن قانون امن الدولة سيطبق عليهم .. وسيضافون الى العشرات من المعتقلين منذ سنوات عديدة قبل حل المجلس الوطني وبعده .. وسيقدمون كل ستة اشهر للمحاكمة الصورية التي ستصدر قرارا باعادة توقيفهم ستة اشهر اخرى وهكذا .. فسياسة الانفتاح الاقتصادي والانبطاح السياسي ، تتطلب توسيع السجون وزيادة عددها والانفتاح لتنضم اعداد اكبر من الوطنيين .. وكل فتح باب لبنك جديد ، شركة جديدة .. لا بد ان يساق المزيد من المناضلين الى القلعة او جدة .. هكذا يتحقق الامن البحراني .

من قتل المدني :

من ضمن التحقيقات التي وزعتها اجهزة القسم الخاص .. تضمن احدها افادة تقول بأن المتهمين الثلاثة قد ابلغوا عبدالله المدني بانهم من رجال المخابرات .. وان عليه ان يصحبهم الى مركز الشرطة لبعض الوقت . ..

ويبدو ان هذه الاشارة قد تراجعت عنها اجهزة المخابرات .. وبدأت تفبرك قصصا جديدة ، حول الخطط المحكمة التي وضعتها الجبهة لاغتيال المواطنين واحداث الفوضى في البلاد .

لكن القصة التي تطرحها السلطة مثيرة للسخرية من بدايتها الى نهايتها .. فاذا كان هناك خطة محكمة .. فمن غير المعقول ان يقتل المدني وتترك جثته في العراء .. ومن غير المنطقي ان يستدرجه عناصر من اهل القرية التي يسكنها .. وكيف لا يعرف المدرس سكنة قريته الصغيرة !!

ان هناك علامات استفهام كبيرة على هذه القضية . واذا كانت المخابرات قد فضحت دورها في الجريمة واهدافها باغتيالها للمناضل محمد غلوم .. فلا شك ان الايام القادمة ستكشف المزيد من الملابسات .. وسيتضح للجماهير ان مخابرات البحرين التي تريد تقليد العصابات الامريكية قد فشلت في التجربة الاولى .. ومن الضروري الانتباه لان حقل التجارب واسع . وهؤلاء المجرمين الذين تحجرت ضمائرهم في الاردن وغيرها ، لن يترددوا عن ارتكاب المزيد من الاغتيالات باساليب مستجدة ليحققوا الاهداف التي فشلوا في تحقيقها هذه المرة . لكن شعبنا وقواه الوطنية ستكون لهم بالمرصاد ، وستلاحقهم وتفضحهم وتفشل كافة مخططاتهم الارهابية .

«قرار قتل المدني بداية لسلسلة حوادث إغتيال وتخريب بعض المنشآت الإقتصادية» ؟!

تجلت براعه رجال قسم التحقيقات الجنائية وانهالوا باسئلتهم المتداخله المتشابكه التي انهمرت على المتهمين واحدا واحدا ، من زوايا مختلفة ، ومبادرت متباينه ، تتفاوت في الشدة واللين ، وكأنها قذائف مدفع الي ، يمطر الهدف حتى يستكمل ذخيرة حزامه ، ثم يبدأ ليستبدله بأخر او انها ما اصطلح على تسميته بأشعة الليزر فوق الحمراء التي تخترق دياجير الظلام ، فتداعى على اثرها صمود المتهمين وبدأ اول المعترفين على فلاح بالادلاء باعترافاته كامله فأفاد : انه لاول مرة تجمعه مع المتهم الثاني ابراهيم بن عبدالله مرهون ـ صورته منشورة هنا وهو يدلي بأعترافاته امام قاضي التحقيق ـ وانه لم تكن له صله به فيما سبق تلك الجلسة . واضاف ان الفكرة ساورتهما معا اثناء الجلسة .. واخذا يتهامسان بها .. ثم استأذنا في الانصراف ولم يخبرا الستة الباقين عما انتوياه وقبل نزول السائق ، اسر اليه ابراهيم بانه يعرف صديقا له اسمه محمد طاهر ـ ٢١ سنة ـ من قريته « ابو صيبع » وان صديقه محمد طاهر يعمل في قوة الدفاع ، وفي وسعهما الاستعانه به في تنفيذ الجريمة التي قررا ارتكابها وتزويدهما بالسلاح لتنفيذها .. واستطرد علي فلاح قائلا وانهما بعد انزال السائق توجها الى بيت محمد طاهر ، واخبراه بنيتهما فوافقهما على الفور وركب السيارة معهما بعد ان احضر معه مسدسين غير صالحين وليس بهما اية ذخيرة ، وكذلك رأس حربة « سونكي » .

اتجه الثلاثة الى قرية جد حفص .. وبما انهم لا يعرفون بيت المرحوم عبدالله المدني ـ الذي نووا الشر له وتيتيم اطفاله السبعة وترميل اهله ـ لمرارة كانوا يعانونها نتيجة لتشهيره في مجلته بالذين تعتقلهم المباحث العامة ، طرقوا باب بيت المدرس فخرج لهم واشار عليه لكنهم لما طرقوا الباب لم يجبهم احد فظنوا انهم اخطأوا البيت ولم يتعرفوا عليه .. عادوا ثانية الى بيت اخر فطرقوه حيث خرج معهم صاحب البيت واركبوه معهم السيارة فارشدهم الى نفس البيت الذي كانوا قد طرقوه ولم يجبهم احد فشددوا الطرق على الشباك الى ان خرج معهم . ولما ووجه المتهم الاول محمد طاهر باعترافات شريكه في الجريمة ، علي فلاح في اليوم ذاته ، لم يستطع الا ان يعترف هو الاخر ، لكنه بعد ان ادلى باعترافه غافل حارسه وقفز من نافذة غرفة التحقيق فأصيبت ساقه ونقل على الاثر لاسعافه . وعند سؤاله عن سبب ذلك قال انني نادم على ما فعلت وان انهاء حياتي بيدي خير لي من تحمل تأنيب وعذاب الضمير الذي سيقتلني قبل ان اقتل نفسي بيدي ـ لقد صحا ضمير الجاني متأخرا وبعد فوات الاوان !!! ـ .

انحصرت تهمة القتل وارتكاب تلك الجريمة الشنعاء في الثلاثة المذكورة اسماؤهم فيما اسلفنا وهم محمد طاهر المتهم الاول ، وابراهيم عبدالله المرهون المتهم الثاني وعلي فلاح المتهم الثالث .. ولم ترد اسماء اي متهمين اخرين في ملف القضية خلافا لما ذكرته الصحف وتردد من اشاعات .

الاضواء البحرانية ٢٧ ـ ١١ ـ ٧٦



جريمة إغتيال المدني
إفلاس للسلطة الحاكمة

قبل اغتيال المدني ٠٠ سرت موجة من الاشاعات حول اعما لعنف سيقوم بها الشيوعيون لاختطاف الاطفال واغتيال الابرياء من المواطنين !!

وتصاعدت هذه الاشاعات حتى وصلت ذروتها بعد مقتل المدني٠٠وجندت السلطة كافة امكانياتها واجهزتها الاعلامية ، والصحافة المأجورة في البلاد ٠٠ لتصب في هذا الاتجاه ٠٠٠ «ان الشيوعيين الذين يعيشون كالخفافيش ٠٠ غير قادرين على مواجهة الكلمة الحرة الا بالاغتيالات » !! هذا فحوى ما رددته اجهزة الاعلام والصحافة في « المواقف » و « الاضواء » و « صدى الاسبوع » وغيرها من الصحف المسكينة التي لا تجرؤ على قول الحقائق ، بل تردد كالببغاء دعايات القسم الخاص ، الريبورتاجات التي يصدرها بين الحين والاخر ٠

كان هناك هدف محدد للقسم الخاص في الاشهر الاخيرة ٠ وهو اقتلاع الحركة الوطنية من جذورها في البحرين ، وتصفيتها سياسيا ومطاردتها بواسطة الجماهير ٠٠ وليس هذا سهل في بلادنا ٠ فالحركة الوطنية عميقة الجذور ٠٠ متغلغلة في اوساط العمال والطلبة والبرجوازية الصغيرةوا لمثقفين وقطاعات واسعة من الشعب ٠٠٠

وقد اثبتت كافة الاساليب التي استخدمتها السلطة في العشرين سنة الاخيرة ان الارهاب والاعتقالات والنفي والمطاردات والحرمان من العمل ، يعمق جذور هذه الحركة ، وتلتف الجماهير حولها اكثر فاكثر ٠٠ ويجب التفتيش عن وسيلة اكثر نجاحا واكثر قدرة على مطاردة هؤلاء « الشيوعيين » بحيث لا تحصد السلطة نتائج سلبية من اية حملة اعتقالات ٠٠ بل تحصد النتائج الايجابية التي تريدها ٠

لقد اوصت السعودية حكومة البحرين ان تستخدم الدين الاسلامي لمطاردة الافكار الشيوعية وارسلت لها عددا كبيرا من المرتزقة العاملين في الصحافة ووزارة الاعلام ، وبعثت حكومة الاردن خبراء في الحرب النفسية لمكافحة الحركة الوطنية كما ان الاميركان قد ادلوا بدلوهم منذ فترة عندما ارسلوا خبراء لدراسة اساليب الحركة الوطنية وافضل الوسائل الكفيلة لمواجهتها ٠

لكن هذه لحملة الواسعة التي شنتها السلطة ضد الحركة التقدمية ، لم تحقق النجاح الملطوب٠٠ فالجماهير المسحوقة والتي تئن تحت وطأة الاذلال الاجنبي وامتهان الحريات العامة ٠٠ والاضطهاد الطبقي البشع ٠٠ كانت ترى يوميا المهازل والانحطاط الخلقي والسرقات التي يقوم بها كبار المسؤولين ٠٠ الذين لا يخجلون من الحديث عن الدين الاسلامي في الوقت الذي يرتكبون اكبر المنكرات ٠

وجماهيرنا الواعية لم تتعب من المطالبة بحقوقها الديمقراطية والمطلبية ، رغم الاعتقالات والتهديدات والتسريحات الكيفية التي يقوم بها رجال الاعمال للعناصر العمالية النشطة ٠٠٠ والمضايقات التي تمارسها المخابرات علىالوطنيين وتلاحقهم حتى في لقمة العيش ، ان اتساعالحركة الوطنية ونموها في البحرين قد اذهل هذه السلطة وهندرسون وزبانيته فرغم الاغراءات والوعود ، ودس العناصر المشبوهة ، والاموال التي وزعها خليفة على المؤسسات الاجتماعية ، لكن الحركة الوطنية لم تعان من الانحسار ٠٠ انها تعاني من عدم قدرتها على استيعاب المجاميع الشعبية الواسعة التي تطالب بالتنظيم في الوقت الذي تجد الحركة العمالية نفسها عاجزة عن استيعاب هذه الاعداد نتيجة للاعتقالات والمطاردات والملاحقات المستمرة ٠

امام هذه الوضعية ، كان من الضروري ابتكار اساليب جديدة لسحق الحركة الثورية ومطاردة الشيوعيين الذين يتغلغلون وسط الجماهير في المدينة والريف ٠٠ وكان من الضروري استخدام الدين كسلاح ٠ ٠واستخدام الارهاب ٠٠ واشاعة الفوضى ٠٠ والصاق التهمة بالحركة الوطنية ٠

لسنا معنيين بتفصيليات الجريمة التي ذهب ضحيتها عبد الله المدني ٠٠٠ لكننا لن نتردد عن كشف كافة الحقائق اما مالجماهير عندما تتضح كافة ملابساتها وعندما تسمح الظروف بذلك ٠٠ لان هذه الرجعية البشعة لا

يجب ان تمر دون تعرية كاملة لهذا الجهاز الارهابي الذي لم يتردد في تصفية المواطنين والمعتقلين .. واخراج نفسه بريئا من التهم .. والصاقها بالوطنيين .

ان اغتيال المدني جريمة .. وجزء من مخطط ارهابي واسع .. بدأت تتضح فصوله منذ اللحظات الاولى للاشاعات التي اطلقتها السلطة عن الاغتيالات والاختطافات للاطفال والابرياء ... والصاقها بالشيوعيين ... وفرضت على رجال الدين ان يتحدثوا عن الشيوعية ويسبوا «المخربين» في خطبهم ... وعندما حصلت جريمة اغتيال المدني ضاعفت اجهزة الدعاية المضادة من دولاب ماكينتها للحديث عن « الاساليب البربرية » التي يستخدمها الشيوعيون لتصفية خصومهم .

ولا ننكر ان السلطة قد نجحت الى حد ما في هذا المخطط ، فقد هزت هذه الجريمة قطاعات واسعة من الجماهير .. وانصار الحركة الوطنية .. بل ووجدت الاستنكار داخل الحركة الوطنية بمجملها .. لانها تصب في دولاب السلطة . ولان الحركة الجماهيرية والحركة الوطنية تدرك ان ارتكاب هذه الجريمة ، ليس فقط محاولة لصرف انظار الجماهير عن معركتها الحقيقية ، بل مخطط ارهابي واسع لاضعاف الحركة التقدمية وتصفيتها سياسيا .

ورغم كل الحملات التي شنتها الصحافة المأجورة والاستخبارات على الجبهة الشعبية والتهم الرخيصة بأن هناك مخططا للاغتيالات والنسف والتخريب .. لكن هذه الحملات سرعان ما اتضحت حقيقة الاهداف من وراء اطلاقها ... وهي النية المبيتة لضرب الجبهة الشعبية في البحرين، وتصفيتها سياسيا وسط الجماهير ... اتضح ذلك من خلال الحملة الواسعة للاعتقالات التي شنتها السلطة .. والاعترافات الكاذبة التي الصقتها بالمتهمين وخاصة المناضل البطل محمد غلوم الذي استشهد تحت التعذيب وهو يرفض باصرار بطولي التوقيع على التهم الباطلة التي وجهت اليه .

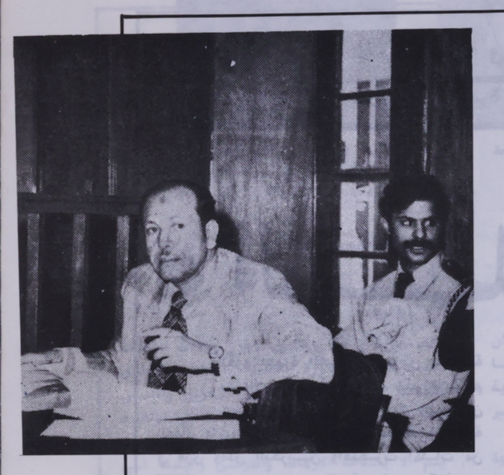
خلال اسبوع واحد استشهد محمد غلوم تحت التعذيب البربري .. وكانت فضيحة حقيقية للنظام ... واضطرت السلطة الى ارسال البقية الى المستشفى للعلاج خوفا من وفاة الاخرين ... وبان للجماهير بأن المخابرات كانت وراء القصة بمجملها من الفها الى يائها .

وانقلب السحر على الساحر

وكم كانت مضحكة الاساليب التي ساقتها السلطة لطمس جريمتها التي نفذتها في الشهيد محمد غلوم .. « لقد اصيب بالسكتة القلبية » ... وفي تصريح اخر « بضيق التنفس » !!! اما محمد طاهر فقد « حاول الهرب وكسرت ساقه .. واخذ الى المستشفى » !

ان افتضاح مخطط المخابرات ... قد اربك كبار المسؤولين في هذا النظام ... وجعلهم عاجزين عن تبرير خطواتهم القمعية .. وبدأت الجماهير تكتشف ان المخربين الحقيقيين للامن والاستقرار في البلاد هم اجهزة الاستخبارات .. هذا الاخطبوط لواسع لذي يريد تبرير صرفه للملايين من الدنانير تحت ستار الامن ... وهو يرتكب الجرائم .

ان الحركة الوطنية التي ترفض اسلوب الاغتيالات السياسية ، وترفض الرد على الحملات الكاذبة التي تشنها عليها الصحافة المأجورة بأسلوب التهديد والاغتيال ، تدرك ان الذي لا يستطيع العيش مع الحرية هو جهاز الاستخبارات



وخليفة بن سلمان والزمرة الطاغية في البلاد ... ان هؤلاء الطغاة قد وجهوا الانذار تلو الانذار للصحفيين عندما كتبوا عن اضرابات العمال في الحوض الجاف والبا ... ولم يترددوا عن اعتقال الصحفي ابراهيم بشمي واحتجازه منذ ١٩٧٥ للوقت الحاضر دون ان يوجهوا اليه تهمة واحدة وهم يخافون من قلمه الجريء ... ويحتجزون في سجونهم الادباء والكتاب والمحامين التقدميين .. خوفا من اقلامهم وحججهم الدامغة .

واذا كانت الحركة الوطنية عاجزة في البحرين.. عن الرد في الصحافة المحلية على التهم التي تنهال عليها دون حساب ... واذا كانت الاقلام المعادية للتقدم تجد الحرية الكاملة للتعبير عن افكارها .. فان ذلك دليل قاطع على ضعف السلطة وخوفها من الكلمة التقدمية ... وعجز الاخرين عن مقارعة الافكار التقدمية الا تحت حماية السلطة . ورغم ذلك ... فان هؤلاء الذين يبشرون بانهيار الحركة الوطنية .. يضعون ايديهم على قلوبهم خوفا من ان تطالهم ايدي القسم الخاص .. فقد يجدون في هذا القسم من يتصور بأن الحديث المكثف عن الشيوعية والمحتفلين ونشر صورهم ووثائقهم خدمة كبيرة لهم .. ولا بد من معاقبة مثل هذه المخالفة !!.. هكذا عودتنا المخابرات ، في البحرين وخارجها ... فهي تجند العديد من العناصر .. ولكنها تتخلص منهم عندما تجد بأن لديهم بعض الاسرار التي لا يجب ان يطلعوا عليها ... او ان طريقة عملهم اصبحت غير مجدية .. او ان مقتلهم سيكون مفيدا اكثر من بقائهم للمخطط القادم ...

ويا ايها الباحثون عن الامن والاستقرار في بلد ارتضى حكامه ان يجعلوه مطية للاخرين ... لا تتبعوا انفسكم .. فالامن والاستقرار لن يتحقق الا عندما يتخلص شعبنا من هؤلاء الطغاة والعابثين . ○



تصريح صحفي للجبهة الشعبية في البحرين

حول الاعتقالات الاخيرة

القتلة والجلادون

تقوم اجهزة القسم الخاص بحملة اعتقالات واسعة النطاق هذه الايام حيث شملت اكثر من ٥٠ وطنيا من العمال والموظفين والطلبة وكافة الفئات الشعبية في قرى ومدن البحرين واحتجزت المئات من المواطنين للاستجواب والتحقيق ، وكثفت الدوريات وطوابير المخابرات في كافة الاحياء السكنية وقامت بتفتيش العشرات من المنازل بحجة الكشف عن الادلة والبراهين التي تدين المعتقلين ، وبدأت سلسلة التصريحات حول المؤامرات وحملات الاغتيال التي ستقوم بها « العناصر المخربة » في البلاد ، ولم تكتف السلطة بعملياتها الارهابية داخل البحرين ، بل طلبت من بعض دول الخليج التعاون معها للكشف عن « المخربين » واعتقالهم ، وتتعاون بشكل وثيق مع السلطات الايرانية - القابوسية في مسقط لملاحقة الوطنيين في عموم المنطقة .

لقد راقبت الجبهة الشعبية التصعيد الكبير للجو الارهابي منذ مطلع شهر نوفمبر عندما قامت المخابرات بتكثيف نشاطها واستفزاز المواطنين وبث الاشاعات عن عمليات الاغتيالات واختطاف الاطفال وما شابهها والصاقها بـ « الشيوعيين » واستكمالا لهذا المخطط فقد اختارت مناسبة اغتيال رئيس تحرير مجلة المواقف ، لتجعل منها قميص عثمان لالصاق التهمة بالحركة الوطنية ومن ثم القيام بحملة اعتقالات واسعة لاصطياد الوطنيين ومحاكمتهم بتهم باطلة وتنفيذ الاحكام المسبقة بحقهم . كما اختارت السلطة مناسبة عيد الاضحى لتشيع الارهاب والهلع في نفوس الجماهير ، متوهمة انها ستؤلب هذه الجماهير على الحركة الوطنية عندما توزع التهم والاشاعات الكاذبة على الوطنيين !.

ولم تستغرب جماهيرنا وقواها المناضلة هذه الحملة المجرمة ، فقد كانت تتوقعها في كل لحظة بعد فشل الحملة السابقة التي شنتها السلطة في اغسطس ٧٥ والتي شكلت فضيحة كبرى للنظام عندما تعرت كل التهم الباطلة التي وجهتها للمعتقلين (من سفينة الاسلحة ، الى قضية المتفجرات ، الى المخططات المزعومة حول اغتيال وزراء داخلية دول الخليج) وتعالت اصوات الرأي العام المحلي والعالمي تطالب هذه الحكومة المستبدة بوقف هذه العمليات الارهابية بحق الوطنيين ،لكنها امام الفضيحة السابقة ارادت ان تخرج مسرحية جديدة تبرر خطواتها القادمة وتعطيها المزيد من الشرعية لاعتقال العشرات والمئات من المواطنين الشرفاء ، فاتخذت من حادثة اغتيال عبد الله المدني - والتي تشير لمزيد من اصابع الاتهام في اغتياله الى المخابرات - فرصة لشن هجوم واسع ومكثف وفي مختلف الميادين ضد الحركة الوطنية .

وفي مثل هذه المناسبات ، يكون للجبهة الشعبية نصيب من التهم الباطلة التي لا تبخل بها السلطة عليها . حيث تختلق الاشاعات والدسائس لتشويه سمعة الجبهة امام الجماهير وتظهرها بمظهر الارهابيين الذين يريدون تعكير حياة المواطنين والحاق الاذى بهم . وكان اغتيال المدني فرصة ذهبية للرجعيين وعملاء السلطة ليوجهوا سهامهم الى الجبهة الشعبية للنيل منها ، ومن مواقفها الثورية الصلبه .. ويتهموها بأنها وراء عملية الاغتيال المذكورة .

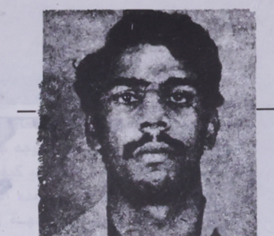
ان الجبهة الشعبيه في البحرين وهي تناضل وسط الجماهير ، لتعبئتها وتسييسها وتنظيمها للنضال ضد السلطه المستبدة ، قد واجهت العديد من التهم الباطلة على امتداد السنوات الماضية لكنها واجهت هذه التهم الباطله وكشفتها بالممارسة النضالية اليوميه ، وهي في غنى عن التأكيد بأن النضال لتغيير هذا النظام الفاسد يمر عبر الجماهير وبواسطتها وليس عن طريق الاغتيالات السياسية ولذلك فانها ترفض جملة وتفصيلا التهم الباطله التي وجهت اليها عن اغتيال عبد الله المدني ، وتوجه التهمة الى اجهزة القسم الخاص التي تعبث بأمن وسلامة وكرامة المواطنين وتقف وراء كافة الاعمال الارهابية التي جرت في البلاد من اغتيال المناضل العمالي محمد بونفور الى الحرائق المتعددة التي التهمت مصالح الالاف من المواطنين في السنوات الاخيرة .

ان اجهزة القسم الخاص ومن وراءها اجهزة المخابرات الايرانية والسعودية والتي تنظر بقلق شديد الى النمو المتعاظم للحركة الوطنيةالبحرانية وانتشار الافكار التقدمية والمعادية للمخططات الامبريالية والرجعية وسط الجماهير الشعبية ، تحيك المؤامرات المتتالية لضرب الحركة الوطنية وتستخدم لتحقيق غاياتها الاساليب التالية :

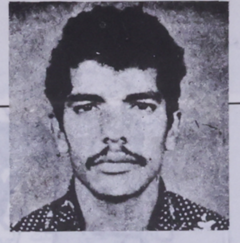
١ - لقد عمدت السلطة الى تصوير المعركة في البحرين على انها معركة بين الدين الاسلامي ولشيوعية . ان ذلك تزييف كبير لطبيعة الصراع في البلاد . فالمعركة تدور بين الجماهير الشعبية وقواها الوطنية من جهة وبين الامبرياليين والسلطة العميلة من جهة ثانية . ان هذا المخطط لن يحقق النجاح المطلوب نظرا للتناقض الشديد والمستفحل بين الجماهير الشعبية وبين اعدائها الطبقيين من الاحتكارات والتجار الكبار والملاكين العقاريين ، والسلطة الرجعية العميلة وخاصة كبار افراد الاسرة الحاكمة . ان هذه الجماهير تشكو من الارهاب وكبت الحريات والاهانة الوطنية واستلاب الكرامة من قبل الاميركان واعوانهم المحليين كما تشكو من الغلاء وازمات السكن والخدمات المتردية والمحسوبية والرشوات والطائفية والامراض المتفشية في المجتمع من جراء سياسات السلطة .. ان هذه الجماهير تريد حلا لهذه المشاكل ولا تحصل الا على الوعود الفارغة والارهاب الواسع . وقد ثبت خلال العام المنصرم فشل محاولات النظام في صرف انظار الجماهير عن معركتها الوطنية والديمقراطية الى معارك وهمية اخرى ، وامام هذا الفشل لم يتردد هندرسون عن تصعيد الاجواء الارهابية وارتكاب جرائم القتل لتشويه سمعة الحركة الوطنية ، والتدليل على صحة دعاياته الكاذبة .

ان اغتيال المدني يصب في هذا المخطط ، فالمخابرات تريد ان تثبت للجماهير بأن القوى التقدمية عاجزة عن مواجهة السلطة واعوانها ، وانها تستخدم الاغتيالات للتخلص من العناصر الدينية البارزة في البلاد ، وتشعل المخابرات الفتنة بواسطة الدعايات وارتكاب المزيد من الجرائم .

ان المعركة التي نخوضها في البحرين ليست بيننا وبين العناصر الدينية ، بل بيننا وبين الامبرياليين ومستغلي شعبنا والذين يريدون جر بلادنا الى اتون الاحلاف المشبوهة ، والاحتكارات التي تنهب خيرات بلادنا ليعيش شعبنا في تخلفه وتردي اوضاعه المعيشية . ان الجبهة الشعبية في


احمد مكي ابراهيم


عبد الامير منصور حسين


محمد طاهر محمد


ابراهيم عبد الله مرهون

يحاكمون الأبرياء

البحرين تقدر كافة الاراء المعارضة للامبرياليين وسياسة السلطة الغاشمة ، وتطالب ان يضع كافة الحريصين على بلادهم ، بغض النظر عن معتقداتهم وآرائهم السياسية ، ايديهم مع بعض لمواجهة المخططات الاجرامية الجديدة التي تريد السلطة ان توقع الجميع فيها ، ليتقاتل المواطنون ، وتجعل من نفسها حكما على الجميع ، وتضربهم عندما يشكلون خطرا عليها .

ان السلطة العميلة هي التي تتاجر بالدين وبالطائفية ، وتلك سياستها من اللحظات الاولى التي وطئت اقدام آل خليفة البحرين ، ومن اللحظات الاولى التي وقعت بريطانيا معاهداتها للسيطرة على بلادنا ، واستمرت هذه السياسة حتى يومنا هذا . اما الحركة الوطنية البحرانية فقد ادركت باستمرار خطر هذا السلاح الذي تستخدمه السلطة والاستعمار لتمزيق الشعب الواحد ، ودعت باستمرار الى المحبة وترك الاحقاد ، وتوجيه كل الجهود ضد اعداء الوطن والشعب .

ولذلك فان الجبهة الشعبية وهي تدرك الاخطار الكبيرة التي تحيط بشعبنا وبقضيتنا العادلة من اجل التحرر والتقدم الاجتماعي ، تدعو كافة المواطنين الى عدم الانجرار وراء اشاعات السلطة المغرضة والنضال المشترك من اجل الحقوق المشتركة .

٢ - ان الامبريالية واعوانها يخوضون معركة خاسرة لكسب الجماهير ، لقد تعلم الاميركان من ثورات الشعوب بأن كسب الجماهير يعني كسب الجزء الاكبر من المعركة ، فكيف يمكن كسب الجماهير الشعبية في بلد تعتبره حفنة صغيرة في مزرعة خاصة تعبث به كما تشاء ، وتسلط عليه اجهزة القسم الخاص ، لقد وجدت الامبريالية ان افضل سبيل الى ذلك هو دس الاشاعات عن اعمال ارهابية يقوم بها رجال المخابرات والصاقها بالحركة الوطنية ، وتشويه سمعة المناضلين وتحويل افراح المواطنين الى احزان وتوتر وتوجيه التهمة باستمرار الى الحركة الوطنية لتنسحب الجماهير من حول هذه الحركة وتتصورها بعبعا يترصد بالمواطنين ورجال الدين وغيرهم . ان المخابرات لم تنجح في هذا المخطط فقد اختبر شعبنا قواه الوطنية ومناضليه الذين يقودون نشاطاته السياسية والاجتماعية في مختلف الميادين ويشكلون خيرة ابناء هذا الشعب المناضل ، ان جميع المواطنين يعرفون التضحيات التي قدمتها القوى الوطنية في معاركها الوطنية والاجتماعية وتتمتع هذه القوى المناضلة برصيد شعبي كبير لا يمكن للاشاعات المغرضة ان تنال منه .

ان السلطة لن تكسب الجماهير ، فهناك هوة كبيرة بينها وبين السلطة المستبدة ، وان كافة برامج النظام تخدم الاحتكارات والدوائر الامبريالية ولا تخدم الجماهير ، ولذلك تعمل المخابرات حاليا الى سحب البساط من تحت الحركة الوطنية بتشويه سمعتها ، واشاعة البلبلة والفوضى في صفوف الجماهير ليسهل عليها تنفيذ اية احكام مسبقة بحق المناضلين الذين يتعرضون حاليا لابشع انواع التعذيب الوحشي .

٣ - ان الامبرياليين يريدون استخدام التجمعات الدينية ، وغيرها من المنظمات التي ستحاول السلطة استخدامها كسلاح في يدها ضد الحركة الوطنية ، انها تريد ان تقاتل الجماهير من خلال هذه المنظمات وهي تسترشد في عملها في البحرين بتجربتها على الصعيد العالمي ، حيث تقف وراء الاحزاب والمنظمات الفاشية والمغرقة في رجعيتها لضرب القوى التقدمية ، ان جميع الحريصين على مصالح بلادهم وشعبهم يجب ان ينتبهوا الى هذه السياسة المجرمة ويفشلوها ، والا ينساقوا الى الدعايات التي تروجها اجهزة المخابرات ، كما ان الحركة الوطنية لن تتردد في تعرية كافة المنظمات المرتبطة بالاستخبارات والتي تستخدمها كسوط في يدها لضرب الجماهير وقواها المناضلة .

ان حملة الاعتقالات والتعذيب الوحشي الذي يتعرض له المناضلون في السجون ، هو جزء من المخطط الاجرامي الذي يتم تنفيذه في منطقة الخليج واذا كان مؤتمر مسقط قد اعطى التعليمات اللازمة لحكومة البحرين لتوجيه المزيد من الضربات للحركة الوطنية ، فان الاتفاقيات الامنية التي وقعها نايف بن عبد العزيز اثناء زيارته للبحرين قد سلطت الضوء الاحمر على مشاريع « الامن » الذي تخطط له السعودية بطرق ثنائية مع دول الخليج امام كافة الوطنيين . ان الجبهة الشعبية قد اكدت باستمرار على ان مشاريع الامن المشبوهة المسماة بحلف الخليج تهدف بالدرجة الاساسية الى تنسيق جهود الرجعيين لضرب الحركة الوطنية والجماهيرية في عمان والدول الاخرى وجاءت الحملات العسكرية على الثورة العمانية واحداث اغسطس وحملات الاعتقالات المتتالية في البحرين والتي تصاعدت الى درجة كبيرة في الايام الاخيرة الماضية لتأكد بأن امن الاحتكارات والمشائخ لا يمكن ان يتم الا باشاعة الارهاب والفوضى والبلبلة في صفوف الجماهير ، وضرب قواها المناضلة .

كما ان هذه الهجمة الجديدة ليست بمعزل عن الهجمة الامبريالية الشرسة على المنطقة العربية والتي تستهدف تصفية الثورة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية والثورة العمانية ، وتركيع الانظمة الوطنية والتقدمية لتحقق السعودية احلامها في السيطرة والنفوذ ، وينعم الاميركان وحلفاؤهم بخيرات وثروات الوطن العربي .

ان الجبهة الشعبية تدعو كافة الوطنيين والمعادين للامبريالية والنظام المستبد لرص صفوفهم وتوحيد جهودهم لمواجهة هذه المخططات وتعريتها وكشف القوى الحقيقية التي تتلاعب بأمن واستقرار شعبنا وبلادنا ارضاء لاسيادها الامبرياليين .

كما تطالب كافة القوى والمنظمات الديمقراطية ولجان الدفاع عن حقوق الانسان والمنظمات الدولية ان تتضامن مع شعبنا في نضاله ضد هذه الطغمة المستبدة ، وان تشجب هذه الاعمال الارهابية التي تقوم بها حكومة هندرسون - خليفة ، وتعري سياساتها الاجرامية التي تصب في مجرى الاحلاف والمشايخ المشبوهة في الخليج .

ان شعبنا الذي تصلب عوده في مجرى النضال الطويل ضد السلطة العميلة ، سيواجه بوعي وشجاعة هذه المؤامرة الجديدة وسيفشلها وسيواصل مسيرته المظفرة حتى يحقق النصر الكامل .

الحرية للمعتقلين الصامدين في سجون هندرسون
الخزي والعار لحكومة الارهاب واساليبها الارهابية الجديدة .

الجبهة الشعبية في البحرين
اوائل ديسمبر ١٩٧٦



مؤتمر مسقط وموقعه في المسيرة الأمنية الخليجية

- طرحت ايران نفسها حامية للأنظمة الرجعية، وهي تمضي بأتجاه مخططها التوسعي.
- الأهداف الحقيقية وراء التصريحات العنترية للأنظمة الرجعية، لن تنطلي على جماهيرنا.



خلال عام ١٩٧٦ ، عقد وزراء خارجية الدول الخليجية ثلاث مؤتمرات ورابعها في مسقط ، ولم يحظ اي مؤتمر من المؤتمرات السابقة بالضجيج والصخب والتعليق كما احيط المؤتمر الاخير ... ولم يتحدث المسؤولون وصحف الخليج عن النتائج التي خرجت بها المؤتمرات السابقة ، كما تحدثوا عن هذا المؤتمر ... ولا يمكن ان تكون الامور بمحض الصدفة ، بل لا بد ان وراء الامر بعض الملابسات التي تحتاج الى توضيح للجماهير ... ويتطلب من الاطراف الوطنية والتقدمية في المنطقة ان تكشف ما يدور من مؤامرات وراء الكواليس ، وتعري كافة المواقف الرجعية والامبريالية . لقد كان انعقاد المؤتمر في مسقط ـ بحد ذاته ـ نجاحا كبيرا لحكام مسقط الخونة ، وتزكية لجرائمهم التي ارتكبوها بحق الشعب العماني ، وموافقة على طريقة حسمهم للصراع الوطني العادل الذي يخوضه الشعب العماني ضد القواعد الاجنبية والحكام والعملاء . وهذه المسألة لا يمكن اغفالها عند تقييم هذا المؤتمر مهما تعالت الاصوات حاليا بفشله او نجاحه .

- عمان تتحول إلى قاعدة ايرانية اميركية والأنظمة العربية تبارك ذلك.

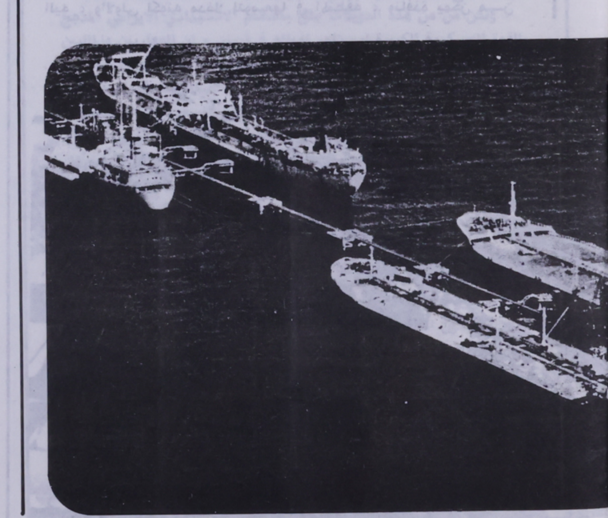
خلال السنوات الست الماضية ، خاضت حكومة مسقط والدوائر الامبريالية التي تقف وراءها معارك سياسية شرسة ضد الجبهة الشعبية لتحرير عمان ، لانتزاع الاعتراف بشرعية هذه السلطة واعتبارها دولة مستقلة ، في الوقت الذي استندت الجبهة الشعبية على حقيقة وجود القواعد العسكرية والمستشارين والخبراء الذين يسيرون عمليا الادارة في

مسقط ، ويتحكمون باجهزة القمع • ولكي تضفي على نفسها صفة الاستقلالية ، ضاعفت حكومة مسقط من عدد الاسياد الذين تعتمد عليهم لتبدو امام الدول العربية والرأي العام وكأنها تملك حق التصرف والقرار السياسي في البلاد ، وكان هذا التوجه حلقة في المخطط الامبريالي العام ، باشراك اكبر عدد من الاطراف الاميركية والرجعية للتصدي للقوى الثورية وسحقها في عمان • وقد اثمرت هذه السياسة لاسباب متعددة ابرزها عدم قدرة الجبهة الشعبية لمواجهة مجموع الامكانيات السياسية والعسكرية والمالية الهائلة التي جندت لسحق الحركة الثورية العمانية ، وبالتالي ، ورغم استمرار العمل الثوري في عمان ، الا ان السلطة قد تمكنت من اسدال ستار على الاوضاع الداخلية الملتهبة ، واظهرت نفسها وكأنها سيدة الموقف • اما العوامل الخارجية الاخرى ، فقد كان تردي الوضع العربي وسيطرة الرجعية العربية على الساحة تحت شعار التضامن العربي ، قد لعب دوره في الاخذ بيد قابوس ليصف الى جانب اخوانه الحكام الرجعيين •

ان حكومة مسقط لم تكسب كل المعركة ، لا على الصعيد العسكري ولا على الصعيد السياسي ، ولذلك ارادت ان يعقد المؤتمر على ارضها لتكسب جولة اخرى في تثبيت شرعيتها امام الجماهير العمانية لتتمكن من شن هجمات اكبر في الداخل على الجبهة الشعبية •

فمنذ ١٩٧٣ يتواجد على الارض العمانية ، الالاف من الجنود والضباط الايرانيين الذين يقومون بذبح الشعب العماني المطالب بالحرية والاستقلال • وقد اثار الوجود الايراني في عمان غضبا شديدا وسط الجماهير العمانية والعربية ، كما اثار الخوف الشديد وسط الامراء ومشايخ وحكام دول الخليج والجزيرة العربية • فايران لها اطماع توسعية تاريخية على حساب الشعب العربي ، وتنفذ سياسات الاميركان بالدرجة الاساسية في حفظ امن وسلامة الاحتكارات النفطية والبنكية ، وتصطدم ليس فقط مع الحركة الثورية في المنطقة ، وانما ايضا مع مصالح الرجعيين العرب لان المكاسب الايرانية خسائر عربية في الخليج •

وقد حاولت ايران طيلة السنوات الماضية ان تطرح نفسها حامية للانظمة الرجعية في المنطقة ، وانها لا تحمل اية نزعات توسعية ، بل تحرص على مكافحة « المخربين » ، لكن الوقائع اثبتت بالملموس بان المخرب الاساسي الذي يتلاعب بأمن شعوب ودول المنطقة هي الرجعية الايرانية التي ارتضت ان تكون مخلب القط للاميركان • لقد ثبت ذلك من احتلالها للجزر العمانية وسيطرتها على مضيق هرمز ، وحلول قواتها البحرية مكان البحرية البريطانية في المضيق بحجة حماية ناقلات النفط ثم السيطرة على «رؤوس الجبال» وتحويلها الى قاعدة لها ، ومدت سيطرتها الى كل الارض العمانية حتى وصلت الى جنوب عمان لزرع القواعد



المكثفة على حدود اليمن الديمقراطية ، وقد ثبتت نياتها العدوانية في اصرارها على البقاء على الارض العمانية رغم تصريحات حكام مسقط بانهم قد قضوا على الثورة العمانية منذ اكثر من سنة !!

لقد ارادت ايران طيلة السنوات الثلاث الماضية ان تطرح شكلا معينا للامن يرتكز على حقها في التدخل العسكري وقمع اية انتفاضات او ثورات شعبية لتغيير هذه الانظمة البالية • وعلى حقها في ممارسة دور البوليس على كل المنطقة • وفي كل مرة يطلق الشاه المزيد من التهديدات حتى وصلت الى اليمن الشمالية عندما صرح بانه سيتدخل اذا حدثت اية قلاقل لان ناقلات النفط تمر بباب المندب !!

وعلى ضوء النتائج التي اسفر عنها الغزو الايراني لعمان ، اراد الشاه ان يجتمع وزراء خارجية دول الخليج في مسقط ، العاصمة التي تحرسها حراب الشاه الاميركية • وقد كانت هناك رغبة لدى الاطراف العربية الاخرى على عدم عقد المؤتمر في هذه العاصمة المحتلة ، وضرورة عقده في بلد اخر ، وكانت النتيجة تأجيل المؤتمر عدة مرات ، وفي كل مرة ، كانت ايران وعملاؤها في مسقط يصرون على عقده في تلك العاصمة ، حتى تمكنت ايران من فرض ارادتها وتوهم العملاء بانهم حققوا مكسبا كبيرا من وراء ذلك • لقد عبرت احدى الصحف الشديدة الصلة بالدوائر الامبريالية والايرانية عن غبطتها عندما كتبت « ••• والثانية اقرار شبه كامل بمشروعية الترتيبات السياسية والعسكرية الجارية في السلطنة خلال السنوات الاخيرة ، والمتركزة على مسألة ظفار والحلول العسكرية والسياسية المرافقة لهذه المسألة » (١) •

وقبل مؤتمر مسقط بشهر واحد ، اعلن قابوس في عيد ميلاده بانه قد قبل تأجير قاعدة مصيرة للاميركان في مطلع السنة القادمة ، وعلى ضوء القرار البريطاني بالانسحاب من عمان • لقد كشفت هذه التصريحات مجموعة من الحقائق المتعلقة بالامن الخليجي ووضعية سلطنة عمان ابرزها :

١ ـ لقد تأخر الانسحاب العسكري البريطاني من عمان خمس سنوات ونصف عن موعد الانسحاب البريطاني من امارات الخليج ، لكن « الاستقلال » الذي حصلت عليه مسقط قد سبق « الاستقلالات » التي حصلت عليها امارات الاخرى !!

٢ ـ يبدو ان السلطنة هامة للغاية للاميركان ، ليس فقط لموقعها المطل على المحيط الهندي ومضيق هرمز ، بل للدور الذي يمكن ان تلعبه كقاعدة اميركية لسحق الحركة الثورية في المنطقة • لذلك لم يتردد الاميركان في استئجار قاعدة مصيرة ، ولم يتردد قابوس في تأجير هذه القاعدة !!

لكن السؤال الذي يبرز بوضوح ، وخاصة عندما يطلق المسؤولون العرب والايرانيون التصريحات العنترية حول اخراج الدول الكبرى من الخليج ، وابعاد هذه الدول الخليجية عن الصراعات الدولية ، هو كيف يمكننا ان نوفق بين هذه التصريحات العنترية المتكررة ، وبين قبول قابوس لتحويل بلاده الى مقر للاميركان واجهزتهم العدوانية القمعية ، وقبول كل الاطراف بعقد مؤتمر للامن في مسقط ؟

ذلك يكشف بوضوح ابعاد الامن حسب التصورات الايرانية والعمانية • فهذا الامن يرتكز على حق ايران في التدخل العسكري في اية منطقة خليجية يحلو لها تحت اية مبررات تختلقها ، لكونها من دول المنطقة ! ويحق للاميركان ايجاد قواعد عسكرية لهم في اية دولة من دول الخليج لان هناك مصالح اميركية ضخمة ـ حسب تعبيرات الشاه ـ لا بد من الدفاع عنها والمحافظة عليها !!

وعندما تتحول عمان الى قاعدة ايرانية ـ اميركية ، وتقبل الدول العربية عقد مؤتمر تتدارس فيه علاقاتها بين بعضها البعض وبينها وبين ايران ، في مسقط ، فان النتيجة التي يمكن ان نتوقعها هي المزيد من الاذلال للجانب العربي ، والمزيد من المكاسب للجانب الايراني وعملائه في مسقط •

ان الجانب الايراني يمتاز بالصفاقة والغطرسة واحتقار الاطراف الاخرى ، فلم يكتف بتحقيق هذا الهدف ، بل سعى الى تذكير الاطراف العربية بان وجوده في مسقط قد تجاوز مرحلة اخماد الثوار العمانيين ، الى مرحلة ضرب الدول العربية المجاورة ، ولذلك ارسل تشكيلاته الجوية على اليمن الديمقراطية بهدف قصف الاراضي اليمنية والتجسس عليها ،

كمقدمات لا بد منها لضرب هذا البلد العربي ، قبل انعقاد المؤتمر بليلة واحدة !!

وامام كل هذه المقدمات ، حقق المؤتمر الهدف الايراني - القابوسي، وشكل لطمة للجانب العربي ... ولم يكن هناك اهداف ابعد يمكن تصورها من هذا اللقاء خاصة اذا عرفنا المقدمات ووجهات النظر المختلفة حول القضايا التي كانت ستناقش ... والتي تبلورت بوضوح خارج المؤتمر وقبله .

ما هي القضايا الاساسية المدرجة على جدول اعمال المؤتمر ؟

عندما افتتح قابوس المؤتمر ، [illegible] كلمة لخص فيها وجهة نظر عمان في المسألة المركزية التي يجب ان [illegible]ها المؤتمر . «ان هذا الاجتماع لتنمية التقارب والتعاون الوثيق القائم [illegible] حكوماتنا وشعوبنا من اجل هو الرابع من سلسلة اجتماعاتكم التي تهدف الى ايجاد الطريقة المثلى لتنمية التقارب والتعاون الوثيق القائم بين حكوماتنا وشعوبنا من اجل الحفاظ على أمن منطقتنا وسلامتنا . الواقع اننا لسنا بحاجة الى التعريف بدور منطقتنا الهام بالنسبة للعالم وما يشكله استقرارها وامنها من اهمية تنعكس اثارها على المنطقة ذاتها وعلى العالم ككل » . واضاف « ويهم سلطنة عمان حكومة وشعبا ان تشهد منطقتنا استقرارا وامنا دائمين » (٣) .

كان الهدف الاساسي الذي يريد قابوس الوصول اليه هو انتزاع اعتراف عربي كامل بضرورة تشكيل جهاز امني مشترك بين دول الخليج ، والوصول الى اتفاق جماعي ينص على الحفاظ على الانظمة الراهنة في الخليج ، ونجدة اي منها عندما تتعرض للخطر . وهذ همسألة يمكن فهمها ببساطة عندما تصدر عن حاكم يعيش على عرش مهزوز ، منهك من جراء الحرب العادلة التي يمارسها شعبه ضده ، ويعتمد اساسا على المساعدات والمعونات العسكرية التي يمكن ان تقدمها الاطراف الاخرى لدعم وجوده واستمراره .

لقد حاول قابوس طيلة السنوات الماضية ان يورط كافة الانظمة العربية في الحرب التي يخوضها ضد شعبه بحجة محاربة الشيوعية . ولكن العديد من دول الخليج ذات الانظمة الرجعية لم تكن حتى مقتنعة بهذا النظام ، وكانت تراهن على سقوطه ، وطيلة السنوات الست كانت المساعدات تتدفق عليه من مختلف الاطراف وكان يطلب باستمرار المزيد ، لم يكن يكتفي بالملايين التي ترسلها السعودية ، وابو ظبي ، ومساعدات الكويت ، بل كان يطالب بارسال الجيوش العربية لضرب الشعب العماني ، وكانت هذه الانظمة عاجزة ، ولا تريد ان تتورط في حروب اكبر من طاقتها خوفا من النتائج السلبية عليها في الداخل ... ولذلك اغدقت عليه المساعدات المالية ، ولكنه كان بحاجة الى مرتزقة يحاربون شعبه ، ووجد في الايرانيين والاميركان وغيرهم ما اشبع حاجته ، وجعله يطمئن بانه سيستمر على عرشه طالما تحرسه الحراب الايرانية والقواعد الاميركية .

اي أمن هذا الذي يطلبه قابوس ؟ وما هي الصيغة التي يقترحها على دول الخليج للوصول اليه ؟

انه يريد تماما ايجاد حلف عسكري شامل بين الدول العربية الخليجية والعرش الايراني يعطي بموجبه ايران حق التدخل العسكري في شؤون البلدان العربية ، ويعطيها الحق في السيطرة على اية اراض استراتيجية للمحافظة على الامن والاستقرار ، ويعطيها الحق في زرع القواعد الايرانية في الارض العربية .

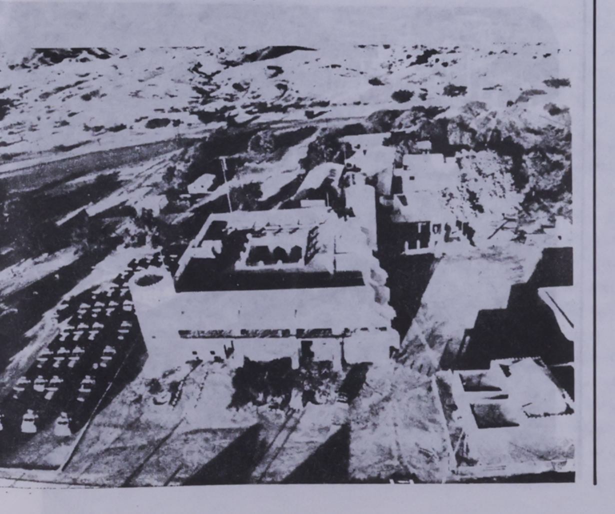
هكذا تحول قابوس الى داعية للاحتلال الايراني ، باسم الامن والاستقرار ومكافحة التخريب ومن اجل المحافظة على مصالح الاميركان والامبرياليين الاخرين ، وتكون النتيجة سحق واضطهاد شعوب المنطقة والسيطرة عليها ، وتسليم مقدراتها للعرش الايراني واسياده الاميركان . ان قابوس بعمله واقواله ، وبكامل برامجه ، انما يعبر عن البرامج الاميركية - الايرانية للمحافظة على استمرار الهيمنة الامبريالية واستمرار اساليب القرصنة الايرانية في منطقة الخليج ، وعندما تصل الامور الى هذه الدرجة من التردي في السلطنة . ويعمل قابوس على جر البلدان العربية الى المستنقع الذي ينبطح فيه ، فان من الصعب ان يجد من يتجاوب معه ، ومن الصعب تنفيذ توصياته ، وسيحرص الاخرون على الدفاع عن مصالحهم بالدرجة الاساسية .

ان التحالف الايراني - العماني يشكل خطرا حقيقيا على بقية البلدان العربية ، فقد كانت الدوائر الامبريالية من البداية تفتش عن الاداة التي تنفذ برامجها في الخليج ، فوجدت ايران ، فاعطتها حق التصرف في مضيق هرمز ، وبقيت بريطانيا في عمان منذ انسحابها من الخليج عام ١٩٧١ للاطمئنان على حسن سلوك العملاء في مسقط ، وتدريجيا ربطت الدوائر الامبريالية حكام مسقط بحكام طهران لينشأ حلف غير مقدس على طرفي المضيق ، يكون طرفه القوي ، الرجعية الايرانية ، وطرفه الضعيف الرجعية العمانية التي سلمت كامل زمام الامور في منطقة رؤوس الجبال المطلة على المضيق للرجعية الايرانية . وتمكنت البحرية الايرانية منذ الاتفاقية القابوسية - الشاهنشاهية من السيطرة التامة على مضيق هرمز ، ولم يعد هناك من يتحدث عن الوجود العماني في المضيق الا من باب ستر العورة العمانية . اما حقيقة الامر فان كافة الدول العربية تعرف ان البحرية الايرانية تسيطر على المضيق ، وترفض التنازل عن هذا الممر الاستراتيجي الا بتنازلات مشينة في جميع الميادين مع دول الخليج .

ان المشكلة المركزية عند قابوس هي الامن الداخلي ، لانه لا يطمئن الى شعبه ، ولا يمكنه الاطمئنان الى استمرار وجوده الا باتفاقية جماعية تنص على حق جميع الانظمة في البقاء ، وضرورة المحافظة عسكريا عليها من جميع الاطراف ، وحيث انه الطرف الاساسي الذي يهتز عرشه بقوة من جراء النقمة الشعبية الكبيرة عليه ، ومن جراء النضالات المسلحة والشعبية التي تقودها الجبهة الشعبية لتحرير عمان ، فانه يريد توريط الاخرين ، وليس على استعداد ان يسمع اليهم اذا لم يتوصلوا معه الى اتفاق بهذا الصدد . ان قابوس لا يجهل اهمية الترقيعات والاصلاحات في البلاد ودورها في سحب الجماهير ، ولكنه غير قادر على الركون الى هذا الجانب ، ويريد ان تكون هناك قوة عسكرية جماعية من دول الخليج تحرس نظامه وتشكل اداة قمع ترهب الجماهير العمانية ، وتبعدها عن الثورة .

لكن هذه المسألة ليست هي المشكلة العويصة التي تشكو منها الدول الاخرى ، وعلى نفس الدرجة من الحدة التي يشكو منها قابوس ، كما ان بعضها لا يملك الامكانيات العسكرية والامنية رغم القدرات المالية الهائلة التي يملكها ولذلك فانه يحرص على التركيز على الجانب الاقتصادي والتكامل بين دول المنطقة وتنمية الاستثمارات وفتح الباب على مصراعيه للرساميل لتتدفق من منطقة الى اخرى .

ان ايران تلتقي مع عمان في مسألة الامن وضرورته ، الثانية لحاجتها اليه ، والاولى لكونه مدخلا لتوسعها في المنطقة ، ونافذة يمكن من



خلالها تحقيق البرامج الاقتصادية والسياسية الاخرى ، وقد اثبتت التجربة الملموسة للعرش الايراني ، ان وجود قواته العسكرية في عمان قد مكنه من فرض شروطه الاخرى ، وتوقيع اتفاقيات اقتصادية وتجارية وثقافية وامنية وسياسية مع قابوس ، جعلت عمان ملحقا للسياسات الايرانية في مختلف المجالات . لذلك كان الاهتمام الايراني منصبا على مسألة الامن وقد عبر وزير الخارجية الايراني في الدوحة عن هدف بلاده من عقد مؤتمر مسقط على انه « العمل على اقرار السلام والامن والاستقرار لهذه المنطقة ، وان ايران على استعداد للتعاون مع جيرانها الى ابعد مدى » (٣) .

ان الاهتمام بالجانب الاقتصادي قد عبرت عنه بوضوح الصحف الكويتية التي تحدثت باستفاضة ، عن افضل الطرق لحماية المنطقة وامنها ، ومن ذلك تقول : « وفي وقفة تأمل مع موضوع الامن الخليجي الذي كثر حوله الحديث مؤخرا ، ترى الاوساط التي تتابع ما يجري في المنطقة عن كثب ، أمن الخليج يعني اولا نزع كل مبررات انعدامه عن طريق اقامة بناء اقتصادي مخطط لخير دول وشعوب المنطقة كمجموعة متصلة بشبكة مواصلات وطرق واتفاقات ينتظم من خلالها اقتصاد المنطقة في صناعات مشتركة تكمل بعضها ولا تتنافس ، وفي استثمارات من الخارج تؤمن مردودا مأمونا ، ومحمية بموقف اقتصادي موحد في الاسواق العالمية » (٤) .

ان هذه النظرة تعبر بصدق عن طموحات الكومبرادور والعقاريين الكويتيين ، وعن الوضع الخاص الذي تمتاز به الكويت من حيث مداخيلها الهائلة واحتياجها لاستثمار هذه الرساميل ولكنها تريد منطقة قريبة منها ، وتطمئن الى طبيعة نظامها لتستثمر اموالها في الاراضي والعقارات والبنوك وما شابهها ، ولا تجد الا دول الخليج (الامارات والسلطنة) التي يمكن ان تكون لها كلمة عليهم .

لكن الدويلات الاخرى قد عانت من توجهات العقاريين الكويتيين الكبار ، فقد احدثوا الكثير من الارباكات والفوضى في الاسواق الخليجية بمجرد ان يحطوا رحالهم فيها ، سواء في البحرين او مسقط ، ولذلك سنت هذه الدول قوانين تضمن مصلحتها وتقف عقبة في وجه العقاريين الكويتيين ، مما اثار الشجون ، وجعل الحديث عن الوحدة في الاوساط الكويتية يتركز في هذا الجانب ، ولا يجد له اصداء قوية في الامارات الاخرى .

وهذا التوجه يخدم ايضا الرجعية التوسعية الايرانية التي طرحت اكثر من مرة انها بحاجة الى الرساميل الخليجية المصدرة الى الدول الغربية ، وان هناك امكانيات واسعة للاستثمار في ايران ، وعلى الجهة الاخرى ، فان هناك صناعات استهلاكية كثيرة ايرانية يمكن تصديرها لدول الخليج بحيث تكون السوق الطبيعية لهذه الصناعات !!

ولكن من من هذه الدويلات يثق بالنظام الاستبدادي الايراني المدجج بالقوة العسكرية الكبيرة ليستثمر امواله في ايران . ان العقاريين والماليين الكويتيين يريدون الاستفادة من الدويلات الاضعف منهم ، ولا يحلمون يوما من الايام ان تكون لديهم مشاريعهم في الصناعات الايرانية كما انهم لا يستطيعون منافسة العقاريين والماليين السعوديين ، فهؤلاء الطواغيت لم تعد تكفيهم الاراضي السعودية الشاسعة ، بل يتطلعون الى الامارات الاخرى ، عقب الانفتاح الواسع السياسي والاقتصادي السعودي اثر مقتل فيصل

لكن تلك ليست هي هموم قابوس ، هذا الحاكم الذي جعلته الصدف حاكم اكبر دولة من التركة البريطانية ، فقد برهن طيلة السنوات الماضية انه يشكو من مركب نقص تجاه الدويلات الاخرى ، بل ومن الدول العربية الاخرى ، وليس لديه استعداد ان ينبطح الا للكبار ، امثال الايرانيين والاميركان ، لكي يبرهن على عظمته وقدراته الكبيرة . انه يحلم ان يكون احمد بن سعيد عصره ، مع الفارق الكبير في ان الاول قد اخرج الايرانيين من عمان وبنى ملكه على هذه البطولات الوطنية ، في حين يبني قابوس بطولاته على ادخاله الايرانيين ويبني ملكه على هذه الخيانات المكشوفة !!

ان حكومة مسقط يتملكها هم اساسي واحد ... هو الخوف من الثورة ، وبالتالي ضرورة الوصول الى اتفاق امني يعطي ضمانة راسخة لهذا النظام ، ولا تجد ان هناك هموما حقيقية للدول العربية الاخرى ، يجب مشاركتها والوصول الى اتفاق بصددها ، بل تريد ان تكون تلك الامور هي نهاية المطاف ، ويمكن التغاضي عنها عندما تعجز الاطراف المتحاورة من النقاش في « التفاصيل » حول حرية الملاحة في مضيق هرمز مثلا .

المضيق وكيف تنظر اليه الاطراف الخليجية

ان موقف الرجعية التوسعية الايرانية واضح للعيان في هذه المسألة . وقد عبر عنها شاه ايران في كل تصريحاته الصحفية حيث قال بان مضيق هرمز يتحكم في ٦٠ ٪ من انتاج النفط العالمي ، وان ايران تجد نفسها مسؤولة عن حماية ناقلات النفط ، وعن حماية المضيق ولا يمكنها التفريط فيه . وقد التقت مصلحة الامبرياليين مع مصلحة الشاه في السيطرة والحفاظ على مضيق هرمز ، فلم تتردد هذه الدوائر عن شحن كافة انواع الاسلحة للرجعية الايرانية ، ولم تتردد هذه الرجعية من تحويل منطقة المضيق الى ترسانة اسلحة ضخمة ... وفرضت كامل سيطرتها على كافة السفن التي تعبر المضيق دون الاكتراث بمصالح الاطراف العربية الخليجية .

اما الرجعية العمانية ، فقد وجدت نفسها معنية بالمضيق لانها الطرف العربي في المضيق تحت سيطرتها السياسية ، ولكي تحصل على المزيد من الدعم والمساندة من الحكم التوسعي ، فقد سلمت له كل ما يريده في المضيق ، وشكلت معه حلفا يحفظ المصالح الايرانية بالدرجة الاساسية ، ووصلت معه وبسرعة وحسب تصوراته الى حل مشكلة الجرف القاري في المضيق حيث اعتبرت جزر سلامة هي النقطة الايرانية التي يجب اعتمادها ، وكانت النتيجة هيمنة ايران كليا على هذا المضيق .

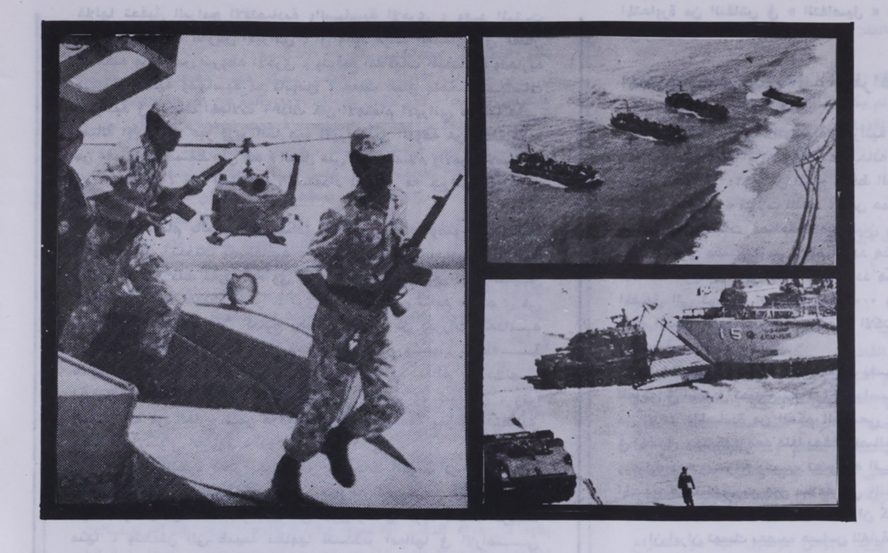
ان ايران تمسك بعصب حساس للغاية في المنطقة ، ويمكنها ان تلحق اضرارا بالغة بالمصالح العربية ، وهي تدرك تماما هذه الحقيقة ، وتريد المساومة عليها لتحصل على تنازلات كبيرة في مختلف المجالات العسكرية والاقتصادية والامنية والسياسية . وفي كل مرة تطرح ايران قضايا هامة وخطيرة كمسألة التلوث في الخليج ، وتستثمرها لمصلحتها الخاصة. فقد طرحت مشروعا عدوانيا يهدد مصالح دول الخليج يقضي بانشاء جزيرة صناعية في المضيق او تحويل احد الجزر لهذه الغاية ، والحصول على ضرائب من كافة السفن التي تدخل الخليج بحيث تتقاسمها مع الرجعية العمانية .

ان هذا المشروع ليس له علاقة بمسألة التلوث بالدرجة الاساسية ، بل يهدف الى احكام السيطرة على كافة السفن التي تعبر المضيق الى الدول العربية ، وبالتالي تتحكم ايران في مصالح حيوية لهذه الدول .

هذه هي القضية المركزية التي يجب مناقشتها بعيدا عن مسائل الامن الداخلي لكل دولة من الدول ، لان ذلك اعتداء صارخ ومكشوف على حقوق هذه الدول ، وعلى الشعوب الايرانية والعربية ، فليس من حق ايران ان تقتل وترتكب الجرائم في عمان للحفاظ على نظام قابوس ، وليس من حق اي دولة اخرى ان تلعب دور الشرطي للدولة الاخرى ، بل يجب التركيز على الامور ذات المصالح المشتركة ، وابرزها مسألة المضيق ، وعدم حق اية دولة في الاعتداء على دولة اخرى او ارسال جيوشها واقامة قواعد عدوانية ، واحتلال اية اراض وجزر للدول الاخرى .

لقد وقفت عمان وايران بصفاقة ضد مناقشة هذه المسألة ، في الوقت الذي اصر البعض على اعتبار هذه المسألة هي المسألة المركزية التي يجب الوصول الى اتفاق بصددها ليس فقط لاثبات حسن النية لدى الاطراف المعنية ، بل لانه حق مشروع لجميع الدول ان تستخدم المضائق في زمن السلم دون اية قيود . وكان مفهوما موقف عمان وايران ، فالاولى تريد من الجميع مساعدتها لسحق شعبها ، ولديها الاستعداد بالتفريط بكامل التراب العماني في مقابل بقائها على كرسي الحكم ، اما الثانية ، فان هذه الورقة لا يمكن التنازل عنها على الاطلاق ، ومن مصلحتها ابقائها سيفا مسلطا على رقاب الجميع لتتمكن من فرض شروطها على الاخرين .

لكن مسألة حرية الملاحة في مضيق هرمز مسألة تعني جميع الدول العربية في الخليج ، وليس من حق ايران لوحدها ان تسيطر على هذا المضيق وتفرض شروطها العسكرية والسياسية ، ولكن الدول العربية الرجعية تعرف جيدا ان الشركات العاملة في اراضيها والتي تستنزف النفط العربي هي شركات اميركية واوروبية او يابانية ، ولن يكون هناك قيود على حركتها من قبل الرجعية الايرانية ، ولذلك لا يجب الاصرار على هذه المسألة ، ما دامت للاطراف الاخرى مصالح اكثر اهمية وحيوية من هذه القضية .



أمن الخليج العربي بين مصالح الجماهير وأطماع الإحتكارات.

ان من الامور الملفتة للنظر في مؤتمر مسقط هو ان السعودية لم تقدم ورقة عمل ! واكتفت باعطاء وجهات نظرها ، قبل الاجتماع ، في الاوراق المطروحة للمنافشة ، مثلها كبقية الامارات الاخرى !! وحتى السلطنة قدمت ورقة عمل تعكس التصورات الايرانية الى حد كبير ولكن بلسان عربي . فهل كانت السعودية تتصور دورها كبقية الامارات ، ام ان لها موقفا اخر من هذه القضية الهامة والخطيرة ؟

ان الرجعية السعودية عميلة الى درجة كبيرة ، انها تريد ان يكون لها موقعا سياسيا يتناسب وقدراتها المالية والنفطية ، ليس فقط في الخليج وانما في الساحة العربية برمتها . وهي تدرك جيدا انها امام منافسين اقوياء في الخليج ، وعليها ان تبذل الكثير لتحقيق برامجها ، وعليها ان تستثمر موقعها في الساحة العربية لكي تضمن لها الدور الذي تريده في هذه المنطقة الحساسة .

كيف تتصور السعودية دورها في الخليج وما هي برامجها لتحقيق هذا الدور ؟

ان المملكة السعودية ، تملك امكانيات نفطية ومالية هائلة ، وتريد الحفاظ على هذه الثروة بين يدي الاسرة الحاكمة والطبقات المرتبطة معها ، وترى بان دويلات الخليج العربية يجب ان تسير في ركابها على الصعيد السياسي والنفطي بالدرجة الاساسية ، وتبتعد عن الرجعية الايرانية التي تريد ان تنافسها في مناطق نفوذها التقليدية ، بل وقد تنافسها في عقر دارها .

لتحقيق اهدافها لا بد من جبهة عربية واسعة تلتف حول السعودية لتعطيها وزنا اكبر يتناسب وقدراتها العربية ، ويشكل عامل ضغط على الرجعية الايرانية التي تريد ان تفتح امامها المنطقة العربية وتحصل على مواقع لها في مصر وسوريا وعدد اخر من البلدان العربية . ولكي تحقق السعودية هذا الدور لها رفعت شعار التضامن العربي والوحدة العربية وضرورة استرجاع القدس بالسلم او بالجهاد حسب تصريحات ولي العهد السعودي ، ومدت اصابعها الاخطبوطية على العديد من القوى والدول الوطنية والرجعية ومارست سياسات مرنة وبعيدة المدى للتغلغل في المنطقة العربية برمتها ، من خلال القروض والمساعدات وشراء الاراضي والعقارات والمساهمة في المشاريع ، واعتبار نفسها تقوم بدور العراب بين الدول العربية .

ووزعت الادوار على المسؤولين الكبار من الاسرة ، ويقوم فهد بدور كبير في مسألة المصالحة ، فابتداء من التوسط لحل مشكلة مياه الفرات ، الى الدور الذي يقوم به حاليا بين قطر والبحرين ، والمغرب والجزائر ، وانتهاء بالدور الكبير الذي لعبه للتوسط بين مصر وسوريا ومن خلال الدور الذي يلعبه ، يتضح لنا موقعه في السلطة ، حيث انه الرجل القوي الذي يدير مقاليد الامور في المملكة .

ان طموح هذا الرجل الذي يستند على القوة المالية والنفطية الكبيرة للسعودية ، يصطدم مع طموحات ايران التوسعية ، ومع مشاريعها العدوانية وبرامجها في عمان والخليج واليمن ولا بد من مقارعتها لكي تقبل بالدور السعودي وتعطيه حقه .

ولكي تتوصل السعودية مستقبلا الى هذا الهدف سارت خطوات حثيثة في المجالات التالية :

١ ـ لا يمكن فهم الامن الخليجي ، بمعنى المحافظة على خط سير الناقلات النفطية ، دون امن البحر الاحمر من باب المندب الى قناة السويس ، وشكل برنامج التعاون المصري ـ السوداني ـ السعودي حلقة اساسية في هذا المشروع . كما ان الرجعية السعودية تراهن على انتصار الجناح المحافظ في الثورة الاريترية وبالتالي بروز دولة مضمونة من البداية (في الوقت الذي تعمل اميركا وايران على ضمان الحكم العسكري الفاشي في اديس ابابا حتى لا يفلت احد من الشباك الاميركي !) ان اهتمام السعودية بنظام النميري قد ترجمته ارسال قوات سعودية الى السودان للمحافظة على ذلك النظام ، كما ان زيارة حاكم السعودية الاخيرة قد عمقت اسس العلاقات ... وفي هذا الموضوع عبرت الدوائر الامبريالية عن بالغ اهتمامها بهذه المسألة حيث « قطعت مسألة اعتبار منطقة البحر الاحمر اقليما استراتيجيا منسقا ، قطعت هذه المسألة حتى الان شوطا بعيدا في التنفيذ ، وافادت المصادر الدبلوماسية عن قناعاتها هذه بان صاحبة الفكرة في الاساس هي المملكة العربية السعودية ، التي بادرت من قبل لدعوة الدول المطلة على البحر الاحمر الى الاجتماع والتنسيق في استثمار ثروات هذا الممر المائي ، وقد تصاحبت فكرة الاستثمار المشترك لثروات البحر الاحمر مع قناعات متزايدة بان هذا الممر المائي يتمتع باستراتيجية فائقة ... وترى فيه مفتاحا جغرافيا متقدما للاقليم النفطي الخليجي ، وان ضمان امن واستقرار البحر الاحمر يتضمن بالتالي ضمان امن واستقرار الخليج » (٦) .

٢ ـ تعتقد الاوساط الرسمية في السعودية ان سياسة المرونة

والمساعدات المالية لليمن الديمقراطية والانفتاح عليها وتبادل التمثيل الدبلوماسي ، واقامة العلاقات الاقتصادية كفيل باجهاض التجربة الثورية في هذه المنطقة ، وتغيير سياستها الداعمة لقوى الثورة في عمان ، ويكون لدى السعودية المفتاح « الحقيقي » لحل مشاكل عمان ، مما يسحب البساط من تحت التوسعية الايرانية ، ويكون لبرامج السعودية قدرة اكبر على التنفيذ في هذه المنطقة ·

واذا كان من الضروري على الثوريين ان يستوعبوا التناقضات بين الرجعيين ويستثمروها لمصلحة قضيتهم ، فان من الصواب معرفة العدو الاساسي الذي يواجه الدول التقدمية ، والدخول في مهادنات مع الانظمة الاخرى لتوجيه كل البنادق نحو العدو الرئيسي ، وقد ثبت ان التوسعية الايرانية لديها اطماع عدوانية حقيقية على اليمن الديمقراطية ، ومن الضروري استثمار تناقضات الاطراف الرجعية ليتمكن الثوريون من العبور وسط هذه التناقضات ·

لا شك ان الرجعية السعودية ومن ورائها الاميركان يدركون هذه الوضعية ، ويعملون على تخريب الوضع الداخلي لليمن الديمقراطية ، والضمان الوحيد لبقاء هذا النظام التقدمي هو اعتماده الكبير على جماهيره المسلحة ، وعلى الطبيعة الطبقية للنظام والتي تخدم مصالح الطبقات الشعبية بالدرجة الاساسية ·

٣ - لماذا تكون الوحدة شعار الثوريين فقط · انها ايضا شعار الرجعيين العرب ، لكن الوحدة التي يريدها الرجعيون تخدم مصالحهم بالدرجة الاساسية ، وتعبر عن مصالح الطبقات الحاكمة في المنطقة العربية ، وذات الامكانيات الاقتصادية الكبيرة لربط السوق العربية برمتها · ولكن لطبيعة هذه الطبقة الارستقراطية المالية ، فان مشروعها للوحدة لا يتعدى التضامن العربي ، وتحريك المؤسسات العربية التقليدية من الجامعة العربية الى مجلس الدفاع المشترك · غير ان الخليج هو جزء من الوطن العربي ، ومسألة الدفاع عنه جزء من مشروع الدفاع العربي المشترك ولا بد ان تفهم الاطراف الخليجية ذلك ، وخاصة "ايران !!

هكذا برزت مسألة اعتبار الخليج وامنه وسلامته جزء من امن وسلامة الوطن العربي ، ويبدو ان حكام السعودية الجدد قد باتوا امناء على الوصية التي اعطيت للملك فيصل عقب هزيمة ١٩٦٧ ، وبات الاميركان مقتنعين بان دفاع العرب عن امن وسلامة الخليج لا يضر مصالحهم الحيوية ، النفطية والمالية ، واصبح من واجب ايران الا تتمسك بمقولاتها التقليدية بانه ليس من حق مصر او غيرها ان تتدخل في الخليج ، فلم يعد هناك خطر من التدخل الاردني او المصري في عمان ، فكلاهما يصب في مجرى معاد للحركة الثورية التحررية ·

ولقد عبر عن هذا التوجه السعودي الجديد ، وزير الخارجية البحراني حيث يقول : « ان امن الخليج ليس مسألة محلية ، وان كان بالطبع يعني الدول المطلة على الخليج في المقام الاول ، وانما هو جزء من استراتيجية الامن العربية الشاملة ، وكل خطواتنا في هذا الشأن تجري بتنسيق كامل مع الدول العربية الاخرى (اقرأ السعودية) ، وفي اطار الجامعة العربية » (٧) · كما نقلت الصحافة الكويتية هذه التوجهات العربية (السعودية) حيث ذكرت « اتفق وزراء الخارجية من حيث المبدأ على ان قضية الامن الخليجي هي قضية عربية جماعية وليست قضية خليجية فقط ، وبالتالي فان موضوع الامن الخليجي سيكون من القضايا الاساسية والملحة التي ستعرض في اول اجتماع لمجلس الدفاع العربي المشترك المنبثق عن الجامعة العربية ··· وستكون العلاقة بين ايران ودول المنطقة في مجال الامن من خلال العلاقات الايرانية العربية بشكل جماعي ، وقد ابدت ايران تفهما وتجاوبا في هذا الاطار مما سيعطي للعلاقة الايرانية العربية عمقا وبعدا اكثر تأثيرا » (٨) ·

٤ - لقد عبرت السعودية عن سياستها في الجزيرة العربية عدة مرات ، على انها تسعى الى توحيد مواقف الدول الجزيرية ، وان التضامن بين هذه الدول كفيل بتحقيق الامن والاستقرار لها · غير ان مسألة العلاقات السعودية مع الامارات وسلطنة عمان لا يمكن ان تتم ضمن هذا المفهوم ، لان ذلك سيثير حفيظة الايرانيين ، ولذلك كان توجه السعودية في الاونة الاخيرة هو اقامة العلاقات الثنائية وخاصة في الجانب الامني ، وشكلت زيارات نايف بن عبد العزيز نقطة بارزة في هذا التوجه، حيث زار كل دول الخليج العربية (باستثناء العراق) ووقع معها اتفاقيات امنية تنص صراحة على التنسيق المشترك في الميدان الامني ، ومكافحة حركات التخريب ، وقد عبر نايف بوضوح عن تصور السعودية لهذه المسألة عندما قال بان مكافحة الافكار المستوردة لا يمكن ان تتم دون الاعتماد على الدين الاسلامي · ومن الطبيعي ان تسمع مثل هذه الاقوال من الرجعية السعودية فهي تريد ان تستثمر ليس فقط امكانياتها المالية ، بل ايضا الاماكن المقدسة ، والدين الاسلامي لتحقيق طموحاتها السياسية ·

ان سياسة الاتفاقات الثنائية على الاصعدة الاقتصادية والسياسية والامنية وغيرها هي السياسة المفضلة لدى السعودية ، ومن خلال هذه السياسة يمكنها ربط دول الخليج معها ، كما انه من خلال هذه السياسة يمكنها أن تلعب دور الوسيط في الخلافات الناشبة بين الامراء سواء في ساحل عمان ، او بين قطر والبحرين ·

ولكن المشكلة الجوهرية التي تواجهها السعودية في نزاعها على مناطق النفوذ مع ايران هي السلطنة التي لا تريد ان تكون تحت وصاية العرش السعودي الذي احتضن المعادين لها من الامامة سنوات طويلة ، وتبدي استعدادها التام لقبول الهيمنة والاحتلال الايراني · ان مثل هذا العمل لا يمكن القبول فيه ، وعلى ايران ان تعود الى ما وراء البحر ، ما وراء الخليج ، نحو حدودها السابقة ، لتطمئن السعودية بان مناطق نفوذها التقليدية آمنة ، ويكون لها الكلمة الاولى والاخيرة في شبه الجزيرة العربية ·

لذلك لم يكن الموقف السعودي الذي جاء المؤتمر وكأنه موقف احدى الدول الصغرى مصادفة ، او عدم الرغبة في التسلط ، واشعار الدول الاخرى بالمساواة ، فالموقف السعودي عامل حاسم للغاية في هذه المسألة الخطيرة ، وعندما يفترق عن الموقف الايراني ، فلا يمكن الوصول الى اتفاق شامل ·

غير ان الاختلافات وسط المعسكر الرجعي ، لا يجب ان تنسينا انهم من معسكر واحد وان الاميركان موجودون في الدولتين ، ويحرصون على استثمار التناقضات من جهة ، لضرب الحركة الثورية ، ولزيادة التسلح، ونهب المزيد من الاموال ، وجلب المزيد من المستشارين والخبراء العسكريين وفي جميع الميادين · ويمكننا ان نرى بان الامن الذي يتحدثون عنه لا علاقة له بالوجود الاميركي في الخليج ·

اما الحركة الثورية ، فانها في الوقت الذي تناضل من اجل الامن والاستقرار في هذه المنطقة ، فانها تدرك بان هذه الانظمة العشائرية ، والاوتوقراطية الاستبدادية هي السبب الاساسي في القلاقل والتخريب ، وان المؤامرات التي تحيكها ضد شعوب المنطقة هي التي تبعث على عدم الاستقرار والامن ··· ولا يمكن ان يكون سلام في المنطقة وامن واستقرار طالما تلعب الامبريالية وعملاؤها بمقدرات ومصالح شعوب المنطقة ، وطالما يرتضي حكام هذه البلدان ان يستمروا ادوات في يد الامبريالية تنفذ من خلالهم كافة المخططات العدوانية على شعب المنطقة والشعوب الاخرى ·

نحن مع اخراج الدول الامبريالية من منطقة الخليج ·

ونحن مع امن واستقرار شعوب هذه المنطقة ·

لكن هذا الامن الحقيقي لن يتحقق الا عندما تسيطر شعوب هذه المنطقة على مقدرات امورها ، وتكنس كافة نفايات القرون الوسطى تلك النفايات التي لا تجد حراجة من اشعال الحروب وتدمير مصالح الشعوب خوفا على مصالحها الضيقة ، كما يجري في الامارات مثلا ·

وحيث تتعارض مصالح هؤلاء الرجعيين ، فانهم سيبقون في تناقضاتهم التي تستفيد منها الامبريالية ايضا ، ولن يتمكنوا من الخروج من هذه التناقضات لانها جزء من طبيعتهم الطبقية ·

---

١ - السياسة الكويتية ٢١ - ١١ ٧٦ ·
٢ - خطاب قابوس في افتتاح المؤتمر - الوطن الكويتية ٢٦ - ١١ - ٧٦ ·
٣ - الوطن الكويتية - ٢٥ - ١١ - ٧٦ ·
٤ - السياسة الكويتية - ٢٤ - ١١ - ٧٦ ·
٥ - الوطن الكويتية - ٢٢ - ١١ - ٧٦ ·
٦ - السياسة الكويتية - ٢ - ١١ - ٧٦ ·
٧ - المواقف ، تصريحات محمد بن مبارك - ٢٩ - ١١ ١٩٧٦
٨ - السياسة الكويتية - ٢١ - ١١ - ١٩٧٦ ·

بنادق الثوار تمزق يافطة الانتصار القابوسي



طيلة الشهرين المنصرمين كثفت حكومة قابوس نشاطها الاعلامي والدبلوماسي من اجل ايهام الرأي العام العربي والدولي بقضية واحدة : انتهاء الثورة العمانية وتمكن قابوس من اعادة « الامن » الى ربوع البلاد !!

هذه ليست المرة الاولى ، وبالطبع لا يخامرنا شك بأنها لن تكون الاخيرة التي يقف فيها احد المأجورين في النظام ليدعي تلك المسألة ، فقد دأبنا على سماعها قرابة عامين ونيف ، وفي كل مرة كانت تصاغ عبارات « النصر » بشكل مغاير عن تلك التي سبقتها .

في البدء لا بد لنا من التأكيد على قضية جوهرية وفي غاية الاهمية هي : ان الثورة والعنف الثوري لا ينحصر فقط في عمليات عسكرية متواصلة تسير في خط مستقيم دون التعرج او الانحناء ، بل على العكس من ذلك فهي تسير خط بياني معقد ، يرسم العلاقة بين متغيرات متعددة ، تتحكم في تصرفاتها عوامل كثيرة تترك اثارها على ذلك الخط .

ومن ثم فان تقلص العمل العسكري او امتداده، هو مؤشر ، ولكن ليس الحكم الفصل في نهاية ثورة او استمرارها .

لكننا حتى اذا التزمنا بالمقاييس التي يضعها ذلك العميل ، انطلاقا من استعدادنا على مقارعة العدو في عقر داره ، واحيانا بالاسلحة التي يختارها ، فسنفاجأ عندما نكتشف ضخامة الاكاذيب التي يراكمها ، ذلك انه في الفترة التي ارتفع فيها نباح الكلاب القابوسية بالحديث عن انتصاراتها، كانت البندقية العمانية تدحض تلك الاكاذيب وتزيد من اتساع الثقوب التي تملأ يافطة الانتصار القابوسية .

فالبتحديد قامت قوات جيش التحرير الشعبي التابع للجبهة الشعبية لتحرير عمان بعمليتين



اعتقالات في نزوى وحملة على المنطقة الشرقية في ظفار

اشارت الانباء الواردة من مسقط بأن حملات الاعتقال تتزايد في صفوف المواطنين في المناطق الداخلية ... وتفرض السلطة ستارا من الكتمان على ما يجري في الداخل .. وفي الشهر الماضي وقبل انعقاد المؤتمر بأيام معدودة ، قامت باعتقال العشرات من المواطنين في نزوى حيث وصل عددهم الى خمسين معتقلا . وفي الوقت نفسه ،كانت القوات الايرانية تشن هجوما واسعا على قوات الثورة المنتشرة في المنطقة الشرقية تحت ستار ملاحقة الجيوب المتبقية للثوار في هذه المنطقة . ولم تكن هذه هي المرة الاولى التي تمشط فيها القوات الايرانية المنطقة الشرقية ، فقد سبق لها ان قامت بهذا العمل عدة مرات ، وكانت تعلن بأنها قد طهرت المنطقة ، ثم تكتشف ان هناك جيوبا .. اخرى .

ان هذه الجيوب لا يمكن تصفيتها .. فهي عميقة الجذور وسط الجماهير واذا كانت القوات الايرانية قد حققت بعض الانتصار في المنطقة الغربية ، فالمعركة لم تنتهي بعد .

جريئتين في اقصى الاقليم الجنوبي ظفار، حققت فيهما انتصارات على قوات العدو الايرانية والبريطانية .

ومع كل ذلك : فالثورة لا تأخذها نشوة الانتصار ولا تدير رأسها مجموعة من العمليات : بل على العكس : فثوار التاسع من يونيو شأنهم شأن كل المناضلين الحقيقيين في الخليج والجزيرة العربية يدركون حجم وشراسة المعارك التي تنتظرهم ، والتي قد لا تكون على الصعيد العسكري فقط .

فالدبلوماسية العميلة تحث من خطاها من اجل كسر طوق العزلة التي فرضتها عليها جملة الاجراءات الخيانية التي ارتكبتها بدءا من استدعاء القوات الايرانية لتساهم في الحرب العدوانية التي تشن ضد الشعب العماني الباسل، مرور بتعزيز الوجود البريطاني في عمان انتهاء بالرغبة الجامحة في اعطاء قاعدة مصيرة للاميركان،

واجتماع وزراء خارجية الدول الخليجية الذي عقد في مسقط في نهاية شهر نوفمبر ٧٦ قد درج في جدول اعماله قائمة من الموضوعات يقع على رأسها تصفية المواقع الملتهبة في الخليج سواء بالوسائل العسكرية او بالمناورات السياسية او الاجراءات القمعية .

كما ان الهجمة الشرسة التي تتعرض لها الثورة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية ، لا بد وان تعطي انعكاساتها على الساحة الخليجية، ومن ثم فمن غير المستبعد ان تجتاح المنطقة موجة قمع واسعة تأخذ اشكالا متعددة ، وتعبر عن نفسها في صورة اجراءات ارهابية مختلفة .

من هنا فان التصدي للمخططات الامبريالية وحتى تلك المتعلقة بالساحة العمانية يجب ان تكون من مهمات الحركة الوطنية الخليجية ، ومن صلب اهتماماتها ، لكي تقضي على كل محاولات التقوقع والانكفاء الاقليمي الذي تحاول ان تفرضه عليها الدوائر الاستعمارية .

وانجاز هذه المهمة لن يأتي من خلال اطلاق الاهات ولا رفع التمنيات : بل عن طريق ايجاد الجسور التي يمكن ان تمدها فصائل العمل الوطني الديمقراطي فيما بينها ، والتي تأخذ طريقها الى حيز التنفيذ في شكل برامج محددة تجسد الرؤية الشمولية التي يجب ان يتمتع بها كل فصيل ، ويعمل من اجل تطويرها .

ان محطة الانطلاق تفترض ان تكون الرغبة العارمة عند كل الاطراف من اجل تقليص حجم الخلافات وتوسيع دائرة نقاط الالتقاء ، والاصرار على نبذ كل جوانب الشقاق او تجميدها .

وفي هذا المجال ، لا بد لكل الاطراف ان تدرك الدور التاريخي الذي لعبته ولا زالت تلعبه الثورة العمانية بوصفها تتخندق في الصفوف الامامية في المواقع الصدامية مع العدو ، وتسهم موضوعيا في الدفاع عن المواقع الاخرى .

○

عمليتان لثوار عمان في أقصى المنطقة الشرقية

● عملية طريق طاقة مرباط :

بتاريخ ٧٦/١٠/١١ نصبت مجموعة من قوات جيش التحرير الشعبي العاملة في المنطقة الشرقية في اقليم ظفار ، نصبت كمينا في وادي القرير الواقع على الخط الساحلي الذي يربط مدينتي طاقة ومرباط شرقي العاصمة صلالة .

وفي تمام الساعة الرابعة والنصف مساء وصلت سيارة من نوع لاندروفر قادمة من مدينة الشهداء «مرباط» عليها مجموعة من المرتزقة والعملاء بينهم ضابط بريطاني يحمل رتبه كبيرة ويعمل قائدا للفرقه القبليه في ظفار . وعند اقتراب السيارة من كمائن الثوار امطروها بوابل من نيران اسلحتهم الرشاشه وقد ادى ذلك الى خروج السيارة عن الطريق وسقوطها في قعر الوادي بعد ان سقط ركابها شرق الوادي المذكور .

مما يجدر ذكره هنا ان مكان المعركه لا يبعد سوى نصف كيلومتر عن احد مراكز العدو بالاضافة الى وجود عدة نقاط للحراسة على جانبي الطريق من ناحيته الشرقيه والغربية مما يدل على قدرة الثوار على اختراق خطوط العدو الدفاعيه ونقاط حراسته وقد رد العدو بتمشيط المنطقه المجاورة مستخدما اسلحته الخفيفة والمتوسطة ومدافع الهاون وقصف المنطقه المجاورة من الساعه الرابعة والنصف مساء حتى الساعة السابعة ليلا دون انقطاع ودون ان يحقق اي هدف من اهدافه العدوانية .

وقدرت خسائر العدو كالتالي : –

١ – تدمير سيارة عسكريه من نوع لاندروفر تدميرا كاملا .

٢ – مقتل جميع ركابها بينهم ضابط بريطاني برتبة كبيرة وهو قائد ما يسمى بالفرقة الوطنية في ظفار .

٣ – تدمير جهاز لاسلكي كبير كان مثبتا على السيارة .

هذا وقد شوهدت طائرة عمودية تنقل خسائر العدول وذلك في الساعة الثامنة ليلا . واوقفت حركة المرور في تلك المنطقة من الساعة السابعة مساء وحتى العاشرة من صباح اليوم الثاني ، وعاد الثوار الى قواعدهم بسلام حاملين راية النصر .

● عملية ايدار :

بتاريخ ٧٦/١٠/٢٠ وفي تمام الساعة الثانية ظهرا اجبرت مجموعة من ابطال جيش التحرير الشعبي في المنطقة الشرقية من الاقليم الجنوبي احدى سيارات العدو من نوع لاندروفر على الوقوف وجردت سائقها من سلاحه ثم اطلقت سراحه حيث كان السائق من اعضاء ما يسمى بالفرق الوطنية . ولقد كان ذلك في منطقه ايدار ،شمال مركز العدو في «الشرخ» . وعلى بعد كيلوتمر واحد من المركز . وبعد ان اوقفت مجموعة جيش التحرير السيارة اتضح ان سائقها من الذين غررت بهم السلطة القابوسية وكان يحمل بندقية « ايفن » مع اربعة مخازن ذخيرة . هذا وقد اطلق ثوار التاسع من يونيو سراح السائق وسيارته بعد ان جردوه من سلاحه الذي هو سلاح العدو الموجه ضد الشعب العماني وثواره .

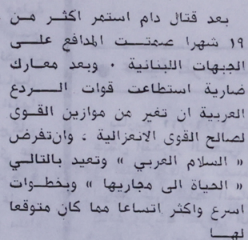
تأتي هاتين العمليتين لتزيد من الثقوب والخروق التي تملأ اليافطة التي رفعها قابوس منذ فترة طويلة وهي يافطة انتهاء الثورة والثوار .وتتزايد اهميتها لكونها تحدث في الاعماق ، في اقصى شرق الاقليم الجنوبي .

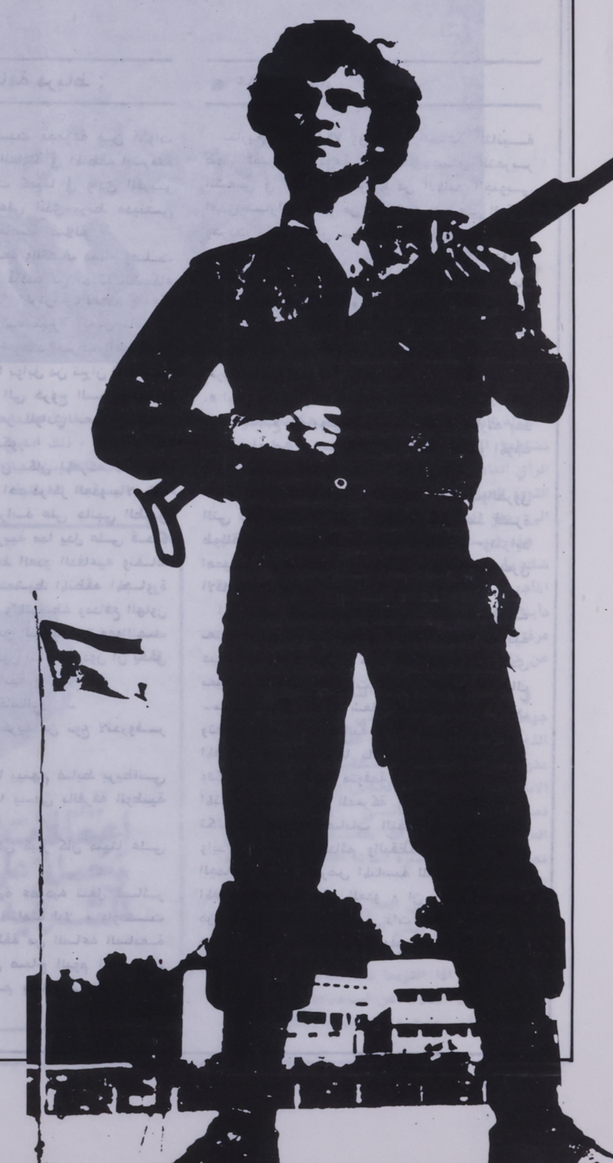
ان قوات الثورة العاملة في المنطقة الشرقية تعتبر احدى مفاخر الشعب العربي وامتنا العربية حيث استطاعت تطوير حرب العصابات الى مدى بعيد . فلقد كانت قوات الثورة العاملة هناك سنوات عديدة مطبقة شعار الاعتماد على النفس وتطوير القدرات النضالية . ان المقاتلين يخوضون المعارك المحددة مسبقا بالزمن وبذخيرة محددة وتكاد تكون نتائجها متوقعة وذلك بسبب الاعداد المثابر الجيد المسبق للمعركة . كما ان العديد من تكتيكات حرب العصابات التقليدية تطبق بخلق وابداع . التنقل الدائم واليقظة والاتصال مع الجماهير اختيار الارض المناسبة للقتال واختيار المعارك وفرضها على العدو . ان كل ذلك يجعل من قوات الثورة في الشرق ذات تأثير هائل على مسار الثورة العمانية عامل دفع جبار لها .

○

وحدة الفصائل الفلسطينية المقاتلة حجر الزاوية في مواجهة التسوية

في المرحلة الراهنة ينبغي التخلص من النزعة التشاؤمية والعمل على تعبئة الجماهير بالثقة .





بعد قتال دام استمر اكثر من ١٩ شهرا صمتت المدافع على الجبهات اللبنانية ، وبعد معارك ضارية استطاعت قوات الردع العربية ان تغير من موازين القوى لصالح القوى الانعزالية ، وان تفرض « السلام العربي » وتعيد بالتالي « الحياة الى مجاريها » وبخطوات اسرع واكثر اتساعا مما كان متوقعا لها .

ربما يبدو للوهلة الاولى ان تلك كانت اخر الجولات في الحرب اللبنانية الطاحنة ، وقد يتراءى ان الوقت قد حان لاسدال الستار على اخر فصل في مسرحية التآمر ضد الثورة الفلسطينية ، ومن ثم فان الطريق باتت « سالكة » امام تسوية شاملة تضع حدا « لمشكلة » استمرت ما يزيد على ربع قرن ، وتأد ثورة ناضلت لاكثر من عقد من الزمان .

يعزز ـ من هذا التصور الانتصارات الاخرى التي حققتها القوى الرجعية والامبريالية على حركة التحرر الوطني العربية في ساحات اخرى . وتؤكده شراسة الهجمة التي تعرضت ولا زالت تعاني منها فصائل الثورة العربية ، ففي الوقت الذي كانت فيه القوى الانعزالية تصعد من حملاتها ضد الحركة الوطنية اللبنانية ، والثورة الفلسطينية ،كانت الانظمة الرجعية العربية تواصل مسيرة الصمت على حملات الابادة التي تشنها القوات الايرانية الغازية ضد الشعب العماني ، وتغض الطرف ـ وبشكل متعمد ـ عن الاختراقات المتكررة من قبل قوات الشاه الجوية للاجواء التابعة لجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ... وتبارك الاجراءات القمعية ضد الحركة الوطنية في البحرين . وتتضامن مع النظام الكويتي وتدفعه الى اتخاذ تدابير ارهابية اكثر تطرفا في معركته ضد الحركة الديمقراطية الكويتية ، ومن اجل تصفية المكاسب الديمقراطية التي انتزعتها .

ولا شك ان حصيلة العامين المنصرمين كانت لصالح الانظمة الرجعية والدوائر الامبريالية ،وبالطبع فهي تصب في طاحونة تعزيزوتقوية الكيان الصهيوني ، وقد جاءت قرارات مؤتمر « الاوبك » الاخيرة لتضاعف من قتامة الصورة ،ولتعزز نظرات التشاؤم !!

قمة تلك الانتصارات حققتها تلك القوى في الساحة اللبنانية ، فحيث فشلت القوات الانعزالية ـ الطائفية في تحقيق نصر عسكري تجني من ورائه انتصارات سياسية وتضمن بموجبها مكاسب اقتصادية جاء التدخل العربي ، والغزو العسكري لتخل بموازين القوى لصالحها ، ولينفذ تحت راية « التضامن العربي » ما عجزت هي ان تقوم به على الرغم من الدعم الهائل الذي حصلت عليه من الكيان الصهيوني والامبريالية .

هذه الوضعية تجلنا نعود الى وضعية شبيهة بتلك التي استجدت بعد مجازر ايلول في الاردن ،عندما استطاع النظام العميل في الاردن من تحقيق انتصار على قوات الثورة الفلسطينية ، اضطرت بموجبها هذه الاخيرة من الانسحاب من اهم ساحة لها .

وهي ، قد ، تقودنا الى نفس تضارب الافكار الذي انبثق بعد حرب اكتوبر الوطنية ، عندما جرى الالتفاف على مكاسبها ،وتم الاجهاز على افاق انتصاراتها الحقيقية ، فعندها برزت اطروحتان: احداها رأت ان قطار التسوية زادت سرعته ، وبات قاب قوسين او ادنى من محطته النهائية ، ومن ثم صبت

جهودها من اجل وضع عصى الثورة في عجلاته لتحول دون ذلك ، في حين تصور طرف اخر نفس النتيجة الا انه اتخذ موقفا مختلفا ، اذ راح يبشر « للدولة » المنتظرة ويدعو للقبول بها . ويعتبرها محطة انطلاق للتحرير الكامل .

وكانت محصلة ذلك صراع داخلي متصاعد مزق الثورة الفلسطينية ، وشل نسبة عالية من طاقاتها ، وافقدها جزء كبيرا من الدعم والتضامن الذي كان بامكانها الحصول عليه فيما لو كانت تنظيما واحدا . بالطبع من الخطأ اختزال التمزق الى سبب واحد ، فهو نتيجة طبيعية لتوزيع القوى الطبقية داخل المجتمع الفلسطيني ، وهو افراز يعكس خارطة القوى الطبقية وتعبيراتها السياسية فيه . الا انه من الصواب القول ان ما اشرنا اليه لعب دوره في تعميق التمزق ، وتكريس الشقاق وتوسيع دائرته .

نفس الاطروحات تتكرر اليوم حيث تلوح في الافق صورة لبنانية شبيهة بالصورة اللبنانية حتى وان اختلفت خلفيتها . بل ان النظرات « التشاؤمية » ارتفع رصيدها ، وباتت تشكل السمة العامة والخط الاساسي الذي يحكم تصورات جزء كبيرا من حركة التحرر الوطني العربي .

وعلى الرغم من قناعتنا بأن محصلة الصراع هي لا زالت لصالح الدوائر الامبريالية والرجعية ...

وعلى الرغم من رؤيتنا ان معظم نتائجه تصب في طاحونة «التسوية» الا انه من الضروري الاشارة الى ان هناك الظروف التي استجدت بعد حرب لبنان التي اذا جرى الاستفادة منها بشكل ثوري يمكن قلب الموازين لصالح حركة التحرر الوطني العربية وجماهيرها المسحوقة .

● التلاحم النضالي العميق الذي برز خلال مسيرة الكفاح بين الثورة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية وايضا الذوبان الثوري بين جماهير الثورة والجماهير اللبنانية ، والذي افرز شكلا راقيا من العلائق الكفاحية لم تصل اليها الثورة الفلسطينية مع اية جماهير عربية اخرى . يضاعف من اهمية مثل هذا التلاحم والتحولات التي طرأت على الشارع الوطني اللبناني الذي بدأ يتأثر كثيرا «برياح اليسار » ويميل اكثر نحوها مغادرا بذلك الالتزامات والولاءات التي كان يعطيها للزعامات الاقطاعية التي كانت عبئا ثقيلا عليه ، ان لم تكن عائقا حقيقيا امام تطوره .

● انتفاضات الارض المحتلة ، التي تصاعدت بشكل ملحوظ اثناء الاحداث ، وكان تصاعدها يتناسب طرديا مع اشتداد وتيرة الصراع في الساحة اللبنانية ، يكفي ان تكون جماهير الارض المحتلة الوحيدة التي استطاعت ان تخرج في مظاهرات احتجاج على جرائم تل الزعتر ، ومسيرات تؤيد صمود الجماهير فيه . ولعل المظاهرات التي شهدتها مدنا مثل رام الله ، والبيرة ، والخليل في ذكرى وعد بلفور المشؤوم ، ونتيجة للقرار الذي اصدره رئيس بلدية رام الله بفصل ١٥ طالبا فلسطينيا وجهت لهم تهمة التحريض على المظاهرات هي مؤشر قوي يدلل على النهوض الذي تعيشه جماهير الارض المحتلة على الرغم من اجراءات القمع الشرسة التي تمارسه بحقها قوات الاحتلال ومؤسساتها القمعية .

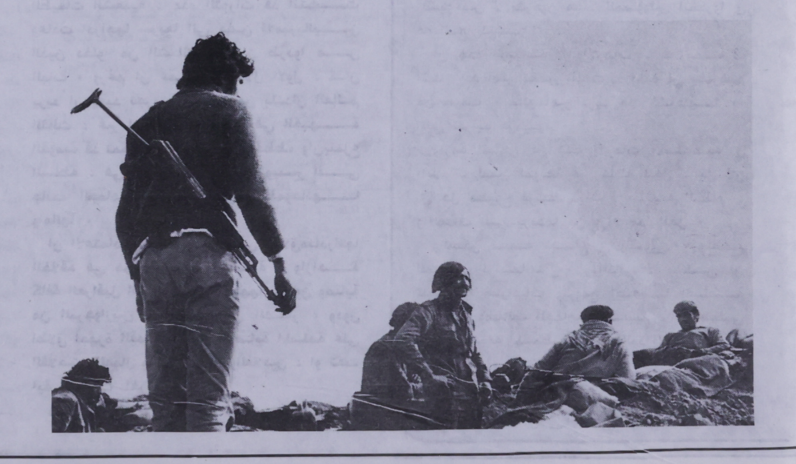
● تنامي الوعي العربي ، الذي لعبت احداث لبنان ودورها الكبير في الاسراع من درجة وعيه . فالحرب اللبنانية ارغمت جميع الانظمة العربية على كشف اوراقها ، وتحديد موقف من تلك الحرب . وهذا كان له تأثيره على الجماهير العربية التي استطاعت ان تضع مقاييس حية للحكم على مواقع انظمتها من حركة التحرر الوطني العربية . وقد جرت عملية الفرز بشكل سريع ، ربما كان يستدعي فترة اطول لو لم تبرز الحرب الاهلية اللبنانية .

الى جانب كل ذلك هناك مجموعة من العوامل الاخرى التي بامكانها ان تقدم لصالح وقف قطار التسوية ومن اهمها التعنت الصهيوني ، فعلى الرغم من التهافت العربي من اجل الوصول الى تسوية شاملة الا ان حكومة العدو لا زالت ترفض التعاطي مع الاطروحات العربية الا بما يكفل له السلام والامن الشامل والدائم الذي يتناقض تماما مع الاهداف التي من اجلها فجر الشعب الفلسطيني ثورته ولا زال يناضل من اجلها .

تؤكد ذلك تصريحات مسؤولين في النظام الصهيوني ذاته ، فرابين الذي رحب بالمبادرات العربية الاخيرة لم يتردد في التأكيد على انه عندما يتحدث عن السلام فما يقصده « سلاما ينهي الحرب ، ويبني علاقات سلمية بين الدول ، ويفتح الحدود امام حركة السفر والتاجرة فيما بينها » اما وزير الحرب بيريس فهو لا يخفي استعداد اسرائيل للاستمرار في فرض سلامها الذي تريده بالقوة اذا ما فشلت المفاوضات ولذلك تراه يقول « بانه في حالة رفض العرب اي تنازل فسيجدون انفسهم في مواجهة اسرائيل التي ستكون اكثر استعدادا . اما شلومو افنيري مدير عام وزارة الخارجية الاسرائيلية فهو اكثر صراحة حيث يحصر طلب اسرائيل الوحيد من البلدان العربية هو الاعتراف بشرعية كيان اسرائيل » .

يضاف الى ذلك الخلافات المستشرية داخل انظمة التسوية ذاتها ، فهي وان اتفقت على خطوطها - التسوية - العامة الا ان وجهات نظرها متباينة حول التفاصيل وذلك يعود الى حجم وشكل التناقض . بينها وبين الكيان الصهيوني من جهة ، والى اطماع كل منها في الفوز بنصيب الاسد من كعك التسوية في حالة حصولها عليها .

تأسيسا على ذلك ، فان هناك عقبات امام قطار التسوية ، لا يجب الاستهانة بها ، بل على العكس يفترض الاستفادة منها الى ابعد الحدود وهذا لا يمكن ان يتم الا في حال رؤية شاملة تلتزم بها الفصائل الثورية العربية التي يفترض ان تعالج التسوية من زاوية متكاملة ولا تحصرها في اطار الثورة الفلسطينية . اذ ان مثل هذا الانطلاق يمكن ان يكون الخطأ القاتل الذي سيخسر الثورة العربية ، او يعيق مسيرتها سنوات طويلة قادمة وان حجر الزاوية في هذا التصور هو وحدة فصائل الثورة الفلسطينية بوصفها طليعة الثورة العربية . والقوة الاكثر اهلية لقيادة مسيرتها الكفاحية ، لما تمتلكه من قدرات قتالية ، وتقنية من خبرات قتالية امتلكتها على امتداد كفاحها الذي تعود جذوره الحديثة الى عام ١٩٦٥ .



في ذكرى إستقلال الشطر الجنوبي

تحية للشعب اليمني

تسع سنوات منذ اعلان الاستقلال السياسي ، وتسلم الجبهة القومية لزمام السلطة في عدن ، جرت فيها تحولات عميقة على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والسياسي لصالح الجماهير الشعبية الكادحة .

تسع سنوات من الصمود البطولي المنقطع النظير في الجبهة الداخلية ضد الاقطاعيين ، وضد الكومبرادور وكافة المخلفات البريطانية وبقايا المجتمع القديم وضد التدخل العسكري السعودي المستمر والداعم لفلول المرتزقة ، وضد التحرشات الايرانية المتزايدة ، وضد كافة الحثالات التي لفظها الشعب اليمني ، واستقرت في السعودية او اليمن الشمالي لتجعل من اوكارها هناك بؤرا للانطلاق ضد النظام التقدمي في الجنوب .

مسيرة صعبة وشاقة ، سارت فيها اليمن الديمقراطية في وجه الصعوبات الاقتصادية الهائلة التي تضاعفت بعد ارتفاع اسعار النفط والمواد المصنعة ، من اجل الخبز للجميع ، والكرامة للمسحوقين والحرية لجماهير الشغيلة ، واستمرار الخطة الخمسية المتواضعة . معتمدة على اصرار الجماهير الكادحة وتضحياتها الكبيرة لبناء يمن ديمقراطي سعيد .

وخلال هذه السنوات التسع ، وقفت القيادة السياسية والشعب اليمني المناضل ، دون تردد ، الى جانب الشعب العماني وثورته المسلحة بقيادة الجبهة الشعبية لتحرير عمان ، وابدت استعدادها التام لتقبل كافة التبعات السياسية والعسكرية لموقفها المبدئي ، ولم تتردد من رد التحدي الايراني المتغطرس ، واسقاط الفانتوم الامريكية - الايرانية على ارض اليمن ، مؤكدة للعالم بأن مواقفها المبدئية الى جانب الشعب العماني ، بلا حدود ، وان الغول الايراني الذي يخيف انظمة الاستسلام والرجعية ، يمكن تركيعه واذلاله من قبل العمال والفلاحين على ارض اليمن .

لماذا صمدت اليمن الديمقراطية ، وتمكنت من تحقيق انجاحات الداخلية على ميادين متعددة ؟ وما هي الاخطار التي تواجهها في هذه المرحلة الحرجة ؟

لقد تمكنت الجبهة القومية من انتزاع الاستقلال السياسي من بريطانية لانها اعتمدت على الجماهير الشعبية المسلحة والمسيسة والمنظمة ، لاجبار الاعداء على الرحيل ، فالثورة الشعبية المسلحة هي الطريق الاساسي لاجبار الامبرياليين على التسليم بحقوق الشعوب في السيادة الوطنية ، ومن خلالها ينفض الشعب عن كاهله كافة المخلفات العفنة التي كدسها الاستعمار عليه طيلة فترة احتلاله .

لم يكن الشعب مطلوبا لحمل السلاح للاستقلال . كان الشعب هو صاحب القضيه ، فالثورات التي حمل الشعب فيها السلاح ليحصل على الاستقلال ، وتتربع بعد ذلك على كرسي السلطة حفنة من السياسيين الذين لا يعبرون عن طموحات الطبقات الشعبية ، هذه الثورات قد انتكست وعادت ادراجها سريعا الى حضن الامبرياليين الذين دخلوا من الشباك بطد ان طردوا من الباب . ورغم ان عهد الاستقلال الاول ، كان يريد ان يعيد تجربة الكثير من بلدان العالم الثالث ، غير ان التيار التقدمي في الجبهة القومية قد تمكن من احباط هذا المخطط ، وان ينتزع السلطة ، في ٢٢ يونيو المجيد ، ويسير الى جانب الجماهير الشعبية ليترجم طموحاتها وامالها .

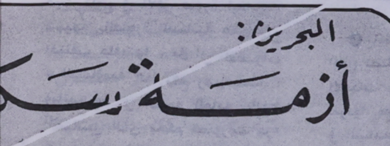
ان الاعتماد على الجماهير يعني اطلاق مبادراتها الخلاقة في حل قضاياها الاساسية ، وازاحة كافة المراقيل التي تقف في وجهها ، دون وصاية من البرجوازيين ، والبرجوازيين الصغار ، ودون اطلاق اجهزة القمع لتمارس الوصاية المسلحة على الفلاحين والعمال باسم العمال والفلاحين ، او تحت اية شعارات اخرى .

هكذا سارت الانتفاضات الجماهيرية الرائعة في مرحلة تصفية الاقطاع وتحقيق الثورة الفلاحية ، وتطبيق الاصلاح الزراعي والسيطرة على ادوات الانتاج في مختلف الميادين الانتاجية .

كان طابع الثورة جماهيري ، وهجومي ، فبالاعتماد على الجماهير ، لكن انتزاع كافة الامتيازات الطبقية من الاقطاعيين والعقاريين والكومبرادور وباتباع الاسلوب الهجومي . لم يكن بامكان الرجعية السعوديه واليمنيه في الشمال ان تجد منفذا الى تلك القلق الحصينه التي تغلى ، ولديها الاستعداد التام لصد كل اعتداء ، ولم يكن ممكنا لايران امام تلك التعبئه الثورية الهجومية ان تحقق ايه نجاحات عسكرية او سياسية في السنوات الثلاث الماضية وللوقت الحاضر .

امام هذه الوضعية الثوريذ ، لم يكن للامريكان والرجعية السعوديه منفذا يتسللون منه ، ووجدوا ان عليهم اتباع اساليب جديدة ، مرنة ، طويلة المدى ، للنفاذ الى الداخل والتخريب من هناك .

هذا هو عنوان السياسة الامريكية السعودية منذ مقتل فيصل ، حيث طرح حلفاؤه ، بأن سياستهم « تعتمد على التضامن العربي ، وعدم التدخل في الشئون الداخلية وتبادل الاعتراف



ـں يوم تختلق السلطه موضوعا لالهاء الناس عن قضاياهم الاساسيه ، لاشغالهم وتبرير تقاعسها عن حل المشكلات الاجتماعية الاساسية للمواطنين بحجه ان هناك قضايا اخطر .. وان لشيوعيين لا يترحون مجالا للمسؤولين ليفكروا في مصالح الشعب !!

ان هذه السياسه ، والارهاب ، قد يصرف انظار الجماهير بعض الوقت ، لكنه لن يصرفهم حل الوقت . فالجماهير تريد حلا لمشاكلها .. التي تتزايد كل يوم .

وازمة السكن من تلك الازمات المستعصيه في البلاد ، ليس لكونها غير قابله للحل ، بل لان اي حل مطروح يرتبط مباشرة بطبيعه النظام ، والاهداف التي يريدها من وراء هذا الحل .

والسكن سلعه تباع في السوق .. وتخضع للقوانين الرأسماليه .. وبالتالي لا يمكن ان تلبي ايه سياسات وبرامج تضعها السلطة طموحات ومطالب الجماهير الشعبيه ، بل ستلبي اطماع الطبقه المسيطرة على مقاليد الامور بالدرجة الاساسيه .

لنستعرض بعضا من هموم السكن لنكتشف هذه الحقائق المرة : -

الدبلوماسي مع اليمن الديمقراطية ومساعدة الاشقاء لمواجهة الصعاب الاقتصادية الشديدة التي يتعرضون لها » .

ان هذه السياسة تدلل على افلاس السياسة السابقة ، وعلى انتصار اليمن الديمقراطية وصمودها وقدرتها على انتزاع الاعتراف بوجود نظام تقدمي يختلف جذريا عن النظام الاوتوقراطي - الطائفي - المرتبط مع الامبريالية الامريكية في الرياض وهذا الجانب من الصورة يجب ان يكون واضحا باستمرار ، لكنه لا يجب ان يطمس الاهداف التي يريد الامريكان والسعودية تحقيقها من مخططهم الجديد .

وعلى الصعيد اليمني ، برزت تناقضات جديدة في المواجهة مع الامبرياليين وخدمهم في المنطقة . فالتوسعية الايرانية التي تمكنت من اقامة قواعد عسكرية ضخمة في عمان ، وجعلت هذا البلد العربي ، قاعدة ايرانية عدوانية تهدد شعوب ودول المنطقة ، باتت تشكل العدو الاساسي للنظام التقدمي في عدن . ولم يتردد شاه ايران طيلة السنوات الثلاث الماضية من اطلاق التهديدات ضد اليمن الديمقراطية بحجة انها سبب القلاقل وانعدام الامن في الخليج لوقوفها الى جانب الثوار .. وعندما اعلنت حكومة مسقط انها قد صفت الثوار العمانيين ، طالبها الرأي العام المحلي والعربي باخراج القوات الايرانية . فكان رد قابوس ، بان القوات الايرانية ستبقى طالما ان هناك خبراء كوبيين وسوفييت في اليمن الديمقراطية ، واصبح واضحا انه سيستمر في الاستعانة بوجود الايرانيين طالما ان هناك نظام تقدمي على حدوده .

لهذه الموضعيه ، يصبح مفهوما تخفيف التناقض مع السعودية ، ويمكن للثوريين باستمرار ان يستفيدوا من التناقضات وسط الرجعيين شريطة ان تكون لديهم القدرة على الرد على كل الاعتداءات ومحاولات التسلل التي يعمد اليها الرجعيين العرب لعودة اصحابهم الى الجنوب .

ان الرجعية السعودية تتمنى بفارغ الصبر ذلك اليوم الذي ينهار فيه النظام التقدمي في عدن ، وعودة نفايات القرون الوسطى والعهد الاستعماري اليها . فهؤلاء هم حلفائها الطبيعيين . لكنها ستقبل على مضض وجود هذا النظام التقدمي وستقيم منه بعض الاتفاقيات المؤقتة ، وستعمل في الوقت نفسه على تخريبه من الداخل .

فما هي الضمانة الاكيدة لتعطيل هذا المخطط الامريكي السعودي ، في الوقت الذي لا بد من الاستفادة من التناقضات وسط صفوف الاعداء ؟

ان الضمانة الوحيدة هي الجماهير ، والتعبئة السياسية المكثفة وسطها والاعتماد المستمر عليها وعلى مبادراتها الخلاقة .

ان الثوريين لا يمكن ان يساورهم الشك في انتصار قضيبهم العادلة ، ولا يمكن ان يصابوا بالعمى السياسي ، فلا يروا عشرات الثقوب في صفوف الرجعيين ، فيعمقوها ليتمكنوا من المحافظة على اوضاعهم ، لتتمكن القوى الثورية الاخرى من مزاولة الهجوم ، والانتقال من مواقع الدفاع . ولذلك فأنهم في الوقت الذي يدخلون في علاقات وتحالفات مع الرجعيين بشكل مؤقت ، مطالبون بالحذر الشديد من التأثيرات الكبيرة لهؤلاء الرجعيين وسط صفوفهم .

ان صمود اليمن الديمقراطية واستعدادها لمقارعة « الاسد الايراني » دليل على ثقتها التامة بجماهيرها ، وبحلفائها الطبيعيين ، وعندما تصل المعركة بين القوى الثورية والامبريالية داخل الى اليمن الديمقراطية ، فان جميع الثوريين مطالبون بدعم اليمن بلا حدود .

... أم أزمة نظام ؟!

١ - العديد من المواطنين الفقراء الذين عاشوا سنوات في بيوت الايجار يطردون الان من بيوتهم ، لان الايجار منخفض ، والمستأجر يرفض دفع ايجار مرتفع . كما ان العقاري يريد هدم بيته القديم ليبني عمارة يؤجرها للاجانب ليحصل على الالاف من الدنانير ... وهذا العقاري يسترشد بممارسات رئيس الوزراء الذي لا يتورع عن حرق العمارات اذا رفض المستأجرين اخلائها .. وهذا ما حصل في فضيحة الحريق منذ عدة اشهر في المنامه ... لا يجد المستأجر من يقف معه في محنته فالقضاء والامن ووزارة الاسكان مع اصحاب العقار .. ولا يمكن ان تقف مع الفقراء الذين لا يستطيعون دفع الرشاوي المطلوبة ... وقصة العشرات من المواطنين الذين طردوا من بيوتهم شائعه في البلاد .

٢ - البيوت التي تبنيها الحكومة للفئات الشعبية .. والتي يراهن عليها الالاف من المواطنين ... تعرف وزارة الاسكان الى من تسلمها من المحسوبين على كبار المسؤولين وعلى الموظفين الكبار الذين سيأجرونها على مواطنين اخرين !! وعندما يشتكي المواطنون من هذا التحيز الساخر .. تحال الشكاوى الى لجنة .... وتنام اخطر القضايا في اللجان .

٣ - حصلت الحكومة على المئات من الملايين من الدول الخليجية للمساهمة في حل مشكلة السكن ... وكانت فرصة العمر لكبار المسؤولين والعقاريين المرتبطين معهم لانشاء شركات وهمية .. والحصول على عدة ملايين .. وتوقيع اتفاقيات لبناء المئات من المساكن .. واحيطت هذه الامور بضجيج اعلامي كبير .. وفجأة يهرب المدير .. وتنكشف القصة .. وتتحدث عنها الصحف .. ويهتز الاقتصاد المحلي .. ويكاد البنك الوطني ان يعلن افلاسه .. ولا يجد وزير الاقتصاد بدا من اصدار بيانات تطمينية للمواطنين .. ويؤكد لهم بأن القضيه برمتها قد احيلت الى لجنة ... هكذا جرى مع شركة الفايكنج التي انتشرت روائح كبار المسؤولين من خلالها ... وضاعت القصة بعد اسابيع في خضم الفضائح المتزايدة .

٤ - ان سياسة النظام ترتكز على الانفتاح على البنوك والشركات الانشائية .. وهذا يعني تدفق رجال الاعمال الاجانب .. والمزيد من العمال الذين يستوردهم المقاولون بالتعاون مع المسؤولين في وزارة العمل ومن الضروري انشاء العمارات ليسكن فيها رجال الاعمال ولا يمكن ان تهتم الحكومة بالجماهير المسحوقة .. فكل تفكير كبار المسؤولين ينصب على الاغراءات والتسهيلات التي يجب توفيرها لرجال الاعمال ... وهكذا تصب كل المشاريع السكنية لخدمة التوجه الاقتصادي الواسع الانفتاح .

كيف يمكن حل مشكلة السكن في مثل هذا النظام ... ان من المستحيل الوصول الى حل بصدد مث هذه المشكلة .. ولا يمكن حلها الا اذا توصلنا الى حل لمشكلة الغلاء .. ولا يمكن الوصول الى حل للغلاء دون حل لازمة اخرى .. وهكذا ... ان كبار الاسر والعقاريين الكبار والكومبرادور ، هذه الفئات التي تعيش على حساب الالاف من المواطنين وتربط نفسها مع الاحتكارات الاجنبية من البنوك والشركات ، لا تفكر في حل جذري لهذه المشاكل ، بل تفكر بأفضل الطرق لزيادة ارباحها ، ومضاعفة استغلالها للجماهير ولن تحصل الجماهير الا على المزيد من الوعود ... وكل يوم سنسمع عن المزيد من اللجان والمزيد من المؤتمرات لدراسة مشكلة السكن ... والجماهير المسحوقة تنتظر الحل لمشاكلها ... وكبار المسؤولين يراكمون المزيد من الثروات .



في الذكرى العشرين لانتفاضة عام ١٩٥٦

الجماهير تستلهم تاريخها البطولي لمواصلة النضال

الحلقة الأولى

في الخامس من نوفمبر ١٩٥٦ ، شنت السلطات البريطانية في البحرين ، حملة اعتقالات واسعة النطاق ، قادها المستشار بلكريف بنفسه ، في اعقاب المظاهرات الصاخبة التي خرجت تندد بالعدوان الثلاثي على مصر ٠ وقد اتخذت السلطات من تلك المظاهرات ذريعة لتصفية الحسابات مع الحركة الوطنية التي تصاعدت بشكل ملحوظ في سنوات ٥٤ - ٥٦ ، وساقت زعماء هيئة الاتحاد الوطني الى محكمة صورية حيث حكمت على ثلاثة منهم بالسجن لمدة ١٤ عاما وبالنفي الى جزيرة سانت هيلانة في المحيط الاطلسي ، وعلى اثنين بالسجن لمدة عشر سنوات في جزيرة جدا ، وعلى عدد كبير من الوطنيين بالسجن لمدد مختلفة ، كما ابعد الكثيرون الى خارج البحرين ٠

وبعد عشرين عاما نحيي هذه الذكرى المحفورة في وجدان جماهيرنا المناضلة ، وننحني اجلالا للتضحيات الكبيرة التي قدمها شعبنا في نضاله العادل من اجل حقوقه الوطنية والديمقراطيه ٠

ان العودة الى تلك السنوات ، ودراسة الاسباب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي لعبت دورها في الاحداث ، ضروري للغاية في هذه المرحلة ، لاسباب عدة ابرزها :

١ - ان الحركه الثوريه تنظر باهتمام بالغ الى التاريخ النضالي لشعبنا ، امام محاولات التزييف الرسميه التي تريد تبييض صفحة هؤلاء الطغاة والمرتبطين مع اعداء الوطن ٠ وتدرك ان وعي الشعب لتاريخه وامجاده النضالية وتضحياته ، والاهداف التي ناضل من اجلها ، عامل دفع كبير للنضال الحالي ، وقوة معنويه كبيرة وايجابية ، امام حملات الارهاب والبطش وسحق المعنويات وتخريبها بالاموال والحرب النفسيه التي تجري في الظرف الراهن وعلى امتداد الارض العربية ، لمصلحة الامبرياليين وحلفائهم في الداخل ٠

ان استعراض تجربة ثمينة لشعبنا ، من زاوية الدور الكبير الذي لعبته قوى الانتاج الجديدة بعد اكتشاف النفط ، واستفحال التناقضات بين هذه القوى وبين الاطر والعلاقات السياسية والاقتصادية المهيمنة على المجتمع ، اي من زاويه الاسترشاد بالمنهج المادي الجدلي لدراسة تطور الاحداث ، كفيل بتعريه كافة الاراء الخاطئة ، وكفيل بتوضيح الدور الذي تحتله الحياة الماديه والروحية لشعب من الشعوب في تطور اوضاعه السياسية ودرجة الصراع الطبقي الموجودة فيه ٠

٢ - بعد عشرين عاما نجد انفسنا امام ذات الاسرة العشائرية ، مع التطور الكبير الذي حدث وسطها والذي قادها الى المزيد من التسلط والاستبداد ، والالتحام مع القوى الامبريالية الجديدة ، والسير في مخطط القمع والارهاب المتزايد للجماهير الشعبية ٠ ونجد ان المطالب العادلة التي قدمتها مختلف الفئات الشعبيه آنذاك سواء البرجوازيه المتوسطة او الطبقة العاملة ، لا تزال على جدول اعمال الحركة الوطنية ٠ ورغم ان السنوات الخمس الاخيرة قد شهدت اقامة المجلس التأسيسي ثم المجلس الوطني ، فقد كان ذلك جزءا من مخطط تسوية الاوضاع وترتيبها عقب الانسحاب البريطاني واعلان الاستقلال الشكلي بالدرجة الاساسيه ٠ وعندما وجدت السلطة انها حققت ما ارادته من وراء هذه المؤسسات ، وعندما وجدت ان هذه المؤسسات بدأت تشكل عقبة في طريق مصالحها الجديدة بعد ١٩٧٤ ، اغلقت هذه المؤسسات ، وعادت سريعا الى الحكم العشائري - الاستبدادي ٠ ان هذه المرحلة القصيرة قد ترافقت مع استمرار حالة الطوارئ ثم قانون الامن العام الفاشي ، وحملات دورية من الاعتقالات وسط الوطنيين ٠ ومع الرفض التام للمطالب العمالية المشروعة في اقامة اتحاد عمال البحرين ٠ وسائر الحريات السياسية الاخرى ٠

ان الامر لا يقتصر على الاسرة الحاكمة فقط ، بل يمتد ليشمل الرجعية المحيطة بالبلاد وخاصة الرجعية السعودية التي تريد ان تجعل البحرين ملحقا لها ٠ اما الاميركان الذين حلوا مكان البريطانيين فان مخططاتهم الجديدة التي ترمي الى اقامة حلف امني لدول الخليج ، تعبر عن مرحلة ارقى في المخطط الامبريالي الهادف للسيطرة على المنطقة بأساليب جديدة ٠

وبالتالي فان شعبنا لا يزال يواجه اعداء طبقيين يتزايد عددهم وامكانياتهم وتكالبهم عليه ، ولا يزال على جدول اعماله ، الاهداف الوطنية والديمقراطية التي رفعها منذ سنوات طويله ٠ ان زيادة التكالب الامبريالي تعبر من جهة اخرى عن النمو الكبير للحركة الجماهيرية والعمالية بشكل خاص ، على الصعيد التنظيمي والسياسي والنضالي ، وفشل المخططات الامبريالية في سحب البساط من تحت الحركة الوطنية ، او تزييف الصراع الطبقي في البلاد ٠

٣ - ان هنا كترابط كبير للاحداث في عموم المنطقة ، منذ عشرين عاما ، وفي الوقت الحاضر ٠

فقد كانت تصفية الحركة الوطنية الاصلاحية في البحرين تسير جنبا الى جنب مع المؤامرات البريطانية والاميركية في ترتيب امن دول وامارات الخليج انذاك ٠ فكانت ايران لتوها قد خرجت من الانقلاب الامبريالي الرجعي عام ١٩٥٣ الذي شكل بداية المسيرة لرحلة الاميركان - الشاهنشاهية في ايران والخليج ٠ وكانت الاضرابات والانتفاضات العمالية قد سحقت لتوها في الظهران عام ١٩٥٥ على يد الحرس الابيض وبوليس ارامكو الاميركية ٠ وكان الجيش البريطاني قد صفى لتوه امامة عمان التي شكلت عقبة في وجه التوسع البريطاني في عمان الداخل، واعلن ضم الامامة الى سلطنة البو سعيد ليبدأ عهد اسود على كل الشعب العماني ٠ وفي نهاية عام ١٩٥٦ ، كانت القوى الرجعية والاستعمارية تعد العدة لضرب الحركة الوطنية البحرانية ٠

وفي الظرف الراهن ، يواجه شعب المنطقة برمته مخططات امبريالية رجعية واسعة تستهدف تصفية الثورة العمانية البطلة ، وضرب نضالات الشعوب الايرانية المناضلة ، والحاق امارات الخليج بالحكم الاوتوقراطي المستبد في الرياض ، وتركيع الانظمة الوطنية والتقدمية في هذه المنطقة ليتم اخراج حلف امني جديد يحكم الخناق على جميع دول وشعوب المنطقة ٠

في الخمسينات ، كانت الدوائر الاستعمارية تريد الحاق امارات الخليج العربي بحلف بغداد السيء الصيت ، وفي السبعينات تعمل الدوائر الامبريالية على الحاق امارات الخليج (المستقلة) بالرجعيتين الايرانية والسعودية ، لربطها من جهة باقوى حلقة في حلف السنتو العدواني ، ولربطها من الجهة الاخرى باقوى حلقة في المنطقة العربية ، ليتم كنتيجة لذلك احكام سيطرة الاميركان على ساحة شاسعة تتركز فيها الثروة النفطية والمواقع الاستراتيجية ، والتمردات والانتفاضات الشعبية العنيفة ٠

واذا كانت البحرين قد احتلت حيزا مرموقا من اهتمام الرأي العام التقدمي في الخمسينات ، ووقفت سائر القوى الديمقراطية في العالم الى جانب نضال شعبها العادل ، فانها تحتل في السبعينات ذات الموقع المرموق لدى الرأي العام التقدمي وتتزايد حملات التضامن والدعم لهذا الشعب وقواه التقدمية ، ويبرهن شعبنا بانه لن يتخلى عن دوره في مقارعة الامبرياليين واعوانهم المحليين ، مهما قدم من التضحيات الجسيمة ، ولن يكون محمد غلوم اخر الشهداء ٠

المقدمات الاقتصادية والاجتماعية للحركة الوطنية عام ١٩٥٤

١ - كانت البحرين من تلك المناطق الخليجية المغرية للقبائل الغازية ٠ فالمجتمع الزراعي الذي يعتمد على الانتاج الطبيعي من الزراعة



وصيد الاسماك واللؤلؤ ، وبه العديد من الصناعات الحرفية ، كان يشكل عامل جذب شديد للقبائل المتصارعة في الجزيرة العربية ، تلك القبائل المتجولة التي اشتهرت بصراعاتها من اجل البقاء ، وانتقالها من منطقة لاخرى من اجل السيطرة على الارض للعيش فيها . هذه الوضعية هي التي حكمت الصراع بين القبائل التي جاءت مع احتلال آل خليفة للبحرين وسكان البلاد الفلاحين . ولم يكن الصراع المذهبي سوى الغطاء التي يخفي الصراع الاجتماعي ، بين الفلاحين الذين يعيشون في اوضاع شبيهة بالمشاعيات القروية ، ويستخدمون الارض من اجل الزراعة ، والبحر لصيد الاسماك واللؤلؤ والتجارة ، وبين اسرة آل خليفه وحلفائها الذين فرضوا الضرائب المتعددة على الفلاحين من ضريبة الرقبة وضريبة الحظور وضريبة بساتين النخيل وضريبة اللؤلؤ . وكانت الاسرة الحاكمة تعتبر الارض ومن عليها ملكا لها ، واستخدمت كافة المبررات لزيادة الضرائب على الفلاحين الذين بشكل الشيعة ، القسم الاكبر منهم ولذلك كانت الضرائب الاولى الثلاث (الرقبة ، بساتين النخيل ، الحظور) تقع على عاتق الفلاحين الشيعة ، وكان بامكان اي شيخ محلي ان يفرض هذه الضرائب لمصلحته . اما ضريبة اللؤلؤ المفروضة على تجار اللؤلؤ ، فقد كانت تجبى لصالح الامير نفسه .

ان الفلاحين وسكان القرى في الوقت الحاضر يحملون ذكريات اليمة للغاية حول الاساليب التعسفية والاستبدادية التي مارسها آل خليفة عليهم . ولم يكن بوسع أحد ، حتى الوكلاء السياسيين الانكليز ، ان ينكروا ذلك . فقد حفلت تقاريرهم التي رفعوها الى حكومة الهند بشرح اساليب الاستبداد التي تمارس على الفلاحين . فقد ذكر الوكيل السياسي البريطاني في اوائل الثلاثينات قائلا : « المزارعين الخصوصيين والذين لم تنتزع اراضيهم بالقوة ، كانوا يعاقبون بفرض ضرائب مرتفعة عليهم حتى يضطروا لترك اراضيهم » (١) . واشار الميجر ديلي ، المعتمد البريطاني في البحرين في اوائل العشرينات الى ذلك قائلا : « الضريبة على النخيل تجمع على نحو تعسفي وبحسب الشيوخ الصغار وميلهم للظلم ، في المناطق التي تقع تحت نفوذهم . وهذه تجمع عمليا من الشيعة فقط » (٢) .

هذا الاستبداد والقهر الطبقي الذي يمارسته قبيلة آل خليفة والقبائل المتحالفة معها ضد الفلاحين ، قد وجد بعض التبريرات له على الصعيد المذهبي من قبل هؤلاء المستغلين ، لكون الفلاحين يدينون بالمذهب الشيعي ، في حين يدين آل خليفة بالمذهب السني . ولا بد للقوى الغاشمة ان تستخدم كافة التبريرات لزيادة الاعباء التي تضعها على عاتق الطبقات المسحوقة ، وكان الاختلاف المذهبي احد هذه المبررات .

وكان بامكان هذا العامل ان يستمر سنوات طويلة ، كما لعب مئات السنين دوره في الصراعات السياسية والاجتماعية التي دارت في التاريخ الاسلامي ، وفي منطقتنا بشكل خاص ، وان يغطي حقيقة الصراع بين الفلاحين ومستغليهم . ففي مجتمع يهيمن الدين على عقول الجماهير بدرجة كلية ويلعب دوره في تسيير اموره ، لا يمكن لاية حركة اجتماعية ثورية او اصلاحية ان تنشأ وتنمو وتحقق نجاحات دون ان ترتدي لباس الدين وتفتش وسط تعاليم الاسلام ، ووسط الصراعات الحادة في العهد الاسلامي الاول ، مما يعطيها مبررات للرسالة الجديدة التي تبشر بها ، كما ان الطواغيت الذين برزوا في المجتمع الاسلامي ، كانوا في الوقت ذاته يمارسون الارهاب والاستبداد تحت شعارات دينية بحجة مكافحة الهرطقة والافكار الغريبة وغيرها من الشعارات التي لا تزال يتردد صداها في قصور الملوك والسلاطين والامراء . كان بامكان هذه الصراعات ان تستمر في ارتداء ذلك الثوب الطائفي لو استمرت وسائل الانتاج وبالتالي القوى المنتجة على ما كانت عليه . لكن اكتشاف النفط ودخول الصناعة النفطية وما جرته من استخدام وسائل انتاجية جديدة ، واساليب جديدة في حياة الناس قد شكل العامل الاساسي في تمزيق هذه الاردية ، وتعرية كافة الاطراف المتصارعة .

لكن الاسرة الحاكمة المستفيدة من وضعها الخاص ، والتي تعيش على هامش قوى الانتاج وتشكل طبقة طفيلية ، تعمل على امتصاص فائض قوة عمل الفلاحين والعمال وغيرهم من الفئات الاجتماعية ، تريد استمرار الاوضاع القديمة التي توفر لها الاموال ، وتعمل على التقليل من النتائج الهدامة لاوضاعها التي يفرزها الواقع الاقتصادي الجديد .

٢ - لقد شكل دخول الشركات النفطية الى البحرين في نهاية العقد الثاني من هذا القرن بداية مرحلة جديدة ، كل الجدة ، تختلف نوعيا عن سائر المراحل التي مرت بها البحرين على امتداد تاريخها الطويل فصناعة النفط بدأت تدك الاسس الاقتصادية والاجتماعية للعالم القديم لعلاقات الانتاج القديمة ووسائل الانتاج البالية .

فمن جهة ادخلت صناعة النفط ، ادوات انتاج جديدة ، وحديثة ترتكز على اخر ما وصل اليه العلم والتكنيك في هذا الميدان ... ان دخول وسائل انتاج جديدة للمجتمع ، قد ادخل البلاد بشكل واسع في السوق الرأسمالية ، وجلعها تغادر تدريجيا اساليب الانتاج القديمة المرتكزة على الصناعات الحرفية والزراعة وصيد الاسماك واللؤلؤ . كما اجبرت سائر البشر على التبادل النقدي بدلا من التبادل العيني ، ورغم ان البنك الشرقي قد بدأ اعماله منذ ١٩٤٠ ، الا ان الغالبية الساحقة من السكان ، قد استمرت في علاقات التبادل العيني حتى جاء النفط ، واخرج الفلاحين وسائر الحرفيين من علاقاتهم المحدودة وزجهم بكل قسوة في سوق العمل والتبادل النقدي .

في عام ١٩٣٢ ، صدرت الشحنات الاولى من النفط ، وفي عام ١٩٣٦ كان معمل التكرير يرسل دخانه عاليا في سماء « العوالي » . وخلال الحرب العالمية الثانية كانت السفن الحربية لقوات الحلفاء تتزود بالوقود من ميناء سترة الى درجة اضطرت القوات الايطالية الى القيام بغارات لتدمير معمل التكرير لحرمان الحلفاء منه ، وبعد الحرب تزايدت اهمية معمل التكرير مع تزايد اكتشاف النفط السعودي وجلب كميات كبيرة منه عبر انابيب تمتد من الظهران الى العوالي ليتم تكريرها وشحنها في الناقلات العملاقة .

وازدادت اعداد السفن التجارية والنفطية والحربية من مختلف الجنسيات التي تزور البحرين ، لجلب المواد الانشائية ، والتزود بالوقود خلال الحرب وبعدها ، ونقل النفط الخام المكرر . ولم تعد السفن الشراعية هي سيدة البحر بل اخلت الطريق امام هذه السفن العملاقة بكل ما تطلبه الامر من توسيع الموانيء وتعميقها ، وايجاد الخدمات اللازمة لها .

كان النفط وبالا على الفلاحين ، فمن جهة كانت الشركة تتحكم في مسألة حفر الابار الارتوازية في المناطق القريبة من ابار النفط كجزيرة سترة وما حولها من القرى ، ومن جهة ثانية اسهم ذلك الى درجة كبيرة في زيادة الملوحة في المياه الجوفية نتيجة التنقيب والتفجيرات اللازمة، الى الحد الذي اضر بالزراعة وتحولت الكثير من الاراضي الزراعية الى بور .

ولم تكن الاسرة الحاكمة مهتمة ، امام الملايين التي تدفقت عليها من النفط ، بتطوير الزراعة للحصول على عدة مئات من الروبيات ، بل كانت مهتمة لتلبية رغبات رجال الاعمال في الشركة والاحتكارات بعد ذلك ، مما جعلها تحول الكثير من الاراضي الزراعية الى عقارات لرجال الاعمال .

اما الصناعة الحرفية ، في توبلي وبني جمرة ، والصناعات النحاسية والقطنية المنتشرة في العشرينات ، وصناعة السفن وملحقاتها فقد سارت في خط بياني هابط مع زيادة الواردات من الاقمشة ومن البضائع الرخيصة التي لا يمكن منافستها من الدول الرأسمالية . ولم تكن السلطة مهتمة لهذه الصناعات الحرفية وتطويرها ، فقد سلمت البلاد برمتها الى الشركات الاجنبية والى الكومبرادور ، وكان همها الاساسي كطبقة ارستقراطية الحصول على عائدات النفط وزيادة عائدات الجمارك التي تذهب الى الحاكم بدرجة اساسية . اما صيد الاسماك واللؤلؤ ، تلك الثروة التي اغرت آل خليفة بالسيطرة على البحرين ، فقد اخلت الطريق امام اللؤلؤ الصناعي من جهة ، وامام النفط واغراءاته من جهة اخرى ، ولم يعد بامكان الصيادين ان يذهبوا الى الحظور ، فقد وضعت الشركة

المزيد من القيود على صيد السمك في منطقة الامتياز البحري ، واصبحوا مجبرين على بيع قوة عملهم للشركات الاجنبية العاملة في صناعة النفط والانشاءات ، والمقاولين الذين اتخذوا من هؤلاء الكادحين بضاعة للاثراء الفاحش .

٢ ـ لقد ادرك المستعمر خطر الصناعة على الاوضاع القديمة التي اسهمت في تثبيت وجوده ، كما ادركت احتكارات النفط خطر الحركة العمالية ، واندماج صناعة النفط بالوضع الاقتصادي والتجاري في البلاد لذلك عملت جهدها لتقليل الآثار الاجتماعية لدخول الصناعة النفطية عبر الوسائل التالية :

ا ـ عملت الشركة بكل امكانياتها على عدم تطوير الايدي العاملة المحلية ، وتركيز عمل المحليين في الاعمال الغير فنية . ووقفت في وجه تدريب العمال المحليين ، وجلبت المئات من الهنود والاميركان والانكليز لاحتلال المراكز الفنية والادارية في الشركة . ويمكننا معرفة سياسة الشركة من خلال تقرير احد مدراء الشركة حيث كتب : « رجال البترول الاميركان (في البحرين) نصحوا من قبل اصدقائهم البريطانيين والذين لديهم خبرة واسعة بشؤون الشرق الاوسط ، ان عليهم ان لا يتوقعوا الكثير من العمال العرب ، غير العمال اليدويين الذين يقومون بالاعمال التافهة ، فان عليهم استيراد عمال مدربين هنود او اخرين . اما العمال المحليين فانهم فلاحون ، قرويون ، ابناء قبائل ، صيادو اسماك ، غواصون وهم بالطبع غير مهرة . كما انهم جهلة ، فقراء ناقصو التغذية ومرضى ، وهؤلاء الناس تدافعوا للعمل في الشركة ، ولكن على ما يظهر لم يتعد طموحهم الحصول على بعض الروبيات كي يقيموا أود عائلاتهم » (٣) .

وكانت هذه السياسة مجال انتقاد شديد من قبل العمال والوطنيين خارج الشركة ، وقد ناضل العمال باستمرار للحصول على التدريب المهني وبعد ٢٢ عاما من تصدير اول شحنة من النفط ، انشأت الشركة مركزا للتدريب المهني عام ١٩٥٤ ومدته اربع سنوات ، واستخدمت كافة اساليب التطفيش والاذلال للطلبة العمال ، الى درجة ان عدد طلابه قد تناقصوا حتى اعترفت الشركة بان ١٨ بحرانيا فقط قد انضموا للمركز عام ١٩٦٥ !

ب ـ ارادت الشركة ان تمارس عملية النهب بمعزل عن كل الحركة الاقتصادية في البلاد ، وان تكون منطقة تقتصر علاقاتها مباشرة مع البلدان الرأسمالية ، وان تستنزف ثروات البلاد النفطية وتقدم بعض العائدات البسيطة للحاكم لتطوير اوضاعه الخاصة وجهازه القمعي والاداري في الوقت الذي تستورد مباشرة كافة احتياجاتها من الخارج دون اية ضرائب ، وقد خلق ذلك تذمرا متزايدا لدى التجار من هذه السياسة ، وذهبوا عدة مرات الى الحاكم والى المستشار البريطاني والمعتمد البريطاني لاجبار الشركة على شراء حاجياتها من السوق المحلية ليستفيد التجار من وراء ذلك . وامام الاحتجاجات المتعددة وتزايد النقمة من التجار ، قامت الشركة عام ١٩٥٢ بافتتاح مكتب لها في العاصمة لتسهيل شراء البضائع من السوق المحلية .

ج ـ عملت الشركة على دفع عائدات قليلة للغاية ، بينما تذهب الارباح الى جيوب ارباب الشركة الاميركان ، ورغم ان العائدات تقسم الى ثلاثة اقسام ، الثلث للحاكم ، والثلث للجهاز الاداري والباقي يودع في البنوك البريطانية ، فقد كانت حصة البلاد زهيدة حتى عام ١٩٥٢ عندما تمكنت السعودية من الوصول الى اتفاق المناصفة ، واستفادت البحرين من هذه الخطوة ، حيث قبلت الشركات النفطية العاملة بمبدأ المناصفة . لقد ارتفعت العائدات منذ ذلك الوقت ، وحصلت الاسرة والتجار على نصيب الاسد من جراء ذلك .

عـام	العائدات بالروبية
٣٤ ـ ٣٥	٢٧٩٠٠٠
٣٩ ـ ٤٠	٤٣٦٨٠٠٠
٤٤ ـ ٤٥	٥٠١٧٠٠٠
٤٩ ـ ٥٠	٦٢٥٥٠٠٠
٥١ ـ ٥٢	١٣٤٠١٠٠٠
عـام	العائدات بالروبية
٥٢ ـ ٥٣	٢٧٦٥٦٠٠٠
٥٤	٣٥٠٠٢٠٠٠
٥٥	٢٨٣٧٠٠٠٠
٥٦	٢٤١٢٠٠٠٠
٥٧	٣٥٠٤٠٦٦٤

(الدينار البحراني الحالي = ١٠ روبيات)

د ـ لم يقتصر الامر في علاقة الشركة بالعمال المحليين على استمرار تجاهل تدريبهم للاعمال الفنية والادارية ، بل امتدت لتشمل الاجور المتدنية والمعاملة اللاانسانية حيث كان العمال يضربون من قبل رؤسائهم وكانوا محرومين من العطلة الاسبوعية ، ومن الكثير من الحقوق التي يتمتع بها العمال الاجانب او عمال ارامكو في السعودية بعد ذلك . وكان ذلك سببا في الاضرابات العديدة التي شهدتها بابكو عام ١٩٣٨ ، ١٩٤٢ ، ١٩٤٧ ، ١٩٥٦ . ويمكننا معرفة تلك الاوضاع من خلال المقابلة التي قام بها عبد الله الزايد ، رئيس جريدة البحرين مع نائب رئيس بابكو حيث لخص اوضاع العمال بالتالي :

١ ـ ان العامل البحراني بعد خصم مصاريفه الشخصية ، والتي لها علاقة بعمله (كثمن الملابس والمواصلات والطعام في المعمل) لا يبقى له غير عشر روبيات كي يعيش عليها وينفق منها على عائلته خلال شهر كامل .

ب ـ ان الحجرات التي توفرها الشركة لسكن العامل خلال الاسبوع بجانب عمله وبعيدا عن اسرته باردة في الشتاء ، وحارة في الصيف ، كما انه يجب توفير الانارة الكهربائية فيها .

ج ـ ان العمال المحليين يجب ان يدربوا تدريبا يؤهلهم ان يأخذوا مواقع العمال الهنود في اقرب فرصة ممكنة (٤) .

ولقد تزايدت اوضاع العمال المحليين بؤسا خلال الحرب العالمية الثانية ، حيث اصرت الشركة على اتباع الاساليب القديمة في معاملتها للعمال ، مع تكثيف العمل لضرورات الحرب ، ولم يكن امام العمال سوى الاضراب في ديسمبر ١٩٤٣ ورفع مطالبهم العادلة التي قدموها للشركة وكانت :

١ ـ ان يتقاضى مشرف العمال « التنديل » في شركة نفط البحرين ١٠ روبيات في اليوم .

٢ ـ ان لا تقل اجرة مقاييس البرميل (Gauger) او مشغل الماكينات (Operatot) عن سبع روبيات في اليوم .

٣ ـ ان لا تقل اجرة العامل العادي عن اربع روبيات في اليوم .

٤ ـ يدفع للعامل اجرة عن العطلات ، اذا كانت عطلة نهاية الاسبوع او عطلات الاعياد .

٥ ـ ان تيسر لكل العمال مواصلات تنقلهم من البيت الى العمل وبالعكس اسوة بالعمال الهنود .

٦ ـ ان تزاد العطلات السنوية لتصبح شهرا واحدا في كل عام .

٧ ـ ان لا يعامل العمال بقسوة ويضربوا من قبل رؤسائهم (الصاحب) ولا يحقروا ٠

٨ ـ اذا جرح العامل خلال عمله فان من حقه ان يتقاضى اجرة حتى شفائه ٠

٩ ـ اذا مرض العامل ـ بشهادة الطبيب ـ فان الشركة تدفع له نصف اجره خلال مرضه ٠

١٠ ـ على الشركة ان تدفع علاوة حرب بمقدار ١٥ ٪ تربط باجر العامل ٠

١١ ـ كل ما يقدم من ارزاق ، او تحسين لحالة العمال الهنود فان الشركة ملزمة بمساواة العمال البحرانيين بهم ٠

١٢ ـ يجب وقف تغريم العمال البحرانيين عن الاخطاء الصغيرة ٠

١٣ ـ الموافقة على الشروط السابقة ليست موافقة مؤقتة انما دائمة ، وتطبق على العمال الحاليين والذين يتوقع ان يعملوا في الشركة في المستقبل ٠

١٤ ـ يجب ان تعلن الشركة للجمهور والعمال كل الطلبات السابقة وعليها الاعلان ما اذا كانت تقبل هذه الطلبات او ترفضها ٠

١٥ ـ ان سبب اضراب العمال يرجع الى :

١ ـ الارتفاع المستمر في المصروفات (مستوى المعيشة) ٠

٢ ـ القسوة التي يعامل بها العمال في الشركة (٥) ٠

ان موقف شركة بابكو من العمال البحرانيين مأساوي للغاية ، فمنذ بداية تكوينها استعانت بالوسطاء المحليين ، وخاصة حسين يتيم الذي اثري على حساب العمال ٠ وكانت الاجور متدنية للغاية ما بين ٤ ـ ٦ آنات في اليوم (الروبية ١٦ آنة) ٠ واستمرت الاوضاع على هذه الشاكلة من السوء ، ولم تستجب الشركة للمطالب العمالية تحت ضغط الاضرابات التي كانت تلحق اضرارا بها ، ولم تكن تتوانى عن طرد العمال المضربين او قادتهم ، فسوق العمل واسع وهناك الالاف من العاطلين عن العمل من الفلاحين والحرفيين المستعدين لبيع قوة عملهم بواسطة ابناء يتيم ، ولكن اضرابات العمال والاحتجاجات الشعبية الواسعة على الشركة والاغراءات التي قدمتها شركة ارامكو في السعودية ، قد اجبرتها على الاستجابة لبعض المطالب العمالية ٠٠٠ ولقد وصلت النقمة على الشركة الى درجة ان الصحف المحلية : « صوت البحرين » و « القافلة » و « الخميلة » قد امتنعت عن نشر اي اعلان لبابكو منذ بداية ١٩٥٣ ٠ ولم تخلو تلك الصحف من شكاوى العمال حول الطرد والتعويضات والتدريب ، وقد خصصت القافلة بابا خاصا : « مشاكلنا » للاوضاع العمالية ٠ وعندما بدأت موجات الهجرة العمالية الى الخارج اشارت القافلة في عددها الصادر بتاريخ ١٧ ـ ٤ ـ ١٩٥٣ الى ان عدد المهاجرين الى الخارج يقدر بـ ٤٠٫٠٠٠ بحراني ٠ ومن ناحية اخرى اشار يوسف الشيراوي (وزير التنمية الحالي) الى ازدياد الهجرة الاجنبية الى البحرين في الوقت الذي يضطر المواطنون للعمل في الخارج (٦) ٠

وتشير الارقام الصادرة عن دائرة العمل الى تزايد العاطلين عن العمل والذين يسجلون في الدائرة ٠ وهناك الالاف الذين يعيشون بطالة مقنعة او تامة في الارياف ٠

السنة	حجم القوة العاملة	مجموع العاطلين البحرانيين	نسبة العاطلين
١٩٥٥		٢٥٨٦	ـ
١٩٥٦	١٧٣٩٣	١٧٤٨	١٠ ٪
١٩٥٧		٢٨٤٣	ـ

(لم نتمكن من الحصول على احصاءات لعامي ٥٥ ، ٥٧)

... الثانية ، تدفقت شركات النفط للتنقيب في المنطقة الشرقية من السعودية والامارات الاخرى ، وكانت فرصة كبيرة للعاطلين والعمال المضطهدين للهرة الى الخارج ٠ والتحق الالاف منهم بشركة ارامكو ، ولعب ذلك دورا ضاغطا على الحكومة لاجراء بعض التعديلات في سياستها التوظيفية لتخفيف النقمة ٠

٤ ـ لم يكن بالامكان وقف عجلة التطور ، فامام الثروة النفطية ، وانهيار تجارة الغوص ، والازمات السياسية ما بين السعودية والكويت والتي امتدت ما بين ١٩٤٠ ـ ١٩٤٢ ، وجد تجار البحرين الفرصة الذهبية للاثراء وزيادة معاملاتهم التجارية ، وتجارة الترانزيت ٠ غير ان ذلك لم يخلو من المعيقات ٠ فقد وقفت السلطة الى جانب التجار الاجانب وخاصة الهنود ، كما انها دفعت عددا من التجار المحليين الى انتحال الجنسية البريطانية في العشرينات خوفا من البطش القبلي ٠ ومع انهيار تجارة اللؤلؤ ، سيطر الكثير من التجار على املاك النواخذا والغواصين بحجة تسديد الديون ، مما جعلهم يثرون بشكل فاحش ٠ وبرز تجار جدد ، وسقط تجار اللؤلؤ وتدهورت اوضاعهم الى درجة كبيرة ٠

ان موقف السلطة الى جانب التجار الاجانب ، وعدم شراء الشركة من السوق المحلية ، ولد سخطا كبيرا عند التجار المحليين ، وجعلهم يتكتلون في « غرفة التجار البحرانيين » عام ١٩٣٩ ، كما ان السلطة قد ربطت معها مجموعة صغيرة من التجار الكبار الذين يستوردون احتياجات الاسرة من الخارج ،او تلك التي اصبحت وكيلة للشركات الاجنبية ، وبقي الكثير من التجار المتوسطين يشكون من ظلم القضاء وازدهار الفوضى في الجهاز الاداري ، ومن تسلط المستشار البريطاني وحرمانهم من الكثير من الفرص مما دفع بالبعض الى شفا الافلاس ، ويذكر الباكر وهو احد زعماء الهيئة التنفيذية العليا ، بانه قد لاحقه النحس في كل مكان وان ثروته قد تبددت ، اما العليوات فقد كان ايضا من التجار المفسلين ٠

وقد عبر الباكر عن سخط التجار عندما كتب قائلا : « تقوم الحكومة باستيراد جميع مشترياتها وحاجياتها من بريطانيا وغيرها بواسطة مكتب استيراد وتصدير معين في لندن ٠ وبالرغم من محاولة التجار الكثيرة مع الحكومة لاقناعها بشراء ما تحتاجه من السوق المحلية على اساس العطاءات السرية والمنافسة الحرة بين الجميع بحيث يعود نفع ذلك على الحكومة نفسها اولا ، وعلى المواطنين ثانيا ، بما توفره لها من تخفيض في قيمة هذه المشتروات ٠٠٠ ولكن الحكومة لا تعترف بان هذه السياسة غير سليمة ، لذلك لم يقتنع المستشار بوجوب استبدالها ، بل حدث بعد ذلك ان بعض هؤلاء التجار الذين تقدموا بهذا الاقتراح الى الحكومة ، خسروا عمولاتهم نتيجة لاقلاع مكتب المشتروات في لندن عن التعامل مع الشركات التي يقومون بتوزيع منتجاتها » (٧) ٠٠ ويتحدث الباكر بمرارة عن هذه السياسة وكيف الحقت اضرارا كبيرة بالتجار ٠٠٠ الى درجة ان الحكومة لا تكتفي بهذه الامتيازات لمكتب مشترواتها على حساب المواطنين ، بل تحاول جاهدة ، فرضه على التجار في المشاريع التي يحاولون القيام بها على اساس مقاسمتهم ـ بل مناصفتهم الارباح ـ كثمن للحصول على رخصة لهم من الحكومة للمشروع » (٨) ٠ ويضيف قائلا : « تقوم الحكومة بعرقلة اي مشروع وطني ترى انه قد يلحق بعض الضرر ، او ينافس المشاريع الاجنبية المماثلة في البحرين ٠ فقد حاول التجار الوطنيون مرارا عديدة ـ كافراد وكجماعات ـ القيام بمشاريع وطنية ٠ ولكن الحكومة وقفت في سبيلها وعرقلت تحقيقها ٠ فقبل ثماني سنوات ، حاول التجار تأسيس شركة للتنزيل ، ولكنها عورضت من قبل الحكومة بطرق مباشرة وغير مباشرة ، ووضعت العراقيل في طريق انشائها خوفا من منافستها لوكالات التنزيل وشركات البواخر الموجودة انذاك وتطبيقا للسياسة الاحتكارية التي تتبعها الحكومة في هذه الوكالات على التجار ٠

ويأتي بعد ذلك موقف الحكومة من البنك الوطني عندما حاول التجار تأسيسه قبل خمس سنوات والعراقيل التي وضعتها في سبيله حفظا لمصالح البنوك الاجنبية الاخرى » (٩) ٠

كما ان بلكريف قد اتبع سياسة صارمة خلال الحرب حيث احتكرت الدولة استيراد المواد الغذائية ، وفرض نظام البطاقة التموينية ، مما اثار عليه سخط التجار الذين ارادوا ان يثروا من وراء الازمات في زمن الحرب .

وفي الميدان الصناعي ، كانت الحكومة تنظر الى زيادة اعداد العمال وتعارض اقامة مشاريع كبيرة وخاصة من قبل البرجوازية المحلية ، واستمرت في سياستها الى نهاية الستينات عندما وجدت ان المشاريع الاخرى ستدر عليها المزيد من الارباح . ورغم ذلك فقد اضطرت للسماح بانشاء حوض جاف صغير للسفن تلبية لاحتياجات شركة النفط وكرى مكنزى الملاحية وكان ذلك عام ١٩٥٣ .

لقد استفاد التجار المحليين كثيرا من الازمة السياسية بين السعودية والكويت لاعادة تصدير بضائعهم الى السعودية ، كما ان دخول شركات النفط قد غير من خط التجارة الدولية مع البحرين ، فخلال مرحلة اللؤلؤ كان حجم التعامل التجاري مع الهند يشكل ما يقرب من ٧٢،٤٧٪ عام ١٩٣٠ ، اما بعد ذلك فقد تصدرت بريطانيا والولايات المتحدة قائمة الدول الرئيسية ، وبرزت وجوه تجارية جديدة امثال كانو والزياني والمؤيد وهم وكلاء للعديد من الشركات البريطانية والاميركية .

٥ - مع دخول البحرين مرحلة التبعية الاقتصادية عبر النفط ، وتفسخ المجتمع القديم المرتكز على الانتاج الطبيعي ، برزت بشكل متزايد الطبقة الوسطى ، من الموظفين والتجار الصغار والمتوسطين ، واصحاب المهن الحرة ، وقد عانت هذه الطبقة من السياسة التعسفية التي يعتمدها المستشار ، ومن الاستهتار الكبير الذي يمارسه كبار افراد الاسرة ، ومن قلة الامكانيات والفرص لتطورها .

لم يكن لهذه الطبقة طموحات برجوازية ثورية ، فقد كان المستعمر احدى العقبات الاساسية في وجه اي تطور مستقل ، واية محاولات للنهوض بالبلاد ، كما ان صغر البلاد واستبداد الاسرة ، قد ولد ضيق افق لدى هذه الطبقة . ومن ناحية اخرى لا يمكنها ان تنافس الاحتكارات الاجنبية التي تملك الرساميل الضخمة تحت تصرفها .

لكن الوضع السياسي والاداري كان يدفعها باستمرار الى المعارضة ، بل وشكلت العمود الاساسي للمعارضة السياسية في الاربعينات والخمسينات ، مطالبة بالاصلاح الاداري والسياسي والقضائي والحد من سلطات بلكريف الدكتاتورية ، والاهتمام بحياة المواطنين .

٦ - منذ العشرينات انتشر التعليم بشكل كبير ، من خلال المبادرات الاهلية في المدن والقرى مما فرض على السلطة ان تهتم بعد ذلك بهذا الميدان وتبسط نفوذها عليه ، ورغم ان ذلك كان له دور ايجابي حيث خرج التعليم عن حيز الوصاية الطائفية لدى زعماء الطائفتين ، لكن مستواه استمر يشكو من التدني ، واصبح اصلاح التعليم وتشكيل ادارة كفؤة احد المطالب الوطنية في الخمسينات .

كان انتشار التعليم عاملا كبيرا في انتشار الوعي السياسي ، فقد قفز عدد الطلبة من ١٥٨٩ عام ١٩٣٩ الى ١٠٦٨٧ طالب عام ١٩٥٦ . ورغم ان الحكومة قد عملت بكل الاساليب على ابعاد ابناء الطبقات الشعبية عن التعليم من خلال بيعها للكتب والقرطاسية منذ ١٩١٩ ، لكنها وجدت نفسها مجبرة عام ١٩٤٥ على الغاء ذلك وفتح الابواب لهم .

كما ازدهرت الحركة الادبية والاجتماعية والصحفية ، وتأسست كثرة من الاندية في المحرق والمنامة ، وكانت مقرات لتجمعات المعارضة السياسية . كما عاشت الصحافة عصرها الذهبي بعد الحرب العالمية الثانية حتى ١٩٥٦ . وشكلت وسيلة هامة للدعاية والتحريض السياسي من اجل الاصلاحات التي رفعتها الحركة الاصلاحية بعد ذلك .

هذه التحولات الكبيرة والتراكمات التي تكدست طيلة السنوات الماضية تضاف الى الحقد المشروع الذي يكنه شعب البحرين للاسرة الحاكمة المستبدة وللاستعمار البريطاني الذي بسط نفوذه على البلاد ، وحمى هذه الاسرة ، قد تصاعد بعد الحرب العالمية الثانية حيث عانى العمال خلالها من صنوف الاضطهاد والعسف ، كما عانت الطبقة الوسطى من اجراءات بلكريف الاقتصادية ، وجاءت نكبة فلسطين وموقف الانكليز المدعم بلا حدود للصهاينة ، ليضاعف السخط والغضب في نفوس الجماهير . وحيث تصدرت البرجوازية المتوسطة الدعوة للاصلاح ، فقد عبر احد قادتها عن الوضع بقوله : « تلك المرحلة المليئة بالزخم الثوري والتذمر السائد من الاوضاع الشائنة في البلاد ، من شباب متحمس للفداء ، وعامل يضحي بقوت يومه من اجل تحسين حاله وانقاذه من ظلم الشركات الاحتكارية ، ومتوسط الحال الذي يريد حياة افضل ، ومواطن متشرد يفتش عن لقمة العيش في البلاد المجاورة ، بينما الاجانب من شتى الاجناس يستولون على مرافق البلاد وخيراتها . وطبقة من الرأسماليين تدعي انها من البحرين ولكنها لا تريد ان تغير اي وضع خوفا على مصالحها . وطبقة مرتزقة تعيش على مائدة الانكليز ، وطبقة تتحين الفرص لتصعد على اكتاف هذا الشعب الكادح » (١٠) .

الوضع السياسي والاداري

وجدت الاسرة الحاكمة حليفها القوي في الاستعمار البريطاني ، لحمايتها من الجماهير الشعبية التي عبرت عن موقفها بوضوح في الانتفاضات المتكررة . ولذلك ابدت هذه الاسرة المزيد من التنازلات السياسية والاقتصادية للمستعمر ، واكتفت بالحصول على سلطة صورية وبعض العائدات التي تجعلها في وضع ارستقراطي .

ووجدت السلطات البريطانية ، وخاصة بعد اكتشاف النفط وتزايد اهمية البحرين الاستراتيجية ان الاعتماد على هذه الاسرة ، والابقاء على النظام العشائري هو السبيل الصحيح لحماية مصالح الاحتكارات النفطية ، ومصالح البريطانيين التجارية والملاحية والعسكرية في منطقة الخليج العربي .

ومنذ العقد الثاني للقرن الحالي ، تضاعف التدخل البريطاني في الشؤون الداخلية للامارة ، ففي عام ١٩٢٣ ، خلعت بريطانيا الحاكم عيسى بن علي بالقوة ، ونصبت ابنه حمد ، وحكمت البلاد من قبل الميجر ديلي ، المعتمد السياسي في البحرين ، وفي عام ١٩٢٦ جاء المستشار بلكريف كمستشار مالي للامير واصبح بعد ذلك الطاغية المستبد ، والقابض على كل صغيرة وكبيرة . وكانت سياسة الاصلاح التي وضعها الانكليز منذ العشرينات الباب الواسع الذي ادخل المستشارين والخبراء لكل المرافق الحساسة ، وبذلك هيمنوا على الجمارك والمالية والشرطة والصحة والتعليم والقضاء ، بالاضافة الى الدور الكبير الذي لعبته شركة النفط حيث كانت دولة قائمة بذاتها ، وتلعب دورها في تنفيذ المخطط الاستعماري في البلاد . وامام المواطن العادي ، كان بلكريف رمزا للاستعمار البريطاني ، وكان المستشار يتدخل حتى في المنازعات التي تجري بين المواطنين انفسهم ويسجل في مذكراته افتخاره في التغلب على بعض المشاغبين عندما داهمهم في بيوتهم » (١١) .

كانت البحرين مهمة للغاية للاستعمار البريطاني . فقد كانت اول امارة نفطية ووصلت بعد الحرب العالمية الثانية الى كونها الرابعة عشرة في العالم من بين البلدان المصدرة للنفط (١٢) كما اصبحت قاعدة للاسطول البريطاني منذ عام ١٩٣٩ ، ومقر الوكيل السياسي البريطاني في منطقة الخليج ، ومركز شركة الطيران البريطانية لما وراء البحار في الخليج ، واحد المحطات الاساسية لحركة الملاحة الجوية بين الشرق الادنى واوروبا ، ويدور حولها صراع من اجل السيطرة بين ايران وجاراتها ، بالاضافة الى المعارض الداخلية المستمرة التي كانت تقلق المسؤولين البريطانيين في الهند ولندن .

لذلك ضاعف بريطانيا من تسلطها على البحرين ، ومن التدخل في الشؤون الداخلية بين الفترة والاخرى ، وشكلت المعاهدات الاسترقاقية حجر عثرة في وجه اي تطور سياسي . ولم يكن بالامكان ادخال تعديلات سياسية او ادارية دون الموافقة البريطانية المسبقة . ولقد عبر السير

براي الذي زار البحرين سنة ١٩٢٧ بقوله : « ان التورط البريطاني في البحرين قد وصل الى ابعد مما يحب • فهناك مستشار مالي بريطاني ، ومشرف بريطاني على البوليس ، ومدير بريطاني للجمارك • لقد اصبحت البحرين بذلك بريطانية اكثر مما هي كاتال ، الولايه الواقعة على الحدود » (١٣) •

وعندما قامت بريطانيا بتنحية عيسى بن علي ، وقف اعيان البلاد من تجار اللؤلؤ ومشائخ القبائل ضد هذا الاجراء ، واعتبروه تدخلا في الشؤون الداخلية • لكن الباب الذي فتحه الانكليز ، قد زادت اهمية استخدامه ، فقد ازدادت هيمنتهم السياسية والعسكرية ، وجعلوا من بلادنا هدفا استراتيجيا خلال الحرب العالمية الثانية ، وزجوا شعبنا في مخططاتهم العدوانية على الشعوب المجاورة بزرع القواعد الجوية والبحرية في المحرق والجفير •

ومع تزايد اهمية البلاد النفطية والاستراتيجية ، تزايدت هيمنة بريطانيا على الشؤون الداخلية ، واصبح الامير مجرد العوبة في يد المستشار البريطاني والمعتمد البريطاني يسيرونه كما يشاءون • ان ذلك قد عرى جوهر السلطة القائمة في البلاد وكشفها اكثر امام الجماهير كسلطة استعمارية يجب النضال ضدها • وان الحديث عن الاصلاح الحقيقي يجب ان يرتبط مع الحديث عن اخراج البريطانيين من البلاد •

في بداية العشرينات ، ارادت بريطانيا ادخال اصلاحات ادارية ، وجلبت عددا من المستشارين والمدراء الانكليز ليديروا الشؤون الداخلية ، كل ذلك بحجة الحد من الفوضى والاستغلال البشع الذي يمارسه التجار في صناعة اللؤلؤ • ولكي تبدو امام المعارضة الخارجية لتسلطها على المنطقة وكأنها رسول المدنية في الخليج ••• ان ذلك الجهاز الاداري الذي جاء تلبية للتطورات التي افرزتها الحرب العالمية الاولى ، والصراعات الداخلية في البحرين ، لم يكن قادرا على تلبية متطلبات الاوضاع الجديدة بعد اكتشاف النفط • فقد شاخ بسرعة ، كما شاخت سائر المؤسسات الاجتماعية والادارية لمجتمع ما قبل النفط •

فالسلطة الفردية التي تركزت لدى بلكريف قد وقفت عقبة في وجه تطور الجهاز الاداري وتطعيمه بالعناصر الكفؤة ، فقد تحول المستشار بسرعة الى مستبد شرقي ، وشكلت المحسوبية والطائفية ابرز سمات الجهاز انذاك • ورغم الدعوات المتزايدة لاصلاح ذلك الجهاز الاداري ، الا ان بلكريف الذي اعتبر نفسه مؤسس نهضة البحرين ، وقف بشراسة في وجه اي تطوير •

وازدادت الامور سوءا في الجهاز القضائي ، وكان بلكريف وسلمان بن حمد هما القضاة الاساسيين اللذان يفصلان في سائر الامور التي تحال عليهما (كان المستشار البريطاني والحاكم يمارسان القضاء يوم السبت والثلاثاء ، ويذكر بلكريف ان سلمان لا يبت في اي قضية الا بعد استشارته) • وكان القضاة والمحامون جهلة لا يعرفون اصول التشريع • ويفتون في اخطر القضايا على امزجتهم ، ويمكن ان يصدر حكمين مختلفين كل الاختلاف في قضية واحدة من قبل قاضيين حسب اهوائهما وامزجتهما الخاصة • ولذلك تضررت مصالح الالاف من المواطنين وخاصة التجار • وكان اصلاح القضاء احد ابرز المطالب التي رفعتها الطبقة الوسطى عام ١٩٥٤ - ١٩٥٦ •

اما على صعيد الاسرة الحاكمة وعميدها حاكم البلاد الصوري ، فقد عاشت على هامش العملية الانتاجية ، وارادت ان تسير الامور كما كانت في السابق بالطريقة البدائية والتعسفية حيث لكل شيخ صلاحية التصرف في اي موقع يكون فيه ، ويدير الشيخ شؤون البلاد حسب العرف والتقاليد التي لم تعد قادرة على مسايرة الاوضاع الجديدة • لقد كان النفط يذيب صدأ العلاقات القبلية والعشائرية والطائفية والعلاقات القديمة ، بينما كان الشيخ واسرته يعيشون بعقليتهم السابقة ، ولا يريدون لعجلة الزمن ان تتحرك الى الامام في الميدان الاجتماعي والسياسي • وكان المسؤولون البريطانيون يراقبون عن كثب ، التحركات الشعبية وتصرفات بلكريف ويوجهون ادواتهم في البلاد • في الوقت ذاته كانوا ينظرون بقلق الى الحركة الوطنية والخطر الذي تمثله - رغم كونها اصلاحية ، وقد عبروا اكثر من مرة عن انحيازهم التام الى جانب الاسرة الحاكمة واستعدادهم للتدخل لحمايتها عندما تقع اية اضطرابات ، ولم يترددوا في انزال قواتهم العسكرية عندما تحركت الجماهير في نهاية ١٩٥٦

القوى الطبقية ومواقفها من حركة الاصلاح :

مع بداية العقد الخامس من هذا القرن ، وصلت الامور الى مرحلة عالية من النضج قياسا بالسنوات التي سبقته ، واشتدت الصراعات الطبقية والمطالب التي رفعتها الطبقات الشعبية بأساليب مختلفة من خلال الصحافة والاندية والتذمر الشعبي في المدينة والريف •

وكان واضحا للعيان ان العدو الاساسي الذي يقف عقبة في وجه المطالب الشعبية والاصلاحات المطلوبة هو الاستعمار البريطاني وحليفه المحلي - الاسرة الحاكمة ••• ولا بد من خوض النضال ضد هذا العدو لاجباره على ادخال الاصلاحات المطلوبة في البلاد •

لقد كان هدف التحرر واخراج الوجود البريطاني هدفا استراتيجيا للجماهير الشعبية ، لكن القيادات البرجوازية التجارية لم تكن قادرة على ترجمة هذا الهدف ورفع الشعارات الصحيحة لتعبئة الجماهير ضد المستعمر ، بل اعلنت بوضوح ان هدفها الاساسي هو الاصلاح تحت الراية البريطانية ، وانه لا يمكن الحديث عن اخراج الوجود البريطاني في ذلك الوقت ، وكنتيجة لا بد من التركيز على المطالب الاصلاحية •

كانت الطبقة الوسطى من اكثر الطبقات الشعبية تذمرا من الوضع انذاك ، فقد كانت مصالحها تصطدم مع القوانين والاطر الادارية والقضائية التي اعتمدها بلكريف • ورأت في الامتيازات التي يحصل عليها الشيوخ مصدرا للثروة الوطنية ، ولكنها لم تكن قادرة على فتح النار بقسوة على الحاكم ، بل ركزت نيرانها على المستشار البريطاني ، واعتبرته مصدر المصائب التي لحقت بالبلاد ، ولم يكن تركيزها عليه كرمز للسيطرة البريطانية ، بل كشخص يمارس اساليب ديكتاتورية ، ويجب استبداله •

طرحت الطبقة الوسطى مطالب الاصلاح الاداري والسياسي في البلاد ، معبرة بذلك عن مصالحها الحقيقية وطموحها للمشاركة في السلطة التشريعية ، وضرورة الانتقال من السلطة المشيخية الى « سلطة الشعب » حسب الشعارات التي استقتها من مثيلاتها العربيات • فقد تفاعلت هذه الطبقة مع الاحداث العربية ، سواء الهزيمة العربية في فلسطين واقامة قاعدة صهيونية ، او الثورة المصرية عام ١٩٥٢ والصدام الناصري مع الاستعمار البريطاني بعد ذلك • وكان رجالات هذه الطبقة من المتنورين الذين احتكوا بالعالم الخارجي سواء في رحلاتهم المتعددة ، كما هو الحال مع الباكر ، او في سني دراستهم في الهند ، لذلك تفاعلت هذه العناصر مع الافكار القومية ، وشكلت عامل دفع للعديد من رجالات الهيئة بعد ذلك ، كما لعبت دورها في فرز العناصر داخل الهيئة حيث لم يأت عام ١٩٥٦ ، الا وكل زعيم يطلق اتهاماته على الاخر •

ان استعداد الطبقة الوسطى لقيادة النضال الوطني في تلك المرحلة ينبع من اصطدام مصالحها مع الاسرة الحاكمة ومع المستشار البريطاني، وكانت فئاتها العليا مستعدة للنضال الى حد الاضراب السلمي ، وعدم التورط ابعد من ذلك ، بينما كانت فئاتها الدنيا مستعدة للاضرابات العنيفة واطلاق الشعارات النارية والبيانات الحماسية والسرية ، والى استخدام العنف لاجبار السلطة على الاستجابة للمطالب الوطنية •

كانت فئاتها العليا حلقة الوصل مع المعارضة القديمة من اعيان البلاد ، ومع البرجوازية التجارية الكبيرة المتذمرة من سياسة بلكريف ، والتي لا يتجاوز تذمرها حد التبرع بالمال المحدود وبشكل سري للغاية خوفا من افتضاح امرها ، وتهديد مصالحها التجارية ••• هذه البرجوازية الكبيرة قد ارادت استخدام الحركة للضغط على الحكومة لتحصل على المزيد من الامتيازات • لكن قيادة الطبقة الوسطى لم تكن تعرف حدود التعامل مع هذه الطبقة الطفيلية انذاك ، ووقعت في اشكالات مضحكة تحدث عنها عبدالرحمن الباكر باستفاضة بعد ذلك •

وحيث كانت المطالب الاصلاحية تعبر عن مصالح الطبقة الوسطى بالدرجة الاساسية ، وباتت ضرورية ، امام استفحال التناقض بين القوى الاجتماعية الجديدة وبين العلاقات والاشكال السياسية والادارية البالية ، فقد اعتبرت هذه المطالب ، الاهداف التي تناضل من اجلها كل الجماهير • وكان ذلك صحيحا الى درجة كبيرة ، فقد شكل مطلب طرد المستشار البريطاني مطلبا جماهيريا عاما لان الجميع تضرر من وجوده ، وبات يمثل الطائفية والاحتكارات والاستعمار البريطاني والاستبداد والتخلف •

وكان مطلب المجلس التشريعي مطلبا وطنيا وديمقراطيا ضروريا ، فقد بات من الضروري امام التحولات الاقتصادية والاجتماعية العميقة التي تراكمت على امتداد الثلاثين السنة الماضية ، اجراء اصلاحات سياسية ، تعطي الطبقة الوسطى القدرة على المشاركة في صنع القرارات السياسية للبلاد .

اما الفئات الدنيا من البرجوازية الوسطى ، فقد كانت قريبة من اوضاع العمال والفئات المسحوقة ، والساخطة في المجتمع ، وكانت تتجاوب بشدة مع الافكار الثورية المعادية للانكليز ، والتي كانت تطلقها الاذاعات المصرية انذاك . ويعود سخطها الشديد ، الى وضعها الطبقي المتدهور ، والى الوعي السياسي النسبي الذي انتشر في صفوفها من جراء التعليم ، والاحداث العربية عام ١٩٤٨ ، ١٩٥٢ ، والتي وجدت صدى واسعا في صفوفها .

لقد كانت طموحات البرجوازيه المحلية تدور في مشاريع خدماتية ، استهلاكية : براد وطني ، بنك وطني ، شركة لتنزيل البضائع من اكبر من ذلك . ولا يعود ذلك الى صغر حجم البلاد وبالتالي السوق فقط ، بل الى كون القوى الاقتصادية المهيمنة الكبرى ترتكز على الوجود الاستعماري وعلى قدراتها الكبيرة في السيطرة على الثروات والسوق بالاضافة الى الامكانيات التكنيكية المتوفرة لديها والتي يحتاج اليها اي مشروع صناعي كبير .

هذه الوضعية التي عاشتها الطبقة الوسطى ، عكست نفسها على قدرتها النضالية واستعدادها للمواجهة مع العدو الطبقي - المحلي والاجنبي . فالطبقه التي تعيش من جراء تقديم الخدمات ، والتي لا تملك الطموح لتلعب الدور التاريخي على الصعيد الاقتصادي ، سيكون دورها السياسي انعكاسا لواقعها الطبقي ، وستكون مستعدة للمساومات والتنازلات بمقدار استعداد الطرف الاخر للمرونة مع هذه الفئة وتلبية بعض مطالبها .

غير ان الوضعية تختلف الى درجة كبيرة بالنسبة للطبقة العاملة ، التي تركزت اساسا في المنشأة النفطية الوحيدة والتي ضمت الالاف من العمال بمختلف طوائفهم وقومياتهم ، وكانوا يواجهون ، ليس فقط الوسيط المحلي الذي اثرى على حسابهم ، وانما الاميركان والبريطانيين الذين ينهبون النفط وفائض قوة عمل العمال .

لقد اكتشفوا من خلال نضالاتهم المطلبية ، والاضرابات التي خاضوها خلال الحرب العالمية الثانية وبعدها ، قوتهم الحقيقية ، وقدرتهم على التأثير على مصالح جميع الاطراف في البلاد ، وبالدرجة الاساسية الاحتكارات والاسرة الحاكمة . وقد اطلقت السلطات البريطانية سيلا من التهديدات على العمال خلال اضرابهم عام ١٩٤٣ واتهمتهم بانهم يلعبون دورا تخريبيا ضد الحلفاء الذين يحتاجون الى نفط البحرين بدرجة كبيرة لتحقيق الانتصارات في جنوب شرق اسيا .

كما اكتشفوا امكانياتهم الكبيرة من خلال الالاف من العمال الذين هاجروا الى السعودية وعملوا في التنقيب ومد انابيب النفط عبر الصحراء الى ساحل البحر الابيض المتوسط . وتيقنوا جيدا ان سياسة الشركة تنبع من المخطط الاستعماري في حرمان العمال المحليين من معرفة اسرار الصناعة النفطية .

ومن خلال العمل المشترك ، زالت الحواجز الطائفية التي شيدها المجتمع القديم وغذاها المستعمر واستفادت منها الاسرة الحاكمة ، وتلاحم العمال لتحقيق اهدافهم المشتركة التي لا يمكن لعمال طائفة ما ان يحققوها لوحدهم .

ورغم هذا الدور الكبير الذي لعبه العمال ، الا ان غالبيتهم لا زالت من العمال الغير مهرة ، وكان الجهل يسيطر على قطاعات واسعة من صفوفهم ، في الوقت الذي يشكلون نسبة صغيرة من السكان ، وشكلت العناصر العمالية الواعية نسبة محدودة من المتعلمين والمتنورين الذين لا يتزعمون حركة الاصلاح .

لم يكن هناك اختلاف في المصالح بين العمال والطبقة الوسطى ، فالعمال كانوا يواجهون شركة النفط الاميركية ، ويشكون من الادارة البريطانية ممثلة في بلكريف ، ومن اجهزة القمع الاجنبية (الشرطة والجيش : البلوش والانكليز) وهم لا يزالون في مرحلة المطالب الاقتصادية ، فلم يتبلور بعد في صفوفهم مطالبهم السياسية المستقلة ، ولم يكن هناك تناقض بين المطالب البرجوازية الاصلاحية ، وبين مطالبهم الاقتصادية العادلة ، بل كانت المطالب البرجوازية الاصلاحية خطوة الى الامام اذا ما قيست مع الحكم الفردي - العشائري - الاستبدادي - الطائفي .

لم يكن العمال المحليين يعانون من اضطهاد برجوازيتهم (اذا استثنينا دور المقاولين الذين يلعبون دور الوسيط بكل بشاعة هذا الدور) كما كان الحال في البلدان الاوروبية في القرن التاسع عشر عندما كانت البرجوازية الصاعدة تجر وراءها الطبقة العاملة في صدامها التاريخي ضد الاقطاع وبقايا المجتمع القديم ، وكان الفرز الطبيعي يحتاج الى بعض الوقت ليتبلور الصراع بين البروليتاريا والبرجوازية . ان هذه الوضعية لا نجد لها شبيها في البحرين او الامارات الاخرى ، فالاحتكارات التي هي التطور الموضوعي للرأسمالية الغربية هي التي تسرق قوة عمل العمال ، وتنهب خيرات الشعوب بأكملها . انها تمارس الاستغلال الطبقي على مجموع الطبقات في البلدان المتخلفة ، وتشرك معها شريحة صغيرة من الطبقات الطفيلية (الاسر العشائرية ، الاقطاعيين ، الكومبرادور ، الملاكين العقاريين) . ولذلك يرتبط النضال الطبقي ضد الطبقة المستغلة بالنضال ضد الاحتكارات الذي هو بالضرورة نضال ضد الاستعمار .

ان المطالبة بزيادة الاجور والتدريب وتحسين ظروف العمل وغيرها من المطالب الاقتصادية ، كانت موجهة ضد الاحتكار النفطي (بابكو) ولم تكن موجهة ضد البرجوازية البحرانية (رغم الدور القذر الذي لعبه حسين يتيم في المشاركة بنهب جزء من قوة عمل العمال المحليين) ومع تطور النضال الاقتصادي وجد عمالنا ان بلكريف يقف الى جانب الشركة الاحتكارية ، وان المعتمد البريطاني يرعي ويزبد من جراء الاضرابات العمالية التي تؤثر على العمليات الحربية للحلفاء ... واكتشفوا ان هذه الشركة هي رمز الاستعمار ، وان نضالهم الاقتصادي لا يمكن ان ينفصم عن النضال الوطني ضد المستعمر والاسرة الحاكمة ... ووجدوا انفسهم تحت قيادة الطبقة الوسطى التي رفعت شعاراتها السياسية الاصلاحية التي عبرت عن بعض المهمات المرحلية انذاك .

ولم يكن الفلاحون والحرفيون والفئات المسحوقة الاخرى راضية عن اوضاعها التحررية ، ولا عن سياسات السلطة تجاهها ، وقد تفاعل الحقد الطبقي مع الحقد الطائفي ليصب في مجرى واحد (في معظم الاوقات ، رغم الاحداث الطائفية الهامشية التي استفادت منها السلطات الاستعمارية) ضد الاسرة الحاكمة والانكليز . وكان المطلوب ، مناسبة تتجمع عندها هذه القوى الساخطة لتبدأ مسيرة المعارضة ضد النظام ، ومن اجل الاصلاح الاداري والسياسي . وكانت مناسبة عاشورا وقيام احد افراد الاسرة الحاكمة دعيج بن حمد باختراق الموكب الديني ، وتصاعد الاجواء الطائفية فرصة لقوى المعارضة لتحويلها الى بداية النهوض الواسع الوطني الاصلاحي .

هوامش

---

١ - قضايا التغيير السياسي والاجتماعي في البحرين - الرميحي - ص ٨٩.
٢ - المصدر السابق - ص ٨٩ .
٣ - المصدر السابق - ص ١٢١ .
٤ - المصدر السابق - ص ١٣٣ .
٥ - المصدر السابق - ص ١٣٧ .
٦ - القافلة الصادرة بتاريخ ١ - ٥ - ١٩٥٣ .
٧ - من البحرين الى المنفى - الباكر - ص ٢٤٣ .
٨ - المصدر السابق - ص٢٤٤ .
٩ - المصدر السابق - ص ٢٤٤ .
١٠ - المصدر السابق - ص ٧٣ .
١١ - مذكرات بلكريف - ص ١١٢ .
١٢ - قضايا .. - الرميحي - ص ١١٣ .
١٣ - قضايا ... - الرميحي - ص ٢٩٨ .
١٤ - من البحرين الى المنفى-الباكر - ص ٨١ .



الأمن.. والعلاقات الثنائية.. عنوان الزيارات السعودية للبحرين

في الشهر الماضي ، قام وزير الداخلية السعودية بزيارات امنية لدول الخليج - من الكويت الى مسقط - واستغرقت زيارته للبحرين اربعة ايام كانت حافلة باللقاءات مع كبار المسئولين في وزارة الداخلية البحرانية ، وفي ختام الزيارة ، وقع الطرفان اتفاقية امنية مشتركة لتبادل المعلومات الامنية والتنسيق التام لمكافحة الحركة التحررية في كلا البلدين .

وتكتسب هذه الزيارة اهمية خاصة في الظروف الحالية التي تمر بها البحرين خاصة ، والخليج عامة ، وقبل مؤتمر مسقط على وجه التحديد ، فقد اوضحت هذه الزيارة للبحرين ودول الخليج الاخرى ، الشكل المناسب الذي تريده السعودية للمسألة الامنية في الظرف الراهن .. والطريقة المثلى التي تتصورها لتحقيق هذا الامن .

فقد اكد المسئولون السعوديون بان الامن مستتب في الخليج .. وان الاشاعات التي تتحدث عن عدم استقرار المنطقة مشبوهة وتهدف الى بسط النفوذ .. وهم في ذلك يغمزون من قناة ايران .. ولكي يترجموا طريقتهم في المسألة الامنية ، فقد اكد نايف وكبار المسئولين السعوديين بأن افضل طريقة في الوقت الحاضر هي الاتفاقيات الثنائية بين دول المنطقة .

ان هذه الطريقة تعني ان ترتبط كل دويلة في الخليج بالرياض مباشرة عبر اتفاقيات سياسية واقتصادية وعسكرية وامنية وثقافية ، وتطوير هذه العلاقات الى حد اعتبار هذه الدويلات ملحقات بالرجعية السعودية .

وخلال السنوات الماضية وخاصة منذ ١٩٧٤ ، قفزت العلاقات البحرانية السعودية خطوات كبيرة في جميع الميادين .. فمن جهة ، ارادت السعودية احكام قبضتها على الاوضاع الداخلية البحرانية . ومن جهة اخرى ، ارادت الرجعية البحرانية الحصول على المزيد من الاموال لحل المشاكل المستعصية التي تواجهها ، ولزيادة ثرواتها المالية ، ولم تبخل السعودية بالمال ، كما لم تبخل البحرين بأي طلب تقدمت به السعودية !!

وجاءت زيارة نايف الاخيرة الى دويلات الخليج ليبحث بشكل اساسي تطوير وتعميق العلاقات الامنية ، وكان السعودية تقول بأن مؤتمر مسقط الذي سيبحث مسألة الامن ، سيجد نفسه امام وقائع ملموسة يمكن الانطلاق منها .. وهي الاتفاقيات الامنية الثنائية بين السعودية والدويلات الاخرى ، وبالتالي يمكن النظر الى الموضوع الامني من حيث الامن العربي والايراني وليس امن الدويلات والسعودية وايران على قدم المساواة .

اما المسألة الهامة التي يجدر الوقوف عندها ، فهي التصريحات التي ادلى بها نايف والتي عبر عن الوسيلة الناجحة التي تتصورها السعودية لحل المشكلة الامنية . فقد عبر نايف عن العلاقات الامنية بين البحرين والسعودية بقوله : « ان تلك العلاقات ستزداد قوة وعمقا على مدى الايام لتكون ذات فعالية اكثر سواء على صعيد الامن المشترك او على صعيد امن المنطقة بوجه عام . ويبدو ان للامير السعودي - والمستشارين الامريكان - وجهة نظر جديرة بالمناقشة في طريقة مكافحة الحركة التحررية حيث يقول : « .. ومن وجهة نظري فأن خير السبل للحفاظ على ذلك الامن هو التمسك بالعقيدة الاسلامية السمحاء ، والعمل الجاد الدؤوب لتحكيمها والعمل بها والوقوف

؟

بالتعاون الوثيق بين شرية برون اندروت الاميركية والتي كان لها صولات وجولات مع العمال منذ ان وطأت اقدامها البحرين وللوقت الحاضر ومع الشركة المحلية المدعاة (شركة اوال) وبالتنسيق مع كبار المسؤولين في وزارة العمل ... يصرف العمال دون اية تعويضات من قبل المقاولين المحتالين .

الاميركان مهتمون بأوضاع البحرين

وصف احد كبار المسؤولين الاميركان ، السفير الجديد في البحرين على انه احد اقدر رجالات وزارة الخارجية .

وكانت الولايات المتحدة قد عينت سفيرا جديدا لها في البحرين هو المستر وات كلايفيروس خلفا للمستر توينام ، وقد وصل الى البحرين يوم ٢٠ اكتوبر الماضي .

ويبدي الاميركان اهتماما خاصا بالبحرين حيث بها قيادة القوى البحرية العامله في الشرق الاوسط والمرابطه في قاعدة الجفير ، كما انها احد المراكز الهامة لرجال الاستخبارات الاميركية في الخليج وتنظر بقلق الى النمو المتعاظم للحركة الوطنية ، وسيكون للسفير الاميركي دوره في اسداء النصائح لحكومة البحرين لكيفية معالجة هذه المشكلة المستعصية .. وكان اول الغيث هذه الحملات الجديدة .

بحزم ويقظة اما ماالتيارات والمبادىء الضالة والمضللة ايا كان مصدرها وشكلها .. ان حماية المنطقة من الافكار المخربة لا تتم بالاجراءات الامنية فحسب ، بل لا بد ان يواكب ذلك ويلازمه توعيه اسلامية شاملة يمكن نشرها بوسائل الاعلام الحديثة » الاضواء البحرانية ٤-١٠-٧٦ .

هل يمكننا ان نسأل : من هم الذين لا يتمسكون بالدين .. الطغاة ، الذين تفوح رائحة فضائحهم في العالم اجمع .. من حفلات القمار التي يصرفون فيها الملايين دون حساب ، الى المدن التي لا يدخل الدين من ابوابها .. اما الطبقات الشعبية المسحوقة ، فأنها تعاني الامرين من الاضطهاد الطبقي من قبل الاحتكارات ، والطبقات المستغلة المحلية ، ولا تتردد عن التمسك بالقيم الاخلاقية والمثل العليا ، وتؤدي كافة واجباتها الدينية ، وبمجرد ان تطالب بحقوقها حتى يبرز لها الجلاد ليشرع السوط في وجهها ، ويبرز القاضي ودعاة الامر بالمعروف ليصبوا في اذانها احاديث طويلة عن طاعه ولاة الامر .. دون ان يوصوا ولاة الامر بالعدل بين المواطنين !

ومن اين تأتي الافكار المستوردة .. اذا كان في البلاد الالاف من الامريكان : الذين ينشرون الدعارة وتعاطي المخدرات .. ويعقدون الصفقات الضخمة مع كبار المسئولين في المنطقة لتخريب كافة القيم والمثل الانسانية لينشروا شريعة الغاب التي يسيرون عليها .

لقد شهدت هذه المنطقة على امتداد تاريخه الطويل ، العشرات من الثورات الدموية بين الطبقات الشعبية وبين الطغاة والجلادين .. وحيث كان من الصعب اتهام الثوار باستيراد الافكار انذاك ، فقد كان الالحاد والزندقة هي التهمة المفضلة لدى اولئك الطغاة على كل المنادين بالعدالة .

اما ان نعتبر الان مصدر الشرور هي الافكار المستوردة : فذلك خطأ جسيم للغاية ، ويؤدي الى عواقب ليست على الاطلاق لصالح شعب المنطقة وتقدمها .. ان كافه الشرور تصدر عن الظلم الاجتماعي .. عن التفاوت الهائل بين الفقراء والاغنياء .. عن السيطرة الامريكية على بلادنا وعن سيرا الحكام في ركاب الامريكان .

لكن نايف لا يتحدث عن العدالة .. بل يتحدث عن الوسيلتين الاساسيتين لمواجهة الحركة التحررية في الخليج .. القمع والتضليل باسم الدين والدين براء من هؤلاء الطغاة .. « ان حمايه المنطقة لا تتم بالاجراءات الامنية فحسب ، بل لا بد ان يواكب ... » هذه هي النظرية الامريكية التي ادركت ان بامكانها ان تستثمر وتتلاعب بالاديان السماوية لمصلحتها ومصلحة شركائها الامبرياليين والرجعيين في عموم المنطقة .. فيجب ان يكون الجلاد جاهزا باستمرار .. ويجب ان يكون « الاخوان » مستعدين باستمرار لنشر السموم الامريكية تحت ستار الدين.

وحيث ان السياسة السعودية سياسة عملية .. وتريد تحقيق مكاسب سريعة وعميقة لها في وجه المنافسة الايرانية ، فقد ارسلت الكثير من المدرسين الى البحرين .. واتفقت مع الحكومة البحرانية على ادخال تعديلات واسعة على المناهج الدراسية لتطابق المناهج السعودية تدريجيا .. وفي الوقت نفسه لم تتردد عن ارسال قواتها وخبراءها العسكريين الى البحرين .. وقد افادت وكالات الانباء ان وفدا عسكريا سعوديا قد توجه الى البحرين يوم السبت ١١-١٢ ، وان ممهته مناقشة الحاله الامنية وتلبية احتياجات البحرين امام الاوضاع المتوترة فيها .

هكذا تبرز بوضوح نتائج زيارة نايف .. وتتبلور اطروحات السعودية الامنية ، ووجهات الاتفاق بينها وبين حلفائها الاخرين .. فقد يختلفون على كل الامور ، لكنهم يتفقون على ضرورة سحق الحركة التحررية في الخليج .. وعدم السماح للجماهير بأن تقول كلمتها .. فهم يختلفون عندما تكون الجماهير صامته .. لكنهم سرعان ما يؤيدون خطوات بعضهم البعض .. اذا واجهت الحركة الثورية في هذه المنطقة .

ان الحركة الثورية في عموم المنطقة مطالبة ان تدرك سلبيات وايجابيات الترابط الكبير الذي يجري في عموم المنطقة .. ولا تترك المجال مفتوحا للطغاة المستبدين فقط ينسقول كما يشاءون ، ويخططون كما يريدون .. بل لا بد ان يفرز التضامن الرجعي ، نقيضه الثوري .

○

إلى اين؟ الإنفتاح على البنوك...

في منتصف الشهر الماضي ، اعلن مدير عام مؤسسة نقد البحرين ، السيد الن مور ، بأن عشرة بنوك عالميه جديدة ستفتح لها فروعا اقليمية في البحرين .. وستكون من ضمن المجموعة العامله بما يعرف بالنظام المصرفي الخارجي (اوف شو اوبريشن) .
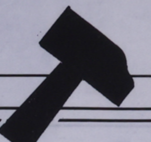
وهذا النظام الذي تبنته حكومة البحرين يهدف الى ترغيب المصارف العالميه باعتبار البحرين مركزا ماليا عالميا .. تحصل فيها على امتيازات وتسهيلات غير محدودة .. حيث لا تفرض عليها ضرائب دخل .. ومن حقها ان تتعامل مع الحكومات والشركات الكبرى في المنطقة ، دون ايه رقابة وليست مطالبة بتوظيف اي من رساميلها داخل البحرين ... بل مهمتها الاساسية امتصاص عائدات النفط وسحبها الى البنوك العالمية في اوروبا واميركا.

وماذا تستفيد البحرين من هذا النظام .. ومن هي الطبقات الاساسية المستفيدة منه ؟ .. ان هذه العملية تجعل الاقتصاد الوطني يرتبط اكثر فأكثر بعجلة الاحتكارات المالية العالمية ... وضعيف الصلة بكافة المشاريع التوحيدية التي تجري في المنطقة الى الدرجة التي تقف حكومة البحرين ضد انشاء نقد موحد لمنطقة الخليج لان ذلك مضر لتوجهاتها الانفتاحية المشبوهة .. ولا يستفيد من هذا التوجه الاقتصادي السيء عدا الطواغيت الماليين الاجانب ، وحفنة صغيرة من العقاريين الذين يستفيدون من وجود الموظفين الاجانب .. ومن ايجار عمارة البنك !!

ان هذه السياسة قد اثارت السخط الشديد في اوساط واسعة .. وقد اكدت حتى البرجوازية التجارية التي تطمح الى المزيد من الثروة خطر هذا التوجه عليها ، ودعت الى الكف عن هذه السياسة ، وقد عبرت جريدة «الاضواء» الاسبوعية في عدة مقالات عن وجهة نظر هؤلاء التجار حيث كتبت قائلة « لسنا نرى الحكمة من وراء السماح لهذا السيل من البنوك الاجنبية بفتح فروع لها في البحرين حتى لو كانت هذه الفروع (اوف شور) ... اننا مع استقطاب الرساميل الاجنبية ، وتشجيعها على الاستثمار في البحرين ، ولكن الرساميل المطلوبة هي تلك التي تنشىء المصانع ، وتباشر فتح فروع انتاجية لمصنوعاتها ... ولو ان هذه البنوك قد الزمت بأن تستخدم جزءا من استثماراتها ، مهما كان ضئيلا ، في الاقتصاد الوطني ، لرحبنا مهللين بقدومها ، ولكن وجود مراكزها هنا ، واستثماراتها وراء البحار ، او لا نملك التشجيع على الاستمرار فيه . خصوصا وان سياسة الانفتاح مع هذه البنوك لم يواكبها انفتاح على تأسيس البنوك الوطنية التي نحن في اشد الحاجة اليها امام هذا السيل من البنوك الاجنبية » « الاضواء » ٧٦/١١/١٢ .

اما الطبقات الشعبية ، فانها ساخطة اكثر من هذه السياسة ، فبالاضافة الى رهن الاقتصاد الوطني ، وجعله ملحقا لهذه البنوك، فان الازمات الاجتماعية تتضاعف من جراء هذه السياسة سواء في السكن او الاسعار او الخدمات الاخرى .

واذا كانت سائر الطبقات والفئات الاجتماعية ترى خطورة هذا التوجه الاقتصادي فان الحكومة التي تضرب بعرض الحائط مصالح كل هذه الفئات الاجتماعية الواسعة ، قد ربطت نفسها نهائيا بعجلة الاحتكارات والبنوك الاجنبية ، وقدمت البلاد على طبق من ذهب لسائر الامبرياليين .



قانون تشغيل الأجانب سلاح جديد ضد العمال

الطبقة العاملة مطالبة بمعرفة آفاق القانون التآمرية

وزارة العمل والشؤون الاجتماعية مستمرة في تنفيذ مخطط تكبيل الطبقه العامله في البحرين ، ووضع كافة العراقيل التي تحول دون نموها وتطورها وزرع الالغام في طريق وحدتها • ومن اخر التشريعات التي خرجت بها تلك الوزارة ، ومن اجل تحقيق هذه الاهداف الدنيئة كان قانون المخالفات المتعلقه باستخدام من اطلقت عليهم بالعمال « الاجانب » •

فبموجب ذلك القانون بات محرما على كل « اجنبي » العمل دون الحصول على ترخيص خاص من الوزارة ، كما اصبح ارباب العمل والمقاولين مطالبين باستخراج تصاريح مماثلة تتيح لهم استخدام وتشغيل مثل اولئك العمال •وتقضي احدى مواد القانون بضرورة اضغاط ارباب العمل بسجلات تحوي قوائم باسم العمال ، عليهم تقديمها بشكل دوري للوزارة ، او متى ما طلبت هي ذلك • وقد شكلت الوزارة لجانا للمراقبة والتفتيش مهمتها التأكد من تطبيق كافة مواد القانون •

في شكله الخارجي يبدو وكأنه سن من اجل الطبقة العاملة البحرانية ولحمايتها من استغلال المقاول والاحتكارات ، ومساعداتها للوقوف ضد منافسة « العامل الاجنبي » لكنه في حقيقته يعري تواطؤ الوزارة مع الاحتكارات ، ويكشف مخططاتها ضد الطبقة العاملة في سبيل الوصول الى النتائج التالية :

● تفتيت وحدة الطبقة العاملة :

منذ اواسط الثلاثينات وقفت الجماهير البحرانية ومن ضمنها الطبقة العاملة التي كانت حينذاك في طورها الجنيني ،رفعت مطلب حقها في تأسيس منظماتها النقابية والشعبية التي تؤطر نضالاتها وتدافع عن حقوقها • وفشلت العديد من مخططات النظام الترقيعية في حرف تلك المسيرة المطلبية عن طريقها الصحيح • وبالقدر الذي يزداد الاضطهاد والسلب ضد الطبقة العاملة ، بالقدر الذي تتبلور فيه مطالبها ، ويزداد تشبثها بضرورة تحقيق تلك الاهداف •

وفي الخمس سنوات المنصرمة خاضت الطبقة العاملة في البحرين نضالات واسعة ومتصاعدة في سبيل هذا المطلب توجته بتشكيل اللجنة التأسيسية لاتحاد العمال ، التي ادركت السلطة خطورة استمرارها ونموها في اوساط العمال ، فوجهت اليها ضربة من خلال حملة اعتقالات واسعة في صفوف عناصرها ، وبالذات رأسها القيادي الا ان اللجنة المدعومة بنضالات الجماهير العمالية اصرت على الاستمرار ،واستطاعت ان تواجه الضربة وتعيد بناء صفوفها وتشن نضالاتها ضمن هياكل واشكال من نمط جديد •

وهكذا اسقط في يد السلطة عندما وجدت نفسها من جديد مواجهة بذات المطلب الذي حاولت القفز من فوقه • فما كان لها الا التلويح بورقة اغراءات من نمط جديد عبرت عنها تلك التشريعات الزائفة التي فشلت هي الاخرى في تضليل العمال المدركين اكثر من غيرهم المدلولات الحقيقية لها ومن ثم فليس لديهم اي استعداد للخوض في معارك جانبية تضعف او تحد من تصاعد نضالاتهم نحو الهدف الاساسي وهو حقها في تشكيل مؤسساتها النقابية •

● الهاء الطبقة العاملة في معارك جانبية :

اعرت سياسة « الانفتاح » الاقتصادي ، وما واكبها من تشريعات للاحتكارات الاجنبية بتوسيع دائرة استثماراتها في البحرين بوتيرة اسرع منها في سائر الامارات والدول الخليجية الاخرى،استدعت استيراد اعداد هائلة من القوى العاملة • بالقدر الذي تدفقت فيه الرساميل الاجنبية ، توافدت فيه اليد العاملة الخارجية • جرى ذلك في وقت كانت السلطة تشن فيه حملاتها القمعية ضد الطبقة العاملة البحرانية سواء من خلال رفضها للاعتراف بحق العمال في تشكيل مؤسساتهم النقابية او موجات الاعتقالات المستمرة المتكررة في اوساطهم • كل ذلك من اجل تدجين الطبقة العاملة وارغامها على القبول « بالامر الواقع » او ارغامها تحت وطأة الملاحقات الى الهجرة بحثا عن الرزق في الخارج • مما يؤدي - بالضرررة - الى خلخلة الطبقة العاملة في البحرين وارباك مسيرتها•

الا ان تشبث العامل البحراني بأرضه ،واصراره على تحمل تبعات ونتائج النضالات التي يخوضها وكذلك سياسة الاضطهاد والاستغلال التي مورست بحق العمال « الاجانب » ادت الى توثيق العلاقات، وتعزيز الروابط بين العمال البحارنة والاجانب وجاءت المعارك التي خاضوها بشكل مشترك لتؤكد فشل النظام في هذا المخطط ، وشعوره بضرورة مراجعة حساباته في هذا الشان •

● صرف الانظار عن قانون العمل الرجعي :

اثار قانون العمل الاخير موجة سخط وتذمر واسعة في اوساط الطبقة العاملة ، خشيت الوزارة من نتائجها ، واكتشفت ان طريق تنفيذ مواد القانون ليست معبدة كما توقعتها ، ووجدت نفسها مرغمة على تقديم بعض التنازلات ،عملت جهدها لكي تنحصر في اطار العمال المحليين ، لكي « توهمهم » بأن القانون ليس موجها ضدهم ، وان هناك مجالا للاستفادة منه متى ما ارادوا تفهم ذلك • ومن هنا يأتي سن قانون المخالفات الذي لا يعدو كونه محاولة « لرشوة » العمال المحليين للتخلي عن تلاحمهم الطبقي مع اخوتهم من العمال الاجانب • وكانت حسابات الوزارة ان يقابل قانون المخالفات بكل ترحاب من العمال البحارنة ، لكنها وجدت ان رياح الروابط الطبقية لا تسير حسب مشيئة الربان السلطوي •

● التنصل من مسؤولية البطالة :

على الرغم من كون البطالة احدى الامراض المزمنة للنظام الرأسمالي ، والذي لا تزول الا

بزواله الا انها تأخذ اشكالا واحجاما متباينة بين هذا البلد او ذاك . وذلك يعود الى اختلاف الحقن المهدئة التي يلجأ اليها هذا الحكم او ذاك لتخفيف حدتها او الوقوف دون استشرائها . ومن سياسة النظام ، يتضح ان معالجة البطالة لا تأخذ حيزها المطلوب . وهو لا يلتفت اليها الا في لحظات الانفجار ، والخوف من ان يؤدي ذلك الى تهريب الرساميل الاجنبية .

ومن الجلي ان « قانون المخالفات » يسعى لابعاد مسؤولية البطالة عن النظام والصاقها بالعمال الاجانب ، ليكونوا كبش الفداء لكافة التخبطات الاقتصادية وانعدام البرمجة التي عرفها النظام العميل في البحرين .

● تعميم ادعاء البحرنة :

تعزف جميع الوزارات في هذه الايام انشودة « البحرنة » والتي هي من تأليف هندرسن ، وتلحين يوسف الشيراوي، وغناء كل وزراء «الترسو» والجالسين فوق كراسي الدرجة الثانية من المرتزقة والمنافقين . والمثل يقول « حدث العاقل بما لا يليق فان صدق فلا عقل له » وهم الان يتحدثون عن مخطط « البحرنة » ويريدون من الطبقة العاملة ان تصدق بأن المعضلة انما تكمن في المزاحمة التي تعاني منها من جراء تدفق الايدي العاملة الاجنبية التي متى ما وضعت قوانين تحد من توافدها، او بعض الاجراءات التي تنظم طرائق تشغيلها ، فان ذلك سيضمن « العمل والخبز » للجميع .

● التنسيق الامني :

ان القوائم المطلوب تقديمها لوزارة العمل ، هي نوع من الملفات التي ستوضع لكل العمال القادمين الى البحرين ، ومقارنتها مع تلك الموجودة في امارات ودول الخليج الاخرى ، ومن ثم معرفة العناصر المناضلة منها ، والتخلص منها او تسليمها الى الجهات الرجعية في تلك الدول . وهذه اول البنود التي اتفق عليها عندما جرى التحضير للتنسيق الامني بين الانظمة الرجعية في الخليج ، وهي المسأله التي لم يختلفوا عليها ، حتى عندما تعثرت مؤتمراتهم ولم يتوصلوا الى صيغ كاملة لمشروعهم الامني الذين هم بصدد اخراجه الى حيز التنفيذ .

ان السلطة ، وبالتحديد وزارة العمل والشؤون الاجتماعية وهي تندفع في تنفيذ بنود ذلك المخطط تنسى او تتناسى العديد من الحقائق التي لا بد وانها ستصطدم بها عاجلا ام آجلا . فالعمال في البحرين سواء المحليين او القادمين من الخارج يمارس ضدهم ذات الشكل من الاضطهاد ، وان بعض الفئات الذي يلقى لنسبة ضئيلة وخاصة من اوساط اولئك القادمين من الخارج لا يمكن ان يطمس معالم الاستغلال البشع الذي يمارس بحق الغالبية العظمى ، التي علمتها تجاربها ان وحدتها هي الضمان الوحيد لانتزاع مكاسبها والحيلولة دون اعطاء النظام الفرصة لتمرير مخططاته من خلال اللعب على خلافاتها القوميه او الطائفية . ومن ثم فان الاحداث كفيله بتأكيد ضرورة التوحيد واهميته . كما ان افتعال بعض المكاسب المعطاة للعمال « البحارنه » لا يمكن ان تكون البديل للمطلب الاستراتيجي لهم ، ومن ثم فهم لن يقعوا في مستنقع الاغراءات المتواضعة لكي يضحوا بالاهداف الحقيقيه . كما ان مثل تلك الاجراءات لن تستطيع ان تغفر للنظام او تعفيه من المساوىء التي تحفل بها مواد قانون العمل والذي يوفر افضل الظروف للاستثمارات لكي تمارس ابشع انواع الاستغلال واكثرها بربرية . اما فيما يتعلق بقانون العمل ، فلا زالت الطبقة العاملة تواصل التعبير عن رفضها له ومن اجل الحد من فاشيته ، وتقليص مساحة الثغرات التي يستطيع ان ينفذ منها رب العمل ، وتلبي المصالح المشتركة للسلطه والقوى الطبقيه المتحالفه معها وبالنسبة للبطاله ، وارتفاع الاسعار ، وغلاء المعيشة وازمه السكن ، فليس المسؤول عنها الطبقة العامله ، ولا حتى قطاعها الاجنبي ، بالقدر التي هي محصلة طبيعيه للتدفق الهائل من الرساميل الاجنبيه وما رافقها من ازدياد ضخم في عدد الخبراء ، والمستشارين الاجانب الذين تضع السلطه على عاتقها توفير افضل الاجواء لاغرائهم بالبقاء وعدم التوجه نحو اي من الامارات او الدول الخليجية الاخرى . وضمن هذا السياق فان مسألة « البحرنة » يفترض ان تبدأ بهؤلاء الذين يتبوأون اعلى المناصب في الدولة ويرسمون سياستها . ولا يمكن القبول باستمرارهم مهما كانت المبررات التي تدعيها السلطة .

تأسيسا على كل ما سبق ، فان الطبقة العاملة في البحرين ستجد نفسها تناضل في ظروف ذات سمات جديدة ، ووسط اوضاع في غاية التعقيد ، تستدعي منها استيعابها بشكل متكامل ومن ثم رسم الخطوط الاساسية للاستمرار في مواصلة نضالاتها التي شنتها على امتداد السنوات الماضية .

ان الطبقة العاملة في البحرين مطالبة بالحذر لكي لا تنجر وراء بريق مواد القانون ، واليقظة لكي لا تقع في شباك افاقه الشوفينية ، وان تجعل نقطة انطلاقها الدفاع عن مصالح الطبقة العاملة في البحرين ، بالشكل الذي لا يتنافى والمصلحة الوطنية ، ولا يتعارض مع عمقها القومي وهذا يتطلب المعالجة الموضوعية الغير منزلقة في اوساخ النزعة الشوفينية ، والبعيدة كل البعد عن القفزات المثالية ذات الطابع « الدولي » النابعة من اجترار صيغ تناول هذه المسائل ان الصراع الطبقي لا يمكن ان يكون حقيقيا واصيلا الا عندما يكون ممزوجا بالنضال الوطني ونابعا منه . فالمصلحة الوطنية تحدد بالضرورة مواقع القوى الطبقية ، وتعين اتجاهاتها في اطار الصراعات الطبقية .

وهذه مسألة تقودنا الى التطرق الى قضية هامة هي تحديد « الاجنبي » ذلك ان العديد من المواطنين البحرانيين هم « اجانب » بالنسبة للنظام ، ونسبة هؤلاء ترتفع بشكل ملحوظ في اوساط الطبقة العاملة . فمن المعروف ان هناك المواطنين الذين مضى على معيشتهم في البحرين ما يزيد عن عشرين سنة ، ومع ذلك فهم لا يتمتعون بالجنسية البحرانية لانهم لا يمتلكون اية « وساطة » وليست لديهم علاقات تسهل لهم الحصول عليها ، في الوقت ذاته هناك الذين لم يمض عليهم في البحرين الا عدة اشهر ، وهم يحملون الجنسية البحرانية ، بالطبع الى جانب جنسيته و حتى جنسيات اخرى .

ان الطبقة العاملة تدرك هذه المخططات ، وهي من غير شك كفيلة بوضع الاسس والاشكال النضالية الملائمة للرد عليها والتصدي لها ، ومن ثم افشالها .





• النظام "التقدمي" الاثيوبي يقمع الجماهير.
• أرتريا طعم للمساعدات الخارجية.

في الثاني من نوفمبر المنصرم ، اعلنت الطغمة العسكرية في اثيوبيا رسميا عن تنفيذها حكم الاعدام في ٤٢ مناضلا كانت التهمة الموجهة اليهم انه طهم في صفوف « الحزب الثوري لشعوب اثيوبيا » ، او في جناحه العسكري المعروف باسم « الجيش الثوري لشعوب اثيوبيا ».

وبعد حوالي اسبوعين من ذلك التاريخ وبالتحديد في ١٨ نوفمبر قامت سلطة اديس ابابا باعدام ٢٧ مناضلا اخر وجهت لهم نفس التهمة .

هذه الاجراءات بالقدر الذي عبرت عن ازمة النظام ، وكشفت عن هويته القمعية ، فهي في الوقت ذاته دللت على المستوى الراقي الذي وصلت اليه الثورة الاثيوبية ، ومن الممكن النظر اليها كمؤشر هام يعكس درجة الصراع الذي وصلت اليها الاوضاع في اثيوبيا ، خاصة في ظل التعتيم الاعلامي الرجعي وايضا المبرمج الذي يمارس بحق الثوار الاثيوبيين وبالذات بعد وصول الطغمة العسكرية الى السلطة في سبتمبر ٧٤ ، بعد ان استطاعت تسلق الانتفاضة الجماهيرية التي اطاحت بحكم هيلاسيلاسي في فبراير من نفس العام. الا ان العفوية التي اتسمت بها تلك الانتفاضة من جهة ، وانعدام القيادة الثورية ادت الى انتكاسة الانتفاضة ، والى استلام العسكر لزمام السلطة . ومنذ ذلك التاريخ وجدت الجماهير الاثيوبية نفسها تناضل في ظروف جديدة ، غاية في التعقيد .

فالزمرة العسكرية بعد عملية « القضم » التي مارستها ضد سلطات هيلاسيلاسي وممتلكاته ، شرعت في وضع اسس برنامجها السياسي المكون من ١٥ بندا الا انه تمحور حول النقاط التالية :

- تنفيذ اصلاح زراعي .
- وضع حد للصراعات القبلية والدينية .
- اصلاح القضاء .
- اصلاح النظام التعليمي .
- ضمان الحقوق المتساوية لجميع الشعوب الاثيوبية

اما على صعيد السياسة الخارجية فقد حددت في عدة نقاط اساسية اهمها :

- اتباع سياسة غير منحازة .
- الالتزام بميثاق الامم المتحدة ، واحترام تعهدات إثيوبيا الدولية .
- مساعدة الشعوب المستعمرة (بفتح الميم) للحصول على استقلالها .

وكانت اهداف الاعلان عن مثل هذا البرنامج واضحة ، اذ انه في تلك الفترة كان النظام يعمل جهده من اجل امتصاص النقمة الجماهيرية والحصول على دعم مادي وتضامن معنوي من الدول الاشتراكية والانظمة الوطنية ، وضمان توقف الدعم عن الثورة الارترية الباسلة ، وعزل قوى الثورة الاثيوبية وعلى وجه الخصوص الحزب الثوري لشعوب اثيوبيا .

واعتقدت الزمرة العسكرية انها بمثل هذه الديماغوجية ستعزز اوضاعها الداخلية ، وستفك عزلتها على الصعيد الخارجي . ولذلك فهي لم تنفذ اي من تلك الالتزامات ، بل على العكس ، راحت تتراجع عنها شيئا فشيئا ، وتنفذ بدلا منها اجراءات قمعية تمثلت في مصادرة الحريات العامة ، وشن الحملات التعسفية ضد الجماهير ، فحلت الاتحاد العمالي ، وكذلك نقابة المدرسين ، ولجان المرأة ... الخ . كما اقدمت على سلسلة من الاعتقالات التي شملت قطاعات واسعة من المواطنين .

اما فيما يتعلق بالثورة الارترية . فعلى الرغم من ادعاء النظام في رغبته في الوصول الى حلها بطرق سلمية ، الا انه من البداية رفض التفاوض على اساس مبدأ تقرير المصير . واسوأ من ذلك فانه امام حلفائه الامبرياليين راح يناشدهم بارسال المزيد من الاسلحة ليتمكن من الاجهاز على الثورة ، اما مع الانظمة العربية فقد راح يغازلها برغبته في التوصل الى حل ، ورفع امامهم مظلة الشعارات الاشتراكية والتقدمية . وهكذا انخدعت العديد من القوى والانظمة الوطنية وراحت تقيم النظام على انه « وطني وتقدمي » مستندة في ذلك على بنود برامجه التي بخرتها اجراءاته الارهابية المنسجمة تماما وهوية الطغمة الطبقية . وقد كشفت معارك فبراير الماضي ضد الثورة الارترية التناقض بين طرح النظام وممارسته .

على هذا الاساس فان الاسباب التي استدعت انتفاضة فبراير ٧٤ لا زالت قائمة . بأن الاوضاع باتت اكثر الحاحا من اجل استمرار النضال وتصعيده . من هنا فقد وجد الحزب الثوري لشعوب اثيوبيا (تأسس عام ٧٢ ، ويمارس نضالاته السرية ضمن ظروف في غاية الصعوبة) نفسه مطالبا بتصعيد نضالاته وتوسيع دائرة نشاطاته ، خاصة

وانه خلال العامين المنصرمين استطاع ان يحظى بدعم الجماهير وتعاطفها معها والتفافها حول خطه السياسي، ففي اول ايار ٧٦ خرجت الطبقة العاملة في مظاهرات صاخبة تعلن عن تأييدها المطلق للحزب ، الذي يمتلك ايضا قاعدة واسعة في اوساط الفلاحين الفقراء ، وكذلك في بعض فئات البرجوازية الصغيرة مثل المدرسين . الى جانب ذلك يلتف حول الحزب بعض الضباط المتنورين والجنود ، وذلك من خلال نشرة « صوت القوات المسلحة » . وكذلك صوت الجنود المضطهدين .

وفي ٢١ اغسطس ٧٥ اعلن الحزب عن نفسه بشكل سافر من خلال برنامج الحد الادنى الذي التزم به، والذي يسعى من خلاله لتحقيق مهام مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية التي تقود بطبيعة الحال الى الاشتراكية ، وتقيم على انقاض النظام العسكري اثيوبيا الديمقراطية الشعبية . وينطلق الحزب من قاعدة ثورية في موقفه من الثورة الارترية، فهو لا يقف عند حدود دعمها او التضامن معها بل يؤكد حق الشعب الارتري في تقرير مصيره بما في ذلك حقه في الاستقلال ، اما على الصعيد العالمي فهو يرى ان الثورة الاثيوبية جزء لا يتجزأ من الثورة العالمية المناهضة للامبريالية والمكافحة ضد الاستعمار الجديد والرجعية والصهيونية .

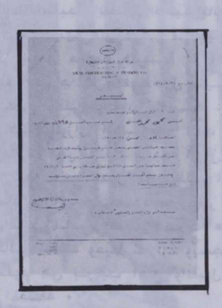
وبوصفه حزبا ثوريا فانه لا يؤمن مطلقا بأن الشعوب بامكانها استلام السلطة عبر نضالات سلمية فقط ، بل يرى ان العنف الثوري المسلح هو الطريق الى ذلك ، وان كان لا ينفي ضرورة دعم هذا العنف بكافة اشكال النضال الاخرى . من هنا فهو في الوقت الذي يمتلك جناحا عسكريا منظما يمارس الكفاح المسلح في سبيل اسقاط السلطة ، في الوقت ذاته فان الحزب لم يتردد في العمل في المؤسسات الديمقراطية والنقابية .

ومن هنا فان الحزب يسعى من اجل اقامة جبهة وطنية عريضة تضم كافة القوى والعناصر الثورية والديمقراطية ، وتحت قيادة ثورية، ويصر على موقفه المبدأي من الطغمة العسكرية التي لا يدخلها ضمن الصف الوطني ، ومن ثم يرفض التحالف او حتى التهادن معها .

وعلى الرغم من الظروف الصعبة التي تناضل فيها القوى الثورية الاثيوبية ، بحكم اجراءات القمع التي تمارسها الزمرة العسكرية بحقها ، الا ان النظام عندما فشلت اساليبه القمعية لم يجد الا معاودة الكرة من جديد ، واللجوء الى الديماغوجية ، فراح يرفع الشعارات الاشتراكية ، ويتحدث عن ضرورة الاصلاحات ، الا انه لا يمكن ، ولن يستطيع ان يخفي حقيقته ، ولعل تعيين جودلي كسفير اميركا الجديد في اثيوبيا هو في حد ذاته دليل جديد يؤكد عمق ارتباطات النظام مع الامبريالية الاميركية . فهذا السفير الجديد هو عميل مشهور للمخابرات الاميركية، ومعروف عن عدائه الشديد للقوى الثورية كما انه كان سفير اميركا في لاوس ولبنان ... الخ .

ان لاثيوبيا موقفا استراتيجيا هاما سواء على صعيد القارة الافريقية او للمنطقة المطلة والمحاذية للبحر الاحمر . واي تغيير فيها لا بد وان تكون له اثاره على كافة القوى المتصارعة في هذه المناطق . ومن هنا فان القوى الثورية العربية مطالبة بأن تعطي هذه الساحة اهميتها وان تنسج ارقى العلاقات مع القوى المناهضة فيها .

المخابرات الأردنية تدس عناصرها في المرافق الحيوية.



يتزايد الاعتماد على المخابرات الاردنية بشكل ملحوظ في البحرين . فلم يكتف النظام بتطعيم المخابرات البريطانية بالاردنيين ، بل بات يوزعهم على الدوائر والمرافق الاساسية في البلاد ، تحت تسميات ومراكز مختلفة : خبراء ، اداريين ، مستشارين ... الخ .

وحيث ان الشغل الشاغل لرجل المخابرات هو متابعة العناصر النشطه في المرفق الذي يعمل فيه ، فأن اهتمامه بالعمل الاداري أو الانتاجي ضعيف للغاية ، ويلحق اضرارا كبيرة بمصالح المواطنين .

هذا هو حال الكثير من العمال والموظفين العاملين في الدوائر الحكوميه التي يتزايد عدد « الخبراء » فيها ، وقد وصلتنا رسالة من عمال الكهرباء يشكون فيها من الوضعية السيئة التي يعيشونها مع المسئولين الاردنيين الجدد ، مما اضطرهم الى ارسال كتاب شكوى الى مدير ادارة الكهرباء ، هذا نصه :

بسم الله الرحمن الرحيم

حضرة الفاضل السيد مدير ادارة الكهرباء المحترم ،

تحية واحترام ،

نرفع الى سيادتكم هذه الرسالة راجين فيها التكرم بالنظر في المسأله المتعلقة بموضوع العمل والقائمين حقيقة بادائه ـ حيث لا يخفى على سيادتكم باننا موظفي الحسابات قد فوجئنا بالمستوى المتدني وعدم الخبرة والكفاءة لدى المسئولين الجدد في هذا القسم ، فأن ما يمارسونه الان هو التدرب على ايدينا والاستفادة من خبراتنا وليس هم الذين يقومون بتدريبنا بوصفهم خبراء مما ادى الى ابعاد ذوي الخبرة والكفاءة عن المراكز الواجب شغرها والتي عينوا فيها .

اننا في الوقت الذي ندرك ما يعنيه هذا القسم وما له من اهمية وايمانا منا بالمصلحة العامة لنتسائل عن السبب في تعيين هؤلاء لهذه المسؤوليات حسب ما جاء على لسان مدير الشئون المالية رغم ادراك الجميع بأن لا كفاءة لاي واحد فيهم تؤهله لادارة اي قسم والعكس هو الصحيح بالنسبة لنا وذلك لما نتمتع به من دراية تامة وخبرة لكل صغيرة وكبيرة تخص العمل كما اثبتنا بأننا قادرون على انجاز ما عجز عنه الخبراء

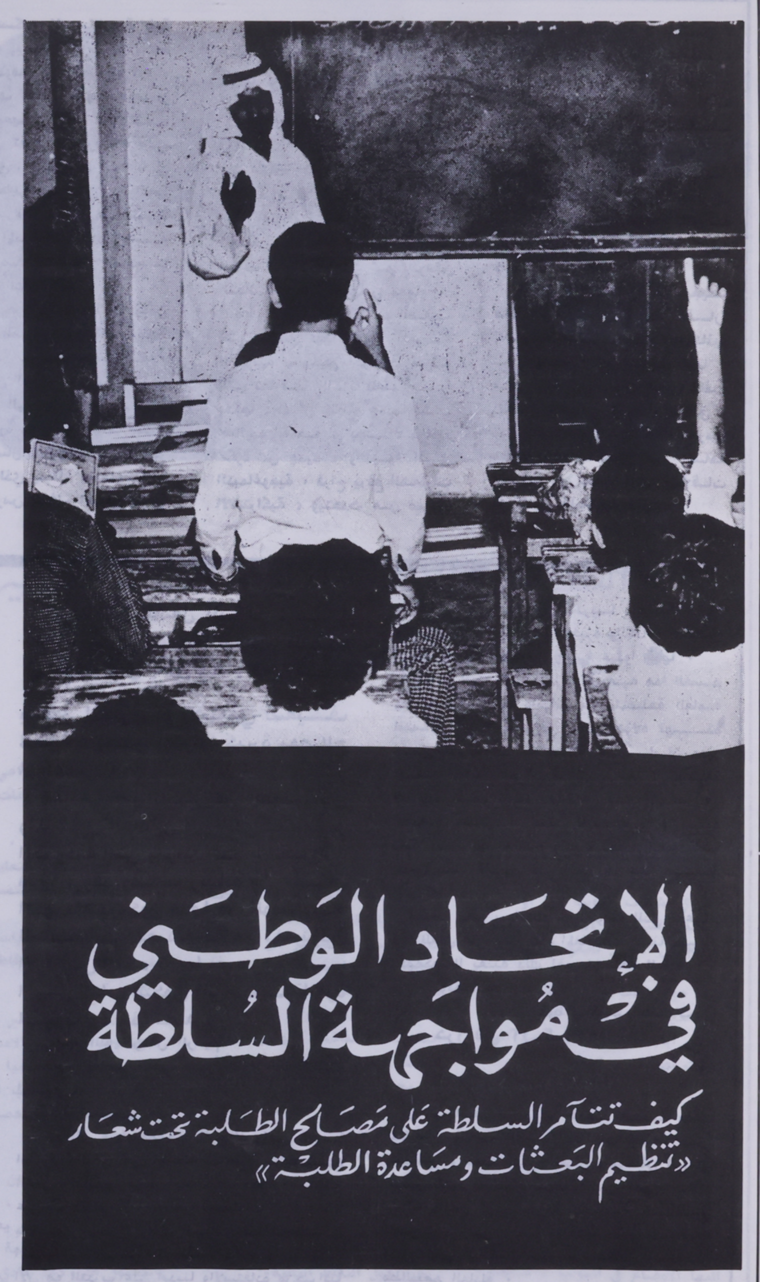
وختاما نحي سيادتكم في الوقت الذي ندعوكم فيه للعمل على وقف هذه المخالفات واملنا كبير في تفهمكم لما يعنيه ذلك لخير المصلحة العامة .

ودمتم

موظفي قسم الحسابات

حرر في ١٢-٦-١٩٧٦

ان السياسة التي تسير عليها السلطة مضرة للغاية ، وتجلب الخراب بقطاعات واسعة من الجماهير ، حيث يساق العمال والموظفين الى السجن لمجرد الاشتباه فيهم، وتتصور اجهزة السلطة ان بامكانهم لجم الحركه العماليه النشاط في البحرين .. لكن عمالنا يواجهون هذه الاساليب بالمزيد من اليقظه والحذر ، والنضال لتحقيق مطاليبهم العادلة .



الإتحاد الوطني في مواجهة السلطة

كيف تتآمر السلطة على مصالح الطلبة تحت شعار «تنظيم البعثات ومساعدة الطلبة»

في الصيف المنصرم سنت الحكومة مجموعة من القوانين الادارية حول البعثات الطلابية ، وارفقت تلك القوانين باجراءات زجرية تقضي بحرمان الطالب من جنسيته وعدم الاعتراف بشهادته الجامعية وحرمانه من العمل في حالة عدم انصياعه للقانون التعسفي الذي اصدرته ·

احدى القوانين تنص على ضرورة تسجيل كل طالب في وزارة التربية ـ قسم البعثات ـ قبل سفره الى اي بلد للدراسة · ولا يحق لاي طالب ان يذهب للدراسة الجامعية دون موافقة السلطة ومن خلالها · وفي حالة عدم تنفيذ ذلك تتخذ العقوبات المذكورة سابقا بحقه !

فماذا كان الهدف من هذا القانون القراقوشي ؟ وكيف اهتمت الحكومة بمصالح الالاف من الطلبة الذين يدرسون في الجامعات العربية والاجنبية ؟ وكيف رتبت حكومة هندرسون المنح الدراسية للمئات من الطلبة الذين تخرجوا هذا العام ؟

ان الهدف الاساسي متعدد الجوانب ، لكن الغاية الاساسية هي ربط الطلبة بوزارة التربية والقسم الخاص في وزارة الداخلية لمعرفة تحركاتهم ورصدهم والتنسيق مع المخابرات العربية والاجنبية في البلدان التي يدرسون فيها · وكانت الحكومة تريد تحقيق الامور التالية : ـ

١ ـ فصل الطالب عن الاتحاد الوطني لطلبة البحرين المناضل · وعدم السماح للاتحاد الطلابي من ممارسة دوره في مساعدة الطلبة الجدد الذين يرغبون في الدراسة الجامعية · فخلال السنوات الثلاث الماضية اثبت الاتحاد قدرته على رص صفوف الطلبة والقيام بدوره في تقديم كافة التسهيلات وترتيب المنح والسكن والدفاع عن الطلبة·وكانت النتيجة التصاق الطلبة باتحادهم· وزيادة وزنهم وقدرتهم على تحقيق مطالبهم · وقد استفز هذا العمل حكومة خليفة ـ هندرسون الاستبدادية التي جعلت هدفها خلال صيف ٧٦ ضرب الاتحاد الوطني وابعاد الطلبة عنه ·· وربطهم بأجهزة الوزارة الكسيحة ، لذلك رفضت الوزارة الاعتراف بحق الاتحاد في جمع اوراق الطلبة والتنسيق معها ، والاتصال مع الطلبة الجدد لشرح الاوضاع في الجامعات المختلفة ليختار الطالب الجامعة والبلد المناسب له · واصرت على ان يتقدم الطالب بنفسه وحيدا للوزارة ويسجل في ملفاتها لتقوم هي بترتيب المنح والقبول في الجامعات المختلفة ·

وكانت النتيجة ان سجلت هذه الوزارة الجاهلة اسماء المئات من الطلبة لبعض الجامعات العربية التي لا تقبل اكثر من اصابع اليد من الطلبة البحرانيين · وحرمت الطلبة من التسجيل في اكثر من مكان ليكون لديهم فرصة اكبر للقبول في جامعة من الجامعات التي قدم لها ·

وبانت النتيجة بعد ذلك ، فقد رفضت عدد من الجامعات العربية الاعداد التي قدمت لها بحجة عدم وجود مقاعد دراسية ، اما بعض الدول

العربية فقد اصرت على ضرورة حضور الطالب لمتابعة اوراقه وقبولها على حسابه الخاص .. وحيث أن امكانيات قبوله في هذه الجامعات محدودة فان غالبية الطلبة رفضوا المغامرة والسير في طريق مسدود .

٢ – حرمان الطلبة من المنح الدراسية التي تقدمها الدول الاشتراكية والتقدمية العربية ، سواء عن طريق الاتحاد الوطني لطلبة البحرين او المنظمات الوطنية ، وتريد الحكومة ان تبعد الطلبة عن الاتحاد وعن الحركة الوطنية ، وتحرمهم من الفرص التي توفرها لهم هذه المنظمات .. وفي الوقت نفسه ، فانها تريد معرفة الطلبة الذين يدرسون في هذه البلدان ليتمكن القسم الخاص من رصد كل طالب بحراني في الخارج .

كان هدف الوزارة ارهاب الطلبة وتخويفهم وابعادهم عن البلدان الاشتراكية والتقدمية العربية .. لكن ذلك لم يتحقق .. لان طلابنا يتمتعون بجرأة وشجاعة كبيرة ويستقبلون هذه التهديدات والوعود بالسخرية والتحدي والاصرار على المواجهة وهم على يقين بأنهم سيكسبون المعركة في حالة اتحادهم جميعا في مواجهة هذه الاجراءات ورفضهم لها والاصرار على طلب العلم من كافة الاقطار ، وعدم الرضوخ لاساليب الارهاب التي تعتمدها وزارة التربية والقسم الخاص .

٣ – محاربة التعليم الجامعي تحت شعار تنظيم البعثات .. فهذه الحكومة لا تريد ان يتعلم كل الطلبة الراغبين في تحصيل العلوم العليا .. بل تريد انصاف متعلمين تخرجهم من مدارسها البالية ذات المناهج التي اكل الدهر عليها وشرب ... وتستخدم عدة اساليب في حربها فأحيانا تدعي بأنها لا تريد التخصصات الادبية .. واحيانا تدعي بأن مستوى هذه الجامعة اقل من المستوى الذي تعترف به .. وتمنع عن الطلبة المساعدات للضغط عليهم لتغيير تخصصاتهم على ضوء توجهها الاقتصادي والسياسي في البلاد ، وتريد الطلبة ان يوجهوا دراستهم لخدمة الاحتكارات والبنوك واربا ب الشركات في المنطقة .

ان السياسة الجديدة قد منعت المئات من الطلبة هذا العام من الذهاب الى الجامعات ، فالبعض لم يتمكن من الحصول على منح لان الحكومة « لا ترحم ولا تخلي رحمة الله تنزل » والبعض لم يحصل على تسهيلات للسفر رغم حصوله على المنحة لان هناك عددا كبيرا من المنح المقدمة من البلدان الاسيوية والاوروبية والعربية الافريقية لحكومة البحرين ولكن هذه الحكومة تضع عقبات في وجه الطلبة وتطلب منهم مثلا ان تكون تذاكر السفر على نفقاتهم الخاصة . ومن المعروف ان غالبية الطلبة الفقراء لا يتمكنون من الحصول على تلك المبالغ ! وتضيع المنح الدراسية سنة بعد سنة وتضيع المنح سنة بعد سنة وتضيع الفرص امام طلبتنا .. وتبتهج وزارة التربية والقسم الخاص من هذه النتيجة لانها حرمت الكثير من ابناء الفقراء من الحصول على الدراسات الجامعية .

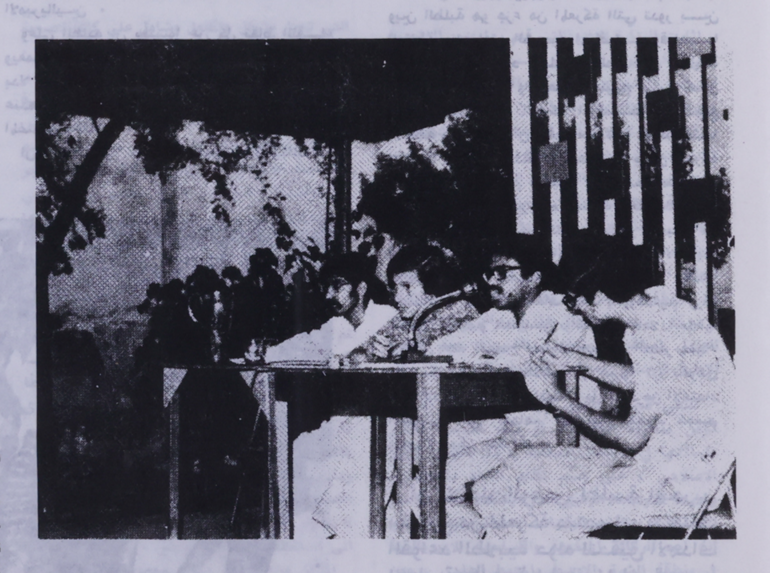
٤ – عزل الطلبة عن الحركة الوطنية .. وتصوير الحركة وكأنها بعبع مخيف سيدمر مصالحهم ... والنتيجة التي تبتغيها هي الابتعاد عن المشاركة في النشاطات الوطنية .. والالتصاق بمخططات القسم الخاص ووزارة التجهيل في البلاد .. وتحويل الطالب الى مسخ .. لا شخصية له ولا هوية سياسية عدا كونه خادم للنظام مطيع .. لا يتدخل في شؤون بلاده ولا يهتم في مصالحها الحيوية . لماذا تريد الحكومة ان يبتعد الطلبة عن الحركة الوطنية ؟

لانهم خلال السنوات الماضية لعبوا دورا هاما في تعرية المخطط الرجعي وفضحوه في الصحافة الطلابية وفي الندوات والمؤتمرات .. وكانوا مخلصين لوطنهم ولشعبهم غير هيابين من هندرسون وطغمته .. وغير مترددين في التضحية بمصالحهم الصغيرة من اجل المصلحة الوطنية .. وقد نالوا نتيجة هذه المواقف المشرفة والشجاعة احترام وتقدير المنظمات الطلابية والشعبية في كل مكان يتواجدون فيه .. وكان لهم شرف كراهية انظمة الاستبداد والخيانة العربية التي اعتبرتهم خطرين عليها ..ولم تتردد من طرد بعض الطلبة والتضييق عليهم .

لقد ادرك طلبتنا دورهم كفئة اجتماعية اعطيت فرصة الحصول على العلم وامامها خياران : خدمة السلطة التي تضطهد اباءهم واخوانهم وابناء شعبهم ، او خدمة شعبهم ووطنهم والدفاع عن الحقوق الوطنية والديمقراطية المشروعة والوقوف الى جانب الفئات والطبقات الشعبية المناضلة ، وقد اختار غالبية الطلبة ان يكونوا الى جانب شعبهم ووطنهم وضد اعداء شعبهم ووطنهم من الامبرياليين والطبقات الطفيلية في البلاد .

ان طلبتنا يتمتعون بماض نضالي مجيد ، وبحس ثوري مرهف ، وبحب عميق لا حدود له للوطن والشعب ، وباستعداد بطولي للنضال من اجل الديمقراطية .. ولذلك لن تنجح اساليب السلطة الهادفة الى ابعادهم عن المعركة ضدها .. ولن تفيد معهم كافة اساليب الارهاب والترغيب التي اتبعتها في السنتين الماضيتين والتي وصلت الى ذروتها في القوانين والاجراءات الاخيرة .

٥ – ابعاد الطلبة عن البلدان الوطنية وتركيزهم في البلدان الرجعية .. لكي تبعد تأثير الحركة الوطنية والتقدمية العربية عن الطلبة ، ولكي تغرس في اذهانهم المزيد من الافكار الرجعية ... وخلال السنتين الماضيتين تعاونت وزارة التجهيل مع اخواتها في منطقة الخليج وكان للسعودية نصيب الاسد ... فوزارة التجهيل السعودية حريصة على استقبال اكبر عدد من طلبة البحرين لوضعهم تحت رقابة مشددة وصارمة في جامعة الرياض والمدينة .. ويخطط خبراؤها للسيطرة على التعليم في البحرين على ضوء الاتفاقيات الثقافية



التي عقدتها مع حكومة البحرين والتي تنص على تزويدها بما تحتاجه من المدرسين والخبراء ... واستقبال الطلبة للدراسات العليا .

ان حكومة هندرسون تتصور بأن الاحتكاك مع الثقافة الانسانية والتيارات التقدمية في المنطقة العربية هو المصدر الاساسي لتوجهات الطلبة الراديكالية ، ولا تدرك ان الوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي المتدهور والمعادي للجماهير الشعبية هو المحرك الاساسي الذي يدفع الشباب والطلبة الى الالتحاق بصفوف المعارضة وخاصة القوى التقدمية للاسهام في النضال ضد هذا القهر والاستبداد الطبقي البشع .

كيف يواجه الطلبة هذا المخطط البشع ؟

ان لطلبتنا سجل طويل من التجارب النضالية ضد السلطة ومن اجل حقوقهم الديمقراطية والمطلبية وقد تمكنوا خلال السنوات الماضية عن تحقيق مكاسب كبيرة في الكثير من المجالات ،كما استطاعوا ان يسهموا بواجبهم في النضال الوطني ضد الامبريالية وحلفائها في لداخل .. ان هذا التراث المتراكم سيعلمهم الكثير من الدروس الثمينة في معاركهم المقبلة .. ولعل ابرز هذه الدروس هو الاتي :-

١ - ان الحفاظ على وحدة الجبهة الطلابية مسألة استراتيجية وضرورية في كل مرحلة من المراحل . ويجب ان يحافظوا عليها كما يحافظوا على اعينهم .

لا تستطيع السلطة الفاشمه ان تحقق برامجها اذا كان الطلبة موحدين . ولذلك تسعى باستمرار وبشكل مبرمج وطويل النفس الى شق صفوفهم وخلق عملاء لها من الداخل . وعندما تفشل في خلق عملاء لها من الداخل تفتش عن الصراعات وسط الطلبة لتجعل منها محور اهتمام الطلبة وتسكب الزيت على النار باستمرار لتبعدهم تدريجيا عن الاهتمام بالمشاكل الاساسية التي يتوجب عليهم النضال المشترك لمواجهتها .

ان طلبتنا يتمتعون بحس وطني مرهف ولا يمكن للسلطة ان تحصل على اي رصيد وسطهم ، ولذلك تعمل على تخريب العلاقات الوطنية الطلابية بحيث تبدو الصراعات بين الاطراف الوطنية عامل تخريب للوحدة الطلابية .

ان علينا ان نميز بين الخلافات والتناقضات العدائية وبين تلك الغير عدائية . ان الخلافات في وجهات النظر حول افضل الاساليب لمواجهة السلطة ، وما مطلوب وما هو ممكن وغيرها من الخلافات حول العمل مشروعة ولا يمكن توقيفها ، بل انها تعمل - في حالة وضعها في مكانها الصحيح - لدفع العمل الطلابي والوطني الى الامام .. ولكن البعض يفهم من الخلافات على انها تناقضات وعدائية ولا يمكن حلها الا باخضاع هذا الطرف او ذاك ..وهذا اسلوب خاطىء وضار بحركة الطلابية والوطنية ، وهو المجال الذي تجد السلطة منخلاله طريقها لتخريب وتعطيل النشاط الطلابي ومجموع الجسم الطلابي في الداخل والخارج

على الطلبة الا يسمحوا للخلافات ان تتحول الى تناقضات عدائية ، طالما ان المعركة هي اساسا معركة ضد السلطة العميلة واسيادها الامبرياليين .

وعلى الطلبة ان يفتشوا عن كل نقاط اللقاء ويعمقوها ويدفعوا بالوحدة الطلابية الى الامام بدلا من التفتيش عن نقاط الخلاف والجلوس عندها .. واقامة الجلسات الفارغة العديمة المضمون والفائدة .

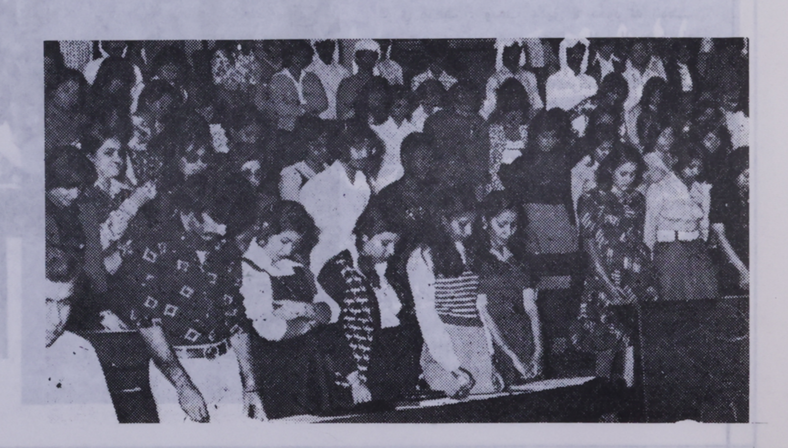
ان الحفاظ على الوحدة الطلابية مسؤوليةالقاعدة الطلابية كما هي مسؤولية القيادة الطلابية وان التمسك بالمصلحة العامة الوطنية هي الوسيلة التي سترص الصفوف الطلابية وتجعل الاتحاد الوطني قادرا على المواجهة ، وتتصاعد قدراته مع كل قانون جديد تعسفي ، ومع كل حملة قمعية في الداخل او الخارج بحق طلابنا المناضلين .

٢ - ان الرأس القيادي لكل مؤسسة او منظمة يلعب الدور الكبير في ايجابية او سلبية تلك المؤسسة .. وبمقدار تلاحم عناصر هذه القيادة ، بمقدار ما يتحقق المزيد من الانجازات والتفاف القواعد حول منظمتهم .

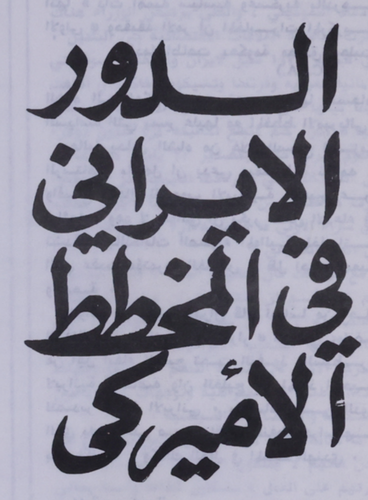
ان الاتحاد الوطني لطلبة البحرين الذي يتمتع برصيد وطني ونقابي مشرف طيلة السنوات الماضية ، يلعب دوره في مواجهة السلطة ، ويمكن ان يتزايد دوره بمقدار التلاحم والنشاط الذي يبذله الطلبة في الالتفاف حوله ، وبمقدار ما تعمل قيادته على رص صفوف الطلبة حولها لمواجهة مخطط السلطة في عزل القيادة عن القاعدة وتشويه سمعة الاتحاد وتعطيل ادواره .

وخلال السنوات الماضية نالت العديد من القيادات الطلابية شرفنقمة السلطة العميلة عليها واستقبلت السجون عددا من قادة الاتحاد المناضل ، ومهما عملت اجهزة السلطة القمعية على توجيه الضربات الى الاتحاد ، فستحطم ارادتها على صخرة صمود البطولة والتفافهم حول اتحادهم الوطني .

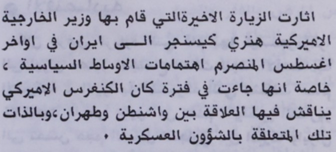
٣ - أن ما يدور بينوزارة التجهيل وقسم الارهاب وبين الطلبة هو جزء من المعركة التي تدور بين السلطة والجماهير الشعبية المناضلة وقواها الوطنية ، وسيزداد ارهاب السلطة على الطلبة وستزداد الاغراءات والملاحقات عليهم مع كل موجة ارهاب على الحركة الوطنية ، وتتوقع السلطة من الجميع ان يلقوا اسلحتهم ويستسلموا لارادتها . غير ان ذلك مستحيل ولا يمكن للحركة الوطنية ان تستسلم للسلطة ، بل ستناضلوتقدم التضحيات حتى تتغير هذه السلطة المعاديةللجماهير وتأتي سلطة تحقق طموحات الجماهير وتعبر عن ارادتها .. ولذلك فان استخدام كافة الاساليب لمواجهة قوانين السلطة مشروعة ويجب اتقان استخدامها ويشكل التفاف الطلا بةووحدتهم ورفع مستوى وعيهم السياسي والنقابي عاملا اساسيا لا غنى عنه لخوض المعارك وتحقيق النصر فيها، ولا يمكن للحركة الطلابية او غيرها ان تخوض النضالات بواسطة القيادات ، بل لا بد من الاعتماد الاساسي على الجماهير الطلابية لتتحرك كجسم واحد لا يمكن اختراقه .

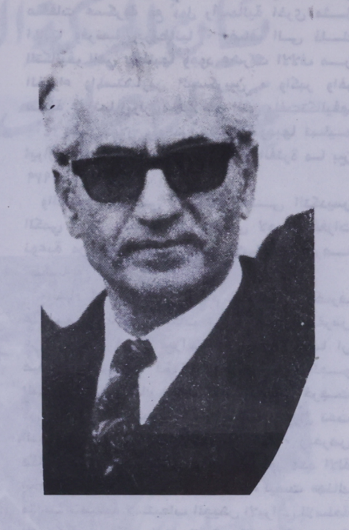


ان الاتحاد الوطني لطلبة البحرين سيخرج من المعركة منتصرا ، وستلتف القواعد الطلابية حوله لتحقيق الاهداف الوطنية والديمقراطية والمطلبية .



الدور الايراني في المخطط الأميركي





اثارت الزيارة الاخيرةالتي قام بها وزير الخارجية الاميركية هنري كيسنجر الى ايران في اواخر اغسطس المنصرم اهتمامات الاوساط السياسية ، خاصة انها جاءت في فترة كان الكنغرس الاميركي يناقش فيها العلاقة بين واشنطن وطهران،وبالذات تلك المتعلقة بالشؤون العسكرية .

وتعتبر ايران من الساحات التي ما زالت تحتفظ بسخونة المواجهة فيها ، ويتسم الصراع داخلها بالعنف ، الذي يأخذ طريقه في شكل اصطدامات مسلحة تشهدها بعض المدن اثر اكتشاف السلطة لبعض الخلايا الثورية ، او من جراء بعض العمليات التي ينفذها الثوار ضد بعض العملاء ، والمرتزقة الاميركان . ومعرفة آفاق هذا الصراع ، والاستقراء العلمي لمستقبله يستدعي بالضرورة رسم الملامح الاولية للاوضاع السائدة في ايران .

تلتقي مختلف القوى الوطنية ، سواء التي تؤمن بنظرية العنف ، او تلك التي تحصر نضالاتها في الاشكال السلمية ، ولا تتجاوز الاطار الاصلاحي ، على وسم نظام الشاه بالعمالة ، وتدينه للارتباط الوثيق الذي يحكمه بالعواصم الامبريالية وبالذات الولايات المتحدة . وتتفق على انه احد الركائز المتقدمة والاساسية للامبريالية في منطقة الشرق الاوسط والمحيط الهندي ، ومن ثم فهو يرتكز على اساسات قوية ومتطورة للقمع التي تعمل بشكل متكامل وشامل على كافةالاصعدة السياسية والعسكرية والاقتصادية والايديولوجية . وبالقدر الذي تحرص فيه طهران على تكديس الاسلحة ، وتقوية اجهزة استخباراتها ، واقامة القواعد التجسسية والعسكرية ، نراها بنفس الاندفاع تحرص على ان تنسجم سياستها مع السياسة الاميركية ، وان تحتفظ بالقدر الاكبر من الاستقرار السياسي الذي يلعب دوره في استقطاب رؤوس الاموال الاجنبية لتمارس دورها في نهب خيرات الشعوب الايرانية ، وتوجيه اقتصادها لخدمة الاسر الارستقراطية وكبار العقاريين والاحتكارات .

ان الصراع ما زال في مراحله الدنيا ، فمن جهة لم يلجأ النظام الى استنفار كل اجهزته القمعية في مواجهته للحركة الوطنية وبالذات فصائلها المقاتلة ، بل قصر ذلك على « السافاك » محتفظا بالباقي للعودة اليه عند الضرورة . ومن جهة اخرى فان القوى الثورية لم تتمكن حتى الان من تفجير كافة الطاقات الكامنة في اوساط الجماهير الايرانية وما برح عملها محصورا في بعض العمليات العسكرية البسيطة التي تحدث بشكل متكرروالتي لا بد وان تحدث تراكما كميا يؤدي في نهاية المطاف الى استقطاب اوسع الجماهير .

الا ان من الملاحظ حدوث مجموعة من القفزات في الاساليب والاشكال التي بات يلجأ اليها كل من طرفي الصراع في مواجهته للطرف الاخر ، وذلك اثر التحولات التي طرأت على الستراتيجية الاميركية في اعقاب هزيمتها في الهند الصينية : واعتمادها بشكل اساسي على مبدأ نيكسون المرتكز على ثلاث قوائم : المشاركة ، المساواة ، والسلم. والذي يعمل على اساس تحاشي الولايات المتحدة التورط العسكري المباشر في حرب ضد شعوب ودول العالم الثالث ، واناطة هذا الدور للانظمة العميلة او الحليفة المحلية ، التي يفترض فيها تأخذ على عاتقها مهمة الدفاع عن المصالح الامبريالية والحفاظ على الاوضاع القائمة ، والحيلولة دون الاخلال بموازين القوى بما لا يتفق والمخطط الامبريالي المرسوم لتلك الساحة .

ولكي تستطيع تلك الانظمة اداء هذا الدور بفعالية ،ومن ثم تطمئن الولايات المتحدة على سير مخططها بالشكل الذي تراه ، لا بد وان تمتلك ادوات قمعية ضخمة ومتطورة ، تتحول بموجبها الى ترسانة ضخمة للاسلحة على الصعيدين الداخلي والخارجي تقوم الولايات المتحدة بشحن المعدات والادوات ، وتنفيذ البرامج ، وارسال الخبراء والمستشارين .

ومن خلال التنامي المضطرد للقدرة العسكرية لاولئك الحلفاء تعمل الولايات المتحدة على فرض السلام الاميركي عن طريق المشاركة ، ومن خلال « التوازن القائم بين القوى المتحاربة » الذي فشل كيسنجر في تحقيقه في حرب اميركا ضد شعوب الهند الصينية .

وكل الاحداث والمؤشرات تؤكد ان ايران هي احدى الدول « الحليفة » التي وقع عليها الاختيار لكي تضطلع بدور اساسي في تطبيق هذه الستراتيجية وخاصة على الصعيد الخليجي ، وذلك يعود لمجموعة من العوامل :

● الثروة النفطية الهائلة في الخليج والجزيرة، والتي لا تنحصر في كميات النفط المنتج والاحتياطي المخزون ، بل في رخص سعر استخراج البراميل مقارنة مع الدول الاخرى ، فهو لا يتجاوز ٠ر٠٥ دولار هنا ، في حين يزيد قليلا على الدولارين في كندا . يضاف الى ذلك الاموال النقدية المتكدسة في هذه الدول والتي بالامكان اعادة ضخها الى بنوك اميركا ان يلعب دوره . في تخفيف العجز الذي يعاني منه الدولار او الاسترليني .

● تحتل ايران المركز الثاني على صعيد الانتاج النفطي خليجيا . وقد ارتفع انتاج النفط الخام الايراني بواقع ٥٠٢ر١٤٢ر٦ ب/ي . خلال شهر يونيو من هذا العام . مسجلا زيادة قدرها ٩٪ عن شهر مايو الذي سبقه .اضافة الى ذلك التقدم الحضاري النسبي الذي يتمتع به المجتمع الايراني مقارنة مع المجتمعات النامية التي تجاوره ، وانعكاسات ذلك على الهياكل الاقتصادية والاجتماعية .لتشكل في محصلتها عامل جذب واستقطاب للرساميل والاستثمارات الاجنبية ، ويفسح المجال امامها - بما تمتلكه من قدرات مالية وبشرية - لامتلاك آلة عسكرية ضخمة ومتطورة . كما ان السياسة ◄

الاقتصادية التي سارت على ايران منذ اكتشاف النفط في مسجد سليمان بالاهواز في عام ١٩٠٨ ، والاجراءات التي اقدمت عليها بعد اسقاط حكومة مصدق الوطنية عام ١٩٥٣ ، ادى الى نمو برجوازية وسيطة ، ذات اطماع توسعية تستمد جذورها من النزعة المتعالية التي تمتلكها بوصفها تنتمي للعنصر الآري ، وقد المح شاه ايران ذاته الى مثل هذه النعرة الشوفينية في اكثر من تصريح له ، يعزز من هذا التوجه النزعة التوسعية التي تستمد جذورها من الوضع الاقتصادي الايراني ومن الدور الذي اوكلته الامبريالية الاميركية للنظام الايراني .

انطلاقا من ذلك شرعت الامبريالية الاميركية ، وبالذات في منتصف الخمسينات ، في اعداد ايران للقيام بهذا الدور واضعة برامجها بشكل متكامل لتشمل الجوانب التالية :

● العسكرية

لم يتردد الشاه في توجيه انذارا للولايات المتحدة بأن وقف بيع الاسلحة لن يكون له اي اثر على تنمية القوة العسكرية الايرانية ، وبغض النظر عن صدق الانذار او حتى حجمه ، فانه في نهاية المطاف يعكس اصرار الشاه على توسيع آلة الحرب التي يمتلكها ، ويكشف المكانة التي تحتلها ايران في الستراتيجية الاميركية ، والتي تبيح له توجيه انذار علني لدولة امبريالية عظمى .

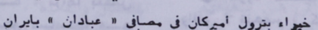
والشاه ينطلق في ذلك من كونه الزبون الثاني في قائمة الدول التي تحصل على امدادات عسكرية من الولايات المتحدة ، وهو يحتل المرتبة الاولى بين الزبائن على صعيد المشتريات العسكرية منها . فمنذ عام ١٩٧٣ وحتى الان بلغت المشتريات الايرانية من اميركا ما يزيد على عشرة مليارات دولار ، ناهيك عن تلك المليارات التي دفعت في صفقات عسكرية مع دول رأسمالية اخرى مثل المانيا وفرنسا وبريطانيا ، يضاف الى ذلك التكاليف التي يتطلبها وجود عشرات الالاف من الخبراء والمستشارين العسكريين ، واكبر واخر صفقة عقدتها ايران ، هي تلك التي بلغت تكاليفها ٣٤٠٠ مليار دولار ، والتي سيتم بموجبها تسليم ايران ١٦٠ طائرة اميركية مقاتلة في الفترة ما بين ١٩٧٩ - ١٩٨٣ .

والتسلح الايراني لا يقتصر على التكديس الكمي ، بل يتجاوز ذلك ويسعى لاحداث قفزات نوعية من خلال امتلاك احدث الاسلحة واكثرها بطشا .

فالشاه لم يمانع في اسهام حكومته في الصرف على تطوير طائرة توم‌كات عندما امتنع الكنفرس عن المصادقة على ميزانية تطويرها ، كما ان صفقة الطائرات ف ١٤ تجعل سلاح الجو الشاهنشاهي يمتلك احدث الاسلحة التي خرجت من المصانع الاميركية وفي فترة كانت لا تزال تحت التجربة حتى في الجيش الاميركي ذاته ، ويحرص هذا النظام على التشدق بكفاءة وتطور هذه الالة القمعية ، فالشاه يحاول ان يثبت انه ليست «هناك متاعب بالنسبة لاستيعاب الجيش الايراني للاسلحة الاميركية (ويؤكد) ان القوات الايرانية بحاجة الى المزيد منها » .

وتشير بعض التقارير الى ان النتائج المباشرة المتوقعة لمثل هذه الخطوات بأن يصبح الجيش الايراني ضعف الجيش البريطاني الان .

ويبدو ان الشاه يسعى لامتلاك قوه نووية ،حتى وان كان يسير في هذا المجال بخطوات بطيئة ، ويدعي انه لن يستخدم المفاعلات النووية التي اشتراها من فرنسا او يعزم على شراء اخرى من الولايات المتحدة في الاغراض الحربية .


خبراء بترول أميركان فى مصافى « عبادان » بايران



● السياسية

عندما تحدث الشاه عن الصفقة التي عقدتها ايران مع اميركا بشأن المفاعل النووي اكد على انها « ذات اهمية سياسية وعسكرية بالدرجة الاولى » وحقيقة الامر ان المخابرات المركزية (C.I.A.) عندما اطاحت بحكومة مصدق وجلبت الشاه الى الحكم وضعت نصب عينها انسجام السياسة التي يسير عليها مع المخطط الامبريالي .

وحاليا يحاول الشاه من خلال السماح لحزب الرستاخيز بالعمل ان يدعي ديمقراطية نظامه ، وافساح المجال للشعوب الايرانية للتعبير عن آرائها ، وهو لا يتوانى ان يكرر نفس الادعاء في تشدقاته بالنقابات الصفراء الموالية لمخابراته التي عقدت مؤتمرها الخامس في ظل اجواء قمعية واضحة .

والواقع ان نظام طهران قام اساسا من اجل الحفاظ على « الامن والاستقرار » الداخلي ،وايضا من اجل ابقاء الخليج تحت النفوذ والسيطرة لايرانية ، خاصة وان الخليج هو المنفذ الوحيد لتصدير النفط الايراني ، بالاضافة الى الدور الذي يلعبه على صعيد ناقلات النفط وحراستها باب المندب ، وكذلك الحال في المحيط الهندي .

● الاقتصادية

كان غرض الزيارة التي قام بها كيسنجر مؤخرا الى ايران حضور الاجتماع الثالث للجنة الاقتصادية الاميركية - الايرانية المشتركة التي تشكلت عام ٧٤ لبحث ما طرأ عليها من تقدم ، وتشير التقارير الى تحسن حجم التبادل التجاري بين اميركا وايران اذ تتوقع ان يصل للفترة ما بين ٧٥ - ١٩٨٠ ما قيمته ١٦ مليار دولار من الصادرات الايرانية الى اميركا ، اضافه الى ١٤ مليار من النفط مقابل ٢٤ مليارا من الواردات التي لا تشمل الاهتمامات العسكرية .

والى جانب الولايات المتحدة هناك اوروبا ، فمؤخرا تعاقدت ايران مع ثلاث شركات اوروبية للتنقيب عن اليورانيوم ، كما قامت ايران بشراء بعض الاسهم في عدة شركات اوروبية مثل كروب الالمانية التي تمتلك ايران ٢٥٫٠٤ من اسهمها .

وتسعى ايران الى الحصول على بعض النفوذ السياسي في دول العالم الثالث ، فهي التي اقترحت مشروع صندوق الدعم الذي يقام تحت اشراف البنك الدولي وبرأسمال قدره مليار دولار ، وتكون مهمه تقديم الدعم الاقتصادي للدول المحتاجة في العالم النامي ، ومن خلال اخفاء الاهداف الحقيقيه وراء هذا المشروع استطاعت طهران ان تبرز وكأنها المدافع عن الشعوب الفقيرة ،

وموخرا استداد تايران ٧٠٠ مليون دولار من احد البنوك الاوروبيه تحت شعار رغبتها في تسديد التزاماتها بالقروض التي تقدمها للهند ومصر .

وفوق ذلك كله ، هناك العلاقات الاقتصادية التي اقامتها ايران مع الدول الاشتراكية ، وبالذات الاتحاد السوفييتي ، ففي شهر سبتمبر من هذا العام زار هشانك انصاري وزير المالية الايراني الاتحاد السوفيتي ، والتقى برئيس الوزراء هناك وجرت مناقشة العلاقات الاقتصادية بين البلدين . وفي فبراير ١٦٧٦ سبق لايران والاتحاد السوفييتي والمانيا الغربيه وفرنسا وتشيكوسلوفاكيا ان اتفقت فيما بينها على بناء خط جديد للانانيب سيبلغ طول ٥٢٠٥ر١ كلم وتبلغ تكاليفه ٤ر٢ بليون دولار. وتقوم ايران حاليا بتصدير ١٠ بليون متر مكعب من الغاز الطبيعي عبر خط انابيب اخر . ومؤخرا جرت مباحثات بين تشيكوسلوفاكيا وايران هدفت الى شراء الاولى ما مجموعه ٦ر٢ بليون متر مكعب من الغاز الطبيعي .

مع كل ذلك فان خطوات الشاه لا زالت تتعثر ، ولم تستطع ان تنتشل ايران من ازماتها الاقتصادية ، ولا ان تضع حدا للامراض التي تعاني منها الشعوب الايرانيه . وذلك يعود بالدرجة الاولى الى طبيعة النظام الطبقيةوتوجهاته لخدمة الطبقه الارستقراطية وتوجهات الامبرياليين العسكرية والاقتصادية والسياسية .

اما مئات الالاف من الفلاحين الذين يتدفقون الى المدن فانهم لا يملكون اي شيء ليقدموه سوى قدرتهم على العمل ، يشكلون قطاعا واسعا يعاني من المرض والفقر والجوع وهو بمثابة عبء ثقيل لم يضع الشاه في حساباته ضرورة رفعه عن كاهل المجتمع الايراني . كما ان العديد من الامراض المتفشية في المجتمع الرأسمالي اخذت طريقها الى النظام الشاهنشاهي ، فالرشوة ،والمحسوبية تنخره وتتحكم في تسيير شؤونه الرئيسية - كما ان الهياكل التحتية لم تستطع حتى الان من الوصول الى مستوى تستوعب هذه القفزات الفوضوية التي يقدم عليها الشاه ، فالطرق سيئة ، والبضائع تتكدس في الموانيء، والنظم التعليمية لا تلبي احتياجات السوق والاقتصادبرمته موجه ليخدم الاحتكارات وخدمها في الداخل ، او يخدم تطلعات الشاه التوسعية العدوانية .ورغم الطابع الاستبدادي المطلق للنظام ، وامكانياته لتسخ بروارادت ايران النفطية والمعدنية الاخرى لصالح توجهاته العسكرية والسياسية ، الا ان هذا النظام الاوتوقراطي يجد نفسه باستمرار في تصادم مع القوى الطبقية الشعبية التي تريد الديمقراطية والعدالة الاجتماعية والتحرر منالهيمنة الاميركية ، فلا تجد الا السجون والاعدامات والارهاب الواسع .

هل يمكن حل هذا التناقض العدائي بزيارة لكسينجر او اتفاقيات اميركية ايرانية ، او اقامة احلاف مشبوهة . منطق التاريخ يقولا لا . وذلك ما تؤكده الشعوب الايرانية المناضلة .

بيان الحركة الوطنية البحرانية حول الاجراءات القمعية في الكويت

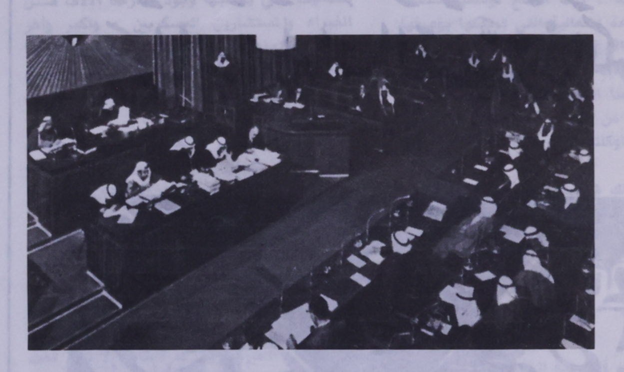


الاجراءات الاخيرة التي اقدمت عليها حكومة الكويت من حل مجلس الامة وتعليق الدستور واغلاق عدة صحف تقدمية كويتية وتصعيد الحملة القمعية ضد الحريات العامة ، والاعتقالات وسط صفوف المواطنين العرب تثير السخط والاستنكار الشديدين لدى كافة التقدميين في المنطقة حيث يشكل كل ذلك موجة عداء جديدة من قبل السلطة الكويتية ضد الجماهير الشعبية وحقوقها المكتسبة ، وحلقة جديدة في مخطط الامبرياليين والرجعيين الهادف الى اسكات كافة الاصوات الشريفة المعادية للمشاريع المشبوهة، ولا يمكن النظر اليها الا كمنعطف خطير لتشديد الضربات على حركة التحرر الوطني من قبل عملاء الامبريالية في الخليج العربي .

لقد صادرت السلطات الرجعية المكتسبات التي ناضل الوطنيون والديمقراطيون في الكويت من اجل الحصول عليها وتثبيتها ، حيث وقفوا طيلة السنوات الماضية بشجاعة وجرأة للدفاع عن الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية للجماهير وفضحوا كافة المؤامرات والدسائس التي تحيكها الامبريالية ضد حركة التحرر العربية سواء في الساحة الفلسطينية واللبنانية او في منطقة الجزيرة والخليج العربي

• الاجراءات الأخيرة عرّت السُلطة الكويتية.

• القوى الوطنية مطالبة بالتلاحم لمواجهة الأعداء.



برمتها ، كما لعبت الصحافة التقدمية الكويتية دورا مشرفا وتاريخيا لتنوير الرأي العام المحلي والعالمي حول المؤامرات الكبيرة التي تحاك ضد الامة العربية في مختلف الساحا ت وتصاعدت هذه الاصوات الشريفة مع زيادة الهجمة الامبريالية الرجعية على الثورة الفلسطينية والعمانية وحركة التحرر في الخليج ، في الوقت الذي كانت السلطة المحلية تنعطف اكثر فأكثر من « الحياد » الذي كانت تدعيه الى عدم وضع العراقيل في وجه الشقيقة الكبرى الى السير نهائيا في قطار هذه الشقيقة التي تلعب ادوارا قذرة وخطيرة ضد قوى الثورة العربية ، ولقد تجلى ذلك بوضوح في المبادرة السعودية الكويتية للمصالحة بين مصر وسوريا وفي استقبال وزير خارجية النظام العميل في مسقط وكشف النقاب عنه بشكل جلي المؤتمر الصحفي الذي عقده سعد العبدالله ، والذي اكد فيه انحياز حكومته للسياسة الرجعية السعودية وتهيئة الرأي العام المحلي لاستقبال هذه الخطوات القمعية بالحديث عن الامن والاستقرار في عموم المنطقة .

ومما يدعو الى السخرية ان السلطة التي كانت تتباهى بديمقراطيتها وكانت تعيب على المشايخ الاخرين تخلفهم وعدم مجاراتهم العصر ، تسير في نهاية الشوط على ذات الطريق وتبز الاخرين في الخطوات القمعية لتثبت اصالتها وانها ليست اقل منهم في القمع والارهاب والاستهتار بالرأي العام المحلي والعربي التقدمي بل وتسير في مقدمة الركب الرجعي لحماية مصالح الامبرياليين .

فمنذ ان طرحت الامبريالية مشروع امن الخليج كانت الاخطار تبرز بوضوح الواحدة تلو الاخرى ، وكانت الحركة الوطنية تدرك خطورة هذا المشروع ولذلك كشفت طبيعته وابعاده ، والقوى التي يستهدفها والاجراءات القمعية التي ستتخذها السلطات المحلية على طريق اخراجه الى حيز الوجود ولذلك كان العدوان الايراني على عمان لضرب الثورة العمانية بقيادة الجبهة الشعبية لتحرير عمان نموذجا واضحا ووقحا للخطوات الممكنة اللاحقة. وكانت حملات الاعتقالات الدورية والمستمرة بحق الوطنيين وحل المجلس الوطني وتعطيل الدستور في البحرين ، مؤشرات كبيرة للخطوات الحالية في الكويت ، والتي استكملت حلقات الارهاب وتكميم الاصوات الشريفة واسدال الستار على حقيقة ما يجري في المنطقة ضد حركة التحرر الوطني المحلية والعربية ، وعدم تسليط الاضواء على الادوار التي يقوم بها حكام المنطقة .

ان الهجمة الاخيرة تعبر بوضوح عن حقيقة العداء المستحكم الذي تكنه السلطة العشائرية الكمبرادورية المرتبطه بالف وشاح ووشاح مع الامبريالية العالميه ، للجماهير وقواها الوطنية ولكافة الطموحات الديمقراطية التي تناضل من اجلها كافه القوى الشعبية .

ومن جانب اخر ، فقد كشفت الهجمة عن حجم الدور الذي تلعبه السعوديه في الظرف الراهن ضمن المخطط الامريكي في المنطقة العربية برمتها بحيث باتت تستحق عن جدارة لقب الخادم المطيع للامريكان واذا كانت الرجعية الكويتية قد ارادت ان يكون لها وضعها الخاص خلال العهد الفيصلي وما سبقه فقد ربطت حبالها بسفينة الطاقم السعودي الجديد ، مما يدلل على تخليها عن اي دور مستقل من ناحيه وعلى التبعيه الذليله التي تمتاز بها في الظرف الراهن ازاء المخططات السعودية الهادفه الى احكام السيطرة على الجزيرة العربية وتطويق قوى الثورة الفلسطينية واللبنانية من ناحية اخرى كما كشفت احداث السنة الاخيرة على الصعيد النفطي والسياسة الخارجية بالدرجه الاولى عن الترابط المتزايد والتنسيق الكبيرين بين الرجعية الام والسلطة الكويتية وتبلورت السياسة التبعية في الموقف الكويتي السعودي من احداث لبنان والموقف الرسمي من التدخل العسكري للنظام السوري كما تبلورت ايضا في المشاريع الامنيه المشبوهة التي تقدمت بها الكويت لكافة دول الخليج .

ان الرجعية السعودية ومعها العديد من الانظمة العربية المعادية لحركة الثورة العربية، قد صبت نقمتها على الصحافة التقدمية في الكويت وعلى الاصوات الشريفه التي وقفت بجرأة ضد الاستسلام امام العدو الصهيوني واستخدمت هذه الدول كافة امكانياتها لدعم حلفائها من غلاة الرجعيين في الكويت لاتخاذ هذه الاجراءات التعسفية الاخيرة وتمكنت في النهاية من تحقيق ما تريد مرحليا .

ان الحركة الوطنيه البحرانية تشجب هذه الاجراءات التي ستلحق ابلغ الضرر بمسيرة الحركة الوطنية والجماهير الشعبية وترى فيها خطرا يجب التصدي له من قبل كافة التقدميين في المنطقة ، وتعلن عن وقوفها وتضامنها اللا محدود مع القوى والشخصيات الديمقراطية ومع كافة الاصوات الشريفة التي تريد السلطة الرجعية اسكاتها ارضاء للسعودية ودول الاستسلام الاخرى .

ان هذه الهجمة يجب ان تدفع كافه القوى التقدمية في المنطقة الى المزيد من التلاحم والتنسيق والتراص لمواجهة هجمات الرجعيين والامبرياليين ونحن واثقون من قدرة جماهيرنا المناضلة على المواجهه وافشال المخططات الامريكية والرجعية وتحقيق الامن والاستقرار البعيد عن التدخلات الاجنبية واساليب الارهاب والاستبداد التي تمارسها الانظمة العشائرية .

لتسقط كافة الاجراءات القمعية والبوليسية التي تمارسها السلطات الرجعية في المنطقة .

لترتفع عاليا راية التضامن مع الحركة الوطنية والديمقراطية في الكويت .

عاش تلاحم القوى الوطنية والتقدمية في الخليج .

جبهة التحرير الوطني البحراني

حزب البعث العربي الاشتراكي ـ منظمة البحرين ـ الجبهة الشعبية في البحرين .

اوائل سبتمبر ١٩٧٦

أمهات المعتقلين البحرانيّين يستصرخن ضمير الحقوقيّين العرب

في منتصف شهر نوفمبر الحالي ، رفعت امهات المعتقلين مذكرة الى اتحاد الحقوقيين العرب يناشدنهم فيها بالتدخل السريع لايقاف المحاكمات الغير عادلة التي يجبر ابناؤهن على المثول امامها . وفيما يلي نص المذكرة :

بسم الله الرحمن الرحيم

الاخوة اتحاد الحقوقيين العرب المحترمين

تحية طيبة وبعد ،

ان اهم دوافع كتابة هذه الرسالة اليكم هو طبيعة الدور الذي تقومون به في خدمة العدالة والانسانية ورفع كلمة الحق ودحض الادعاءات الباطلة التي تلفق ضد كل منادي بالحرية والمساواة والعدالة في كثير من بلدان الوطن العربي .

انه وبتاريخ ٧٥/٨/٢٣ قامت سلطات المباحث في البحرين باعتقال ما يزيد عن ٣٤ من ابنائنا ، وقد جرى اعتقالهم دون الاعتبار لادنى المبادىء القانونية حيث لم يكن هناك امر من محاكم البحرين بالقبض عليهم ولا هناك اية تهمة موجهة اليهم حين اعتقالهم . ولقد فاجأتنا بعض الصحف المحلية والخليجية وجميع اجهزة الاعلام المحلية بتوجيه سيل من التهم الملفقة والعارية من ادنى حقيقة ، كان منها حيازة اسلحة ومتفجرات ، والتخطيط لاغتيالات وزراء داخلية من دول الخليج والعلاقة مع المنظمة الشيوعية العربية . واليوم مضى اكثر من ١٩ شهرا على اعتقالهم دون ان نعرف لهم مصير وهم تحت يد ضباط المخابرات الانكليز والاردنيين ، كذلك قرار فصلهم من العمل من تاريخ اول مارس ١٩٧٦ ، وفوجئنا مرة اخرى بأن جيء بهم الى المحكمة وبصورة اريد لها ان تحاط بالسرية والكتمان ليسمعوهم احكام هذه المحكمة السرية التي لا يمكن وصفها الا بالمحاكم العسكرية .

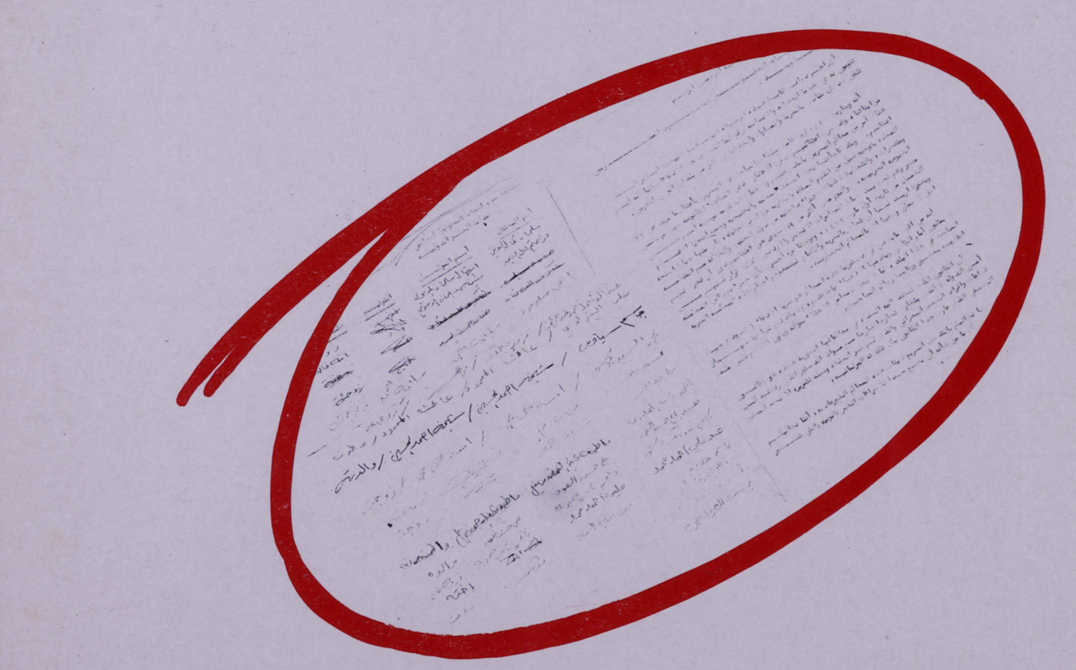
انه من اقوى ما يطعن في دستورية هذه المحاكم هو سرية الادعاء (شهود) حيث لا يمثلون امام القاضي ويقدمها الادعاء نيابة عنهم ، وشهادتهم لها قوة جهاز المباحث في هذا البلد ، كما لا يحق للمحامي الاختلاء بموكله ويكون الاطلاع على ملف القضية بحضور ورقابة رجال المباحث .

ان القانون الذي تستند اليه السلطة في محاكماتها الصورية هذه هو (قانون امن الدولة) الذي يتعارض تعارضا صارخا مع مواد الدستور الذي رفضته كل قطاعات وافراد الشعب البحراني والذي لم تر السلطة وسيلة لتمريره الا بحل المجلس الوطني الذي عارض هذا القانون بكل تكتلاته البرلمانية .

اننا نطالبكم بالتدخل السريع لايقاف هذه المحاكم الغير عادلة ، اننا نطالبكم بالعمل على كل ما من شأنه ان يضع حدا للاجراءات الغير قانونية والتي تسير عليها حكومة البحرين .

املنا كبير في تحرككم السريع .

وتفضلوا بقبول فائق التقدير والاحترام





إلى الشهيد محمّد غلوم

وَيَظَلُ جَاسِمَ خالـداً

في غرف التعذيب ... في زنزانات الموت ... اخذت الى احداها ... انهالت اللكمات ... هوت بكل قساوة على جسدك النحيل ... ارتعش ... غادر ... ارتفع كما اردت له شامخا متعاليا يعانق سماء بلادنا ... بلادنا الصغيرة التي لبدتها سحب القمع ، وحجبت شمسها انظمة الدم .

قتلوك ... لكن تلك كانت البداية ... ارادوا اغتيالك بالكلمة ... لم يبق مرتزق لم يجير قلمه لتلطيخ سمعتك ... لم يتخلف اي صحفي جبان في سوق التهم اليك والصاق ابشع الصفات بك .

لكن قاماتهم تراجعت امام صمودك ... فأنت في عمق الارض جذورك ... والشهداء مثل علامات الطريق لا يستطيع احد ان يراها ثم يدعي بعد ذلك انه ظل الطريق .

صمودك لم يكن مستغربا عند كل الذين عرفوك ... وعرفوا فيك الاصرار والتفاؤل ولذلك فلم تتردد في الابحار ضد التيار حين اكتشفت مع رفاقك انه يصب في المستنقعات الاسنة ... وحين الفت البحر ، واعتدت مشاقه ، وركبت اهواله خلقت معهم تيارا متجددا يتحرك في اتجاه مياه المحيط ، ويحتضن قاربكم ... وفي سبيل ذلك ركبت الموج ... ركبت الصخر ... وسرت في طريق كنا جميعا نعرف انه ليس مفروشا بالرياحين ... طريقا تملؤه التعرجات والمنعطفات ... طريق العطاء والبذل .

لقد اردت ان تدفع الضريبة كاملة ... اخترت طريق الشهادة ... وحرصت ان تؤدي واجبك حتى وانت في الرمق الاخير ... الشهداء مثل علامات الطريق لا يستطيع احد ان يراها ثم يدعي بعد ذلك انه ظل الطريق .

تموت يا جاسم
يموت الجميع
ويبقى احدنا شاهدا ... يحمل الشعلة ...
ي[illegible] ال[illegible]يق ... ويصل الهدف .
[illegible]حن قامتك
رفعت هامتك
لن تنحن هاماتنا
اصواتنا تعانق السماء
لن نركع .. لن نقبل ايدي
قتلوك ومن « شيمهم » قتل الرجال
فهم يقتلون الجياد الجامحة بتهمة جموحها
وهم يغتالون الفقراء لان وعيهم سفر الثورة ورسولها .

رحل جسدك ... لكنك باق ... في اعين الفقراء ... خالد في ذاكرة التاريخ ، الذي لا يمكن ان تنتكس حتميته .